جامعـــــــة الأزهـــــــر – غـــــــزة
عمـادة الدراسـات العليـا والبحـث العلمـي
كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الإداريـــة
برنـــــامج ماجســـــتير الاقتصـــــاد

فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني

Gap of local resources and methods of financing in the Palestinian economy

إعداد الباحث
رائد محمد سلمان حلس

إشـــــراف

الدكتور/
سمير مصطفى أبو مدللة
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر- غزة

الدكتور/
فـاروق مـوسى دواس
أستاذ الاقتصاد المساعد
جامعة الأزهر- غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر- غزة

1434هـ - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿ 162 ﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ
الْمُسْلِمِينَ ﴿ 163 ﴾

صدق الله العظيم

الأنعام 162-163

الإهـــــداء

إلى روح حبيبتي الغالية . . روح أمي الطاهرة . . رحمها الله

إلى والدي الغالي . . حفظه الله

إلى رفيقة دربي وشريكة عمري . . زوجتي الغالية

إلى بناتي وأبنائي الأعزّاء . . أمل وأحمد ونادين ومحمد

إلى منْ كانوا دوماً سنداً وعوناً لي . . إخوتي وأخواتي

إلى روح رجل عظيم يسكن فؤادي . . روح عمي الأستاذ سلمان حلس أبو طارق . . رحمه الله

إلى روح الدكتور موسى حلس أبو فراس رحمه الله .

إلى أهلي وأصدقائي وزملائي في العمل

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

رائد حلس

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي منَ عليَ باتمام هذا العمل المتواضع ، وانطلاقًا من قوله تعالى { ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه} وإيمانًا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر :أستاذي ودكتوري ومشرفي:**الدكتور سمير مصطفى أبو مدللة – عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر** المشرف الرئيسي، **والدكتور فاروق موسى دوّاس – أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر** المشرف الثاني، اللّذان أشرفا على رسالتي، ولم يدّخرا جهداً في تقديم النصح والإرشاد والمساعدة على إخراج هذا العمل بهذه الصورة.

وأتقدّم بالشكر أيضاً للأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور/ معين رجب و الدكتور/ نسيم أبوجامع لتفضّلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، بما يضمن تصويبها وإثرائها بالنصائح والتوجيهات.

كما أتقدّم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح والارشاد والمتابعة معي منذ الخطوات الأولى أستاذي ومعلمي وصديقي **الدكتور/ مازن العجلة.**

كما وأتقدم بالشكر والعرفان لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر أساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.

كما لا يمكن أن أنسى أصدقائي الذين كان لهم بصمات في إنجاح هذه الرسالة وهم الأستاذ / إبراهيم أبو زيد والأستاذ / محمود عيسى والأستاذ/ ناهض القدرة والأستاذ / نبيل عبد النبي والأستاذ/ عبد الرحمن الفار .

رائد حلس

فهرس الموضوعات

الموضـوع		الصفحة
الإهداء		ج
الشكر والتقدير		د
فهرس الموضوعات		هـ
فهرس الجداول		ط
فهرس الأشكال		ك
ملخص الدراسة		ل
Abstract		م
الإطار العـام للدراسة		
أولاً	المقدمة	2
ثانيًا	مشكلة الدراسة	3
ثالثًا	فرضيات الدراسة	3
رابعًا	أهمية الدراسة	4
خامسًا	أهداف الدراسة	4
سادسًا	منهجية الدراسة	4
سابعًا	محددات الدراسة	5
ثامنًا	الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: فجوة الموارد المحلية – إطار نظري		54-11
المقدمة		12
المبحث الأول	مفهوم فجوة الموارد المحلية	13
تمهيد		13
أولاً	فجوة الموارد المحلية	15
ثانيًا	فجوة التجارة الخارجية	16
ثالثًا	نموذج الفجوتين	18
رابعًا	الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية المفسرة لفجوة الموارد المحلية	24
المبحث الثاني	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني	32

تمهيد		32
أولاً	الناتج المحلي الإجمالي	33
ثانيًا	الإنفاق الاستهلاكي	37
ثالثًا	الادخار	40
رابعًا	التكوين الرأسمالي الإجمالي(الاستثمار)	43
خامسًا	الميزان التجاري	46
سادسًا	البطالة	48
سابعًا	الفقر	52
الفصل الثاني: تطور حجم فجوة الموارد المحلية وأسبابها		95-56
المقدمة		58
المبحث الأول	تحليل تطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية	59
تمهيد		59
أولاً	قياس فجوة الموارد المحلية	59
ثانيًا	قياس فجوة التجارة الخارجية	65
ثالثًا	هيكل فجوة الموارد المحلية	70
المبحث الثاني	أسباب وجود فجوة الموارد المحلية	78
تمهيد		78
أولاً	تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية	79
ثانيًا	انخفاض متوسط دخل الفرد	84
ثالثًا	الاستهلاك النهائي	87
رابعًا	ضعف كفاءة الأجهزة المصرفية	91
خامسًا	ارتفاع التضخم	92
سادسًا	الاكتناز	95
الفصل الثالث: تمويل فجوة الموارد المحلية		128-96
المقدمة		97
المبحث الأول	مصادر التمويل الداخلي	98
تمهيد		98
أولاً	الادخار الاختياري	98

ثانيًا	الادخار الإجباري	102
ثالثًا	حصيلة الصادرات	104
المبحث الثاني	مصادر التمويل الخارجي	106
تمهيد		106
أولاً	القروض الخارجية	106
ثانيًا	المعونات والمساعدات الخارجية	111
ثالثًا	الاستثمار الأجنبي	113
المبحث الثالث	الآثار المترتبة على فجوة الموارد المحلية	119
تمهيد		119
أولاً	التأثير في تخصيص الموارد	119
ثانيًا	استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل	123
ثالثًا	ارتفاع معدلات البطالة	125
رابعًا	زيادة حجم الدين العام	125
خامسًا	الأثر على تعبئة المدخرات المحلية	128
سادسًا	المساهمة في زيادة العجز في ميزان المدفوعات	128
الفصل الرابع: أليات معالجة قصور فجوة الموارد المحلية		148-130
المقدمة		131
المبحث الأول	الإطار التنموي العام	133
تمهيد		133
أولاً	الأهداف الإستراتيجية العامة	134
ثانيًا	السياسات الاقتصادية العامة	137
ثالثًا	دور القطاعات الإنتاجية	138
المبحث الثاني	الخطوط الرئيسية لإستراتيجية تمويل الفجوة بالاعتماد على الذات	140
تمهيد		140
أولاً	الهدف العام	140
ثانيًا	السياسات الاقتصادية	141
ثالثًا	دور القطاع الخاص في عملية التنمية	143

رابعًا	دور القطاعات الإنتاجية	146
خامسًا	دور التجارة الخارجية	146
النتائج والتوصيات		151-149
أولاً	النتائج	149
ثانيًا	التوصيات	150
المراجع		152

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)	34
2	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)	34
3	الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)	38
4	الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)	38
5	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)	41
6	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)	41
7	الاستثمار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)	44
8	الاستثمار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)	44
9	الميزان التجاري السلعي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	47
10	معدلات البطالة كنسبة من القوى العاملة (%) في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	50
11	نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	54
12	فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)	60
13	متوسط الفترة لحجم فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	61
14	فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)	66
15	متوسط الفترة لحجم فجوة التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	67
16	تطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)	71

17	متوسط الفترة لتطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)	72
18	تطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)	75
19	متوسط الفترة لتطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)	76
20	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995-2010)	81
21	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	85
22	تطور الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	88
23	متوسط الفترة لتطور الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	89
24	معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	93
25	الادخار العائلي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	100
26	الادخار الحكومي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	103
27	القروض الخارجية المباشرة حسب الجهة المقرضة عام 2010	108
28	تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1995-2010)	110
29	المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1995-2010)	112
30	الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	115
31	تطور حجم الدين العام ومكوناته في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	126

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)	35
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)	35
3	الادخار بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	42
4	الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	42
5	الاستثمار بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	45
6	الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	45
7	الميزان التجاري الفلسطيني للفترة (1995-2010)	48
8	فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	61
9	فجوة التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	67
10	نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)	76
11	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني	82
12	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	86
13	الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)	89

ملخّص الدراسة :

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار المحلي الإجمالي، مما يعيق تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة وسوية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي اضطر الاقتصاد الفلسطيني لتغطية هذه الفجوة من مصادر خارجية والتي كان معظمها من المساعدات الخارجية التي تقدم من قبل الدول المانحة .

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها حاضراً ومستقبلاً ، حيث أن دراسة فجوة الموارد المحلية تمثل موضوعاً هاماً يتعلق بأحد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل تطوراتها ومن ثم التعرف على أسباب وجودها،وأيضًا دراسة طرق تمويل فجوة الموارد المحلية من المصادر المختلفة

تطرّقت الدراسة إلى مفهوم فجوة الموارد المحلية والاتجاهات الفكرية لتفسير الفجوة، كما تناولت بالتحليل تطور فجوة الموارد المحلية وأسبابها والآثار المترتبة على فجوة الموارد المحلية، ومن ثم مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية . وآليات معالجتها بالاعتماد على القدرات الذاتية.

استخدم الباحث في تحليله للظواهر والمتغيرات الاقتصادية، المنهج الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية والمتمثلة بشكل أساسي في إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الإحصاءات التي توفرها المؤسسات الدولية،مضافاً لذلك الأبحاث والدراسات الجادة ذات الصلة.

توصّلت الدراسة إلى أن الادخار المحلي يعجز عن تغطية الاستثمار المحلي، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية فجوة الموارد المحلية.

أوصت الدراسة اتباع آليات ومقترحات لعلاج فجوة الموارد المحلية من خلال إستراتيجية تمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على الذات باعتبار أن هذه الإستراتيجية أكثر قدرة من غيرها على معالجة فجوة الموارد المحلية، كما أنها تجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل.

Abstract

The Palestinian economy suffers from deep structural imbalance between savings and investment, and shows inadequacy in available national savings in addition to inability to cover the gross domestic investment which impedes achieving real and sustainable Palestinian economy.

The Palestinian economy has been forced to bridge this gap from external resources which, in turn depend most of them on foreign aids given by the donor countries.

The significance of this study lies in the fact that it is serious in its topics present and future. Studding the domestic resources gap represents an important topic regarding the main imbalance of the Palestinian economy.

The main objective of this study is to determine the size of the domestic resources gap suffered by the Palestinian economy and analyzing its development and identifying the reasons of its existence and considering ways of financing the domestic resources gap from different resources.

Also, the study addressed the concept of domestic resources gap and the intellectual trends need to explain this gap and analyzed the development of the local resources and their causes in addition to implications of the local resources gap and mechanisms to mend it through depending on self-capability.

In analyzing the phenomenon and economic variable, the researcher used the descriptive approach to study the variables relevant to the topics of the study through depending on data, statistics and time serials derived from its official resources from the central bureau of statistics in addition to other statistics provided by international institutions plus researches and studies related to the topic.

The study concluded that the domestic savings is unable to cover the local investment which leads to significant dependence on external resources to cover the gap.

The study recommends to follow mechanisms and proposals to mend the gap through employing a strategy of self-dependence to finance the gap because it represent the best way to avoid the Palestinian economy the likelihood of any distortion to the development process in the future.

الإطار العام للدراسة

أولاً : المقدمـــة

ثانيـًا : مشكلة الدراسـة

ثالثـًا : فرضيات الدراسة

رابعـًا : أهمية الدراسـة

خامسـًا : أهداف الدراسـة

سادسـًا : منـهجية الدراسة

سابعـًا : حدود الدراسـة

ثامنـًا : الدراسات السابقة

أولاً : المقدمة

يتصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه ضعيف البنية بسبب صغر مساحته وقلة موارده ويتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وترتبط هذه الخصائص بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، الذي لم يسفر منذ نحو قرن من الزمان عن وجود دولة فلسطينية سواء قبل إنشاء دولة الاحتلال أو بعدها. وعليه، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة أخرى محتلة وقبلها في ظل دولة منتدبة، لقد ترتب على هذا الوضع أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بطريقة غير سليمة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي والعلاقات والموارد بل والجغرافيا.

وقد جاء ذلك في إطار مجمل السياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول دون تحقيق تطور حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية.

النتيجة الرئيسية، إضافة لما سبق، تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، وتعتبر هذه النتيجة هي جوهر المشكلة، فقد حرمت التبعية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقًا لأهدافه وتطلعاته، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمصالحه، واتخاذ القرارات اللازمة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المتاحة.

لقد أثَر هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرًا سلبيًا واسعًا، حيث أصبح يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في كافة الأسواق، ومن ضعف البنية، وعليه، فقد أصبح العجز المزمن في الموازنة العامة، والميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، خصائص أساسية ملازمة لهذا الاقتصاد.

عانى الاقتصاد الفلسطيني، في إطار ما سبق، من تدني واضح ومستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي، الأمر الذي أدى مع تضافر عوامل أخرى إلى انخفاض حجم الادخار، ومن ثم قصوره عن تمويل الاستثمارات بالحجم المطلوب لتغطية الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني.

لذلك كان هناك دومًا فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار أدت إلى وجود وتطور فجوة الموارد المحلية والخارجية طوال فترة الدراسة.

ورغم أن فجوة الموارد المحلية تم تمويلها من المساعدات الخارجية والقروض، إلا أن هذا شكل دومًا عاملا مؤثرًا في استدامة العجز في الموازين المذكورة أعلاه، وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

إن وجود فجوة الموارد المحلية كنتيجة طبيعية لخصائص الاقتصاد التي استعرضناها، يترتب عليه السعي لمعالجة هذه الفجوة للتخلص من آثارها السلبية، إذ تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هذه الفجوة قد بلغت ما مجموعه 6299 مليون دولار خلال الفترة (2005-2010).

إن هذه الدراسة تتعامل مع فجوة الموارد المحلية وتطورها وأسبابها وطرق تمويلها كمشكلة تحتاج إلى تشخيص وتحليل.

وبناء عليه ، فإن تساؤل الدراسة يتمثل في السؤال التالي :

ما هو حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة ؟ وما هي أسبابها وطرق تمويلها ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي ، عدة أسئلة فرعية وفقاً لما يلي :

- ما هي مصادر الموارد المحلية ومكوناتها ؟
- كيف تطور حجم الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ومدى تأثيره على فجوة الموارد؟
- ما هي قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية ؟

ثالثًا: فرضيات الدراسة

بناءاً على تساؤلات الدراسة، فإن الدراسة **اعتمدت على فرضية أساسية مفادها أن فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني تمثل خللاً هيكلياً يعرقل نموه وتطوره، وعدم قدرته على تمويل الفجوة ذاتياً ، وبالتالي الاعتماد على تمويلها من مصادر خارجية .**

ويتفرع من هذه الفرضية ، فرضيات أخرى فرعية :

- أن فجوة الموارد المحلية ترتبط بضعف القطاعات الإنتاجية والقدرة الذاتية للاقتصاد .
- أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية من مصادر محلية مرتبط بإعادة هيكله شاملة بما فيها التخلص من هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي.

رابعًا: أهمية الدراسة

أ. تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها حاضراً ومستقبلاً، حيث أن دراسة فجوة الموارد المحلية تمثل موضوعاً هاماً يتعلق بأحد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني.

ب. من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في سد فراغ واضح في مجال تحليل تطور فجوة الموارد المحلية وأسبابها، إذ أن هناك ندرة واضحة في توفر هذه الدراسات .

ج. تستمد الدراسة أهميتها أيضًا من تحليلها لأسباب وجود هذه الفجوة وكيفية التخلص منها بالقدرات الذاتية للاقتصاد.

د. تمثل الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني عموماً، موضوعاً هاماً للأفراد وللمؤسسات الفلسطينية والأجنبية بمختلف اهتماماتها وتخصصاتها.

خامسًا: أهداف الدراسة

- سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

أ. تحديد حجم فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

ب. تحليل تطوراتها ومن ثم التعرف على أسباب وجودها واستمرارها.

ج. دراسة طرق تمويل فجوة الموارد المحلية من المصادر المختلفة.

د. توضيح العلاقة بين الطلب الكلي وفجوة الموارد.

هـ. وضع اقتراحات علمية وعملية لمعالجة الاختلالات المسببة لفجوة الموارد المحلية.

سادسًا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحليلها للظواهر والمتغيرات الاقتصادية ، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات أو نفيها ، على المنهج الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية والمتمثلة بشكل أساسي في إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، بالإضافة إلى الإحصاءات التي توفرها المؤسسات الدولية ، مضافاً لذلك الأبحاث والدراسات الجادة ذات الصلة.

سابعًا: محددات الدراسة

الحد الزمني:

غطت الدراسة تحليل فجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1995-2010)، وقد تحددت بداية الفترة بعام 1995 لأنه العام الذي يمثل بداية إنشاء مؤسسات السلطة وتزايد نشاط الاقتصاد الفلسطيني، بينما تم اختيار عام 2010 لنهاية الفترة الدراسية بناء على توفر احدث البيانات والإحصاءات الممكنة والمتاحة، مع إطلالة تحليلية على آفاق المستقبل.

الحد المكاني:

غطت الدراسة مناطق السلطة الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية).

ثامنًا / الدراسات السابقة

- **الدراسات المحلية**

1. دراسة نصار، (2010) بعنوان " أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني "

هدفت الدراسة إلى : دراسة أثر كل من الاستثمار والادخار على الناتج المحلي الفلسطيني في الفترة الزمنية (1995-2008)، بالإضافة إلي بحث العوامل التي تؤثر على كل من الناتج المحلي وكل من الادخار والاستثمار في فلسطين، ورصدت الدراسة المشاكل التي تواجه كل من الناتج المحلي والادخار والاستثمار، كما وبينت الدراسة التغيرات الحادثة في كل من الناتج المحلى والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى دراسة أثر الحصار على الناتج المحلي والادخار والاستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة طرديه ما بين إجمالي الناتج المحلي، وكل من إجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار، بالإضافة إلى أنَّ العلاقة ما بين إجمالي الادخار والاستثمار طرديه، وهذه النتائج تطابق النظرية الاقتصادية من حيث العلاقات، وتعاني خطط التنمية الفلسطينية من عيوب تمويلية، منها اعتماد الخطط بشكل كبير على المنح والمساعدات، و أهداف الخطط التنموية كانت سياسية وليس تنمويا، وعدم قدرة الخطط على التنبؤ وعدم وجود خطط بديلة للطوارئ ضمن هذه الخطط، و اثر الحصار على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية ومن أثاره انخفاض الناتج المحلي، والادخار والاستثمار، وزيادة البطالة وتفشي الفقر، وتضخم في مستوى الأسعار، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد، والتدهور المستمر في البنية التحتية، وأن هناك فجوة في الناتج المحلي ما بين الضفة الغربية والقطاع حيث بلغ متوسط الفجوة في فترة الدراسة حوالي 1341.3 مليون دولار، الفجوة كبيرة ترتب على عدم كفاءة المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني.

2. دراسة صبيح (2011) بعنوان " فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني "

هدفت الدراسة إلى: دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة (1994-2009)، وتحديد أهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة، باعتبارها واحدة من الاختلالات الهيكلية الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) الإجمالي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية.

بالإضافة إلى عجز الادخارات المحلية من تغطية الاستثمارات المحلية، وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي. إضافة إلى تذبذب فجوة الادخار وضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبي في الادخار .

3- **دراسة أبو جامع (2010) بعنوان " الاقتصاد الفلسطيني و معوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية "**

هدفت الدراسة إلى: دراسة العلاقة ما بين الدخل والادخار والاستثمار في فلسطين، وتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار ، ومحاولة لقياس الكفاية الحدية لرأس المال في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها : عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التنمية و الاعتماد على الذات خلال الإثنى عشر سنة السابقة (1995-2007) مما أثارت الكثير من التساؤلات ذات العلاقة بالتنمية الفلسطينية و معوقاتها بالرغم من التدفقات المالية من الدول المانحة ، كما وضعت المشرع و المخطط الفلسطيني أمام قضيه ملحه وهي أنَّه يجب عليه تحديد معوقات عملية التنمية الفلسطينية و التي كانت دائما تصطدم بالسياسة فتفشل كل المحاولات وترجع الكره من جديد تحت مفهوم المحاولة و الخطأ.

وكان لهذا الأثر الأكبر على إدارة وتطوير المواد والاقتصاد وعدم بناء أي قدرة تنموية ذاتية في الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأعوام السابقة وفي أحيانٍ أخرى هجرة بعض الاستثمارات من فلسطين.

- **الدراسات العربية**

1. **دراسة جاسم (1999) بعنوان " العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة "**

هدفت الدراسة إلى: تناول الباحث فجوة الموارد التمويلية لمجموعة من البلدان النامية، بهدف التعرف على أثر محددات الاستثمار ومصادر تمويلية محلية ، وفي تزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص الفجوة المحلية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن البلدان النامية تعاني منانخفاض مستوى مدخراتها المحلية، حيثُ وصلت المدخرات المحلية إلى أدنى مستوى لها نتيجة لهروب المدخرات المحلية لهذه البلدان، وتوطينها في المصارف الدولية. وهناك عدة أسباب تؤدي إلى انخفاض هذه المدخرات منها انخفاض متوسط نصيب الفرد من G.D.P، وارتفاع مستوى الاستهلاك، وزيادة معدلات نمو السكان والحروب الأهلية فيها وضعف المؤسسات المصرفية في البلدان النامية.

2. دراسة بخيت (2002) بعنـوان " فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني "

هدفت الدراسة إلى : تشخيص فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني وتحديد العوامل الأساسية المسببة لها ، والتعرف على مصادر تغطية هذه الفجوة ، وتوضيح آثارها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة وبيان مدى فاعليتها في معالجة فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات نمو السكان وزيادة الاستهلاك وغياب التخطيط كلها عوامل ساعدت على استنزاف الموارد المتاحة والتي انعكست سلبيا على فجوة الموارد التمويلية.

3. دراسة الجبوري (2003) بعنوان " مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية "

هدفت الدراسة إلى: التركيز على أوضاع المدخرات الوطنية في البلدان العربية ومقدار الفجوة في هذه المدخرات ومقدار المصادر الخارجية اللازمة لتمويلها. من خلال معرفة طبيعة هذه المدخرات (الخاصة والحكومية) وأهم الوسائل المعتمدة لتعبئتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن البلدان العربية شهدت نموًا متزايدًا في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وذلك لتغطية الفجوة التمويلية والنقص في الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، مما نجم عن ذلك، انعكاسات تمثلت في تراكم القروض الخارجية من جهة وتصاعد أعباء خدمتها من جهة أخرى، وذلك لأن الكيفية التي أنفقت فيها هذه القروض أثر واضح بنشوء ما يسمى بمشكلة المديونية الخارجية الناتجة عن عجز الاقتصادات العربية عن الإيفاء بمتطلبات خدمة ديونها الخارجية.

- **الدراسات الأجنبية**

1.Solimano ; Andres , Gutierrez ; Mario (2006): Savings , investment and growth in the global age analytical and policy issues , Santiago , Chile.

الادخار والاستثمار والنمو في عصر العولمة، دراسة تحليلية وقضايا سياسية عامة، سانتياغو، شيلي، 2006.

هدفت الدراسة إلى: تحليل النمو في مجموعة من الدول اللاتينية ومنطقة الكاريبي من خلال التراكم الرأسمالي (الاستثمار) والنمو في الناتج، والتركيز على الادخار والاستثمار وكل من الناتج المحلى، كما حددت الدراسة محددات الادخار، ومحددات الاستثمار ودور الاستثمار على الناتج المحلي في المدى الطويل، بالإضافة إلىأنها توضح انتقال الادخارات والاستثمارات المحلية عالميًا .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: وجود علاقة كبيرة وقوية بين الادخار والاستثمار في الدول اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وإن من نتائج الأزمات المالية أن الادخارات والاستثمارات تنتقل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، كما تؤكد انخفاض الادخار الخاص مقارنة بالادخار العام في نفس المنطقة .

2. Ipumbu w. Shiimi and Gerson Kadhikwa, saving and investment in Namibia, Bank of Namibia, Research Department. 1999.

الادخار والاستثمار في ناميبيا، بنك ناميبيا، إدارة البحوث، 1999.

هدفت الدراسة إلى: تقييم هيكل من الوفورات في ناميبيا، ودراسة كيف يمكن لهذه المدخرات ترجمتها إلى الاستثمار المحلي. والتحليل الأولي من هذه الدراسة يكشف عن أن تعاقدي الوفورات التي تتكون من مساهمات صندوق التقاعد وأقساط التأمين على الحياة تهيمن على هيكل من الوفورات في ناميبيا، وتشير التقديرات إلى أن نحو 60 في المائة من مجموع المدخرات المحلية الخاصة. ويتبع هذا من قبل البنوك التجارية المدخرات، والتي تمثل نحو 38 في المائة من مجموع المدخرات المحلية الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن الادخار التعاقدي كان عاليًا نسبيا في ناميبيا على عكس العديد من البلدان النامية، وبالرغم من ارتفاع معدلات الادخار في ناميبيا إلا انه لم يتم استخدامها بما فيه الكفاية للاستثمار المحلي، وبعد تحليل بنية الادخار في ناميبيا، يمكن أن نستنتج أن هذا البلد هو في وضع أفضل نتيجة استخدامه المدخرات الحالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل ،

ويستند هذا على افتراض أن الاقتصاد لديه بشكل جيد، حيث وضعت مؤسسات الادخار التعاقدي مثل التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية، التي لديها التزامات طويلة الأجل على ميزانياتها. هذا عادة ما يكون على النقيض من البنوك التجارية التي لديها أساسا ديون قصيرة الأجل، والمؤسسة التي لديها ديون قصيرة الأجل معرضة لمواجهة مخاطر التشغيل غير متوقع ضد أصولها التي يمكن أن تولد مشاكل في السيولة ، لذلك فإن استراتيجيات البنوك التجارية في الاستثمار والإقراض تختلف عن مؤسسات الادخار التعاقدية فهي أكثرتجنب للمخاطرة.

4. **Y.H Farzin , The importance of foreign investment in the economic development of the United Arab Emirates, Journal of World Development, Vol , 21- No, 4 – 1993.**

أهمية الاستثمارات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التنمية العالمية، مجلد 21، العدد 4، 1993.

هدفت الدراسة إلى: أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية ودورها في المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع الذي تتمتع به دولة الإمارات لا سيما بعد نفاذ المورد الرئيس لها وهو البترول. أذن لا بد من اللجوء إلى الاستثمارات سواء كانت محلية أو خارجية كبديل لهذه الموارد.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن العائد المتوقع للاستثمارات المحلية سيكون محدود لأسباب ناتجة عن ضيق السوق وضعف البنية الاقتصادية للدولة في حين أكدت الدراسة على أنالاستثمارات الخارجية تعد الأساس في عملية التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية في استمرار مثل هذا الوضع الاقتصادي.

من خلال الاستعراض للدراسات السابقة نجد ان دراستنا اختصت في تحليل واقع فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك فان هذه الدراسة، من المتوقع أن تساهم في سد فراغ واضح في هذا المجال.

حيث تمثل فصول الدراسة، بمواضيعها المختارة لتغطية تحليل فجوة الموارد المحلية وأسبابها وطرق تمويلها، إضافات مهمة لإبراز هذا الموضوع وإثرائه. وسوف تتناول الدراسة تتبع تطور فجوة الموارد المحلية وأسباب وجودها، والآثار المترتبة على ذلك. ثم تدرس كيف تم تمويلها من المصادر المختلفة محليا وخارجيا.

الفصل الأول

فجـــوة المـــوارد المحليـــة إطـــار نظـــــري

- المبحث الأول: مفهوم فجوة الموارد المحلية
- المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية الاقتصادية، ويؤدي الاستثمار دورًا مهمًاً في تحقيق نمو اقتصادي مستمر، وذلك من خلال توافر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة .

وفي حالة وجود قصور في الموارد المالية المحلية، تبرز الحاجة إلى التمويل الخارجي لسد هذا العجز أو القصور الذي يسبب ظهور الفجوة بين معدل الاستثمار اللازم للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلى المتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. والذي يطلق عليها عادة اسم **فجوة الموارد المحلية.**

في ضوء ذلك فقد سعى الباحث لاعتماد إطار نظري للدراسة عن فجوة الموارد المحلية.

حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، يستعرض فيها الباحث الإطار النظري لفجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، و الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية التي فسرت فجوة الموارد المحلية، ومن ثم استعراض وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الأول

فجوة الموارد المحلية – إطار نظري

تمهيد:

يسعى هذا المبحث، باعتباره إطارًا نظريًا إلى دراسة مفهوم فجوة الموارد المحلية، والتي تمثل الفجوة الادخارية في الاقتصاد القومي . إضافة إلى علاقتها بالفجوة الخارجية المرتبطة بالتجارة الخارجية للبلد، ويستعرض أيضًا دور التمويل الأجنبي في تمويل هذه الفجوات، ومن خلال التمهيد، يحاول الباحث ربط فجوة الموارد المحلية بالقدرة الاقتصادية بصفة عامة من خلال ما يعرف بفجوة الطاقة الاستيعابية.

وبالرجوع إلى أساسيات النظرية الاقتصادية، تتضح العلاقة بين المدخرات المحلية والتمويل الخارجي من خلال ما يعرف بتحليل نموذج الفجوتين، الذي يتمثل في الاقتصاديات النامية بوجود فجوتين، فجوة الموارد المحلية (فجوة ادخارية) والمتمثلة بالإمكانات الفعلية المتحققة من (الموارد الحقيقية والنقدية)، تناظرها فجوة أخرى هي فجوة التجارة الخارجية (فجوة الصرف الأجنبي)[1] والمتمثلة بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي ففي حالة تعادلها، فلا وجود للفجوة، وفي حالة عجز الموارد الحقيقية والنقدية عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية، فعندئذٍ تكون أمام فجوة الموارد المحلية، وبناءاً عليه، فإن دور التمويل الخارجي يكمن في تغطية هاتين الفجوتين[2] الناتجة عن نقص التمويل المحلي.

ولذلك يتم الاعتماد على التمويل الدولي لسد هذا النقص (–) ولكن ثمة فجوة ثالثة عادةً ما تظهر بتأثير الفجوتين إنها (فجوة الطاقة الاستيعابية) تلك الفجوة التي تستجيب بدرجة عالية للاستثمار، والأخير يستجيب هو الآخر بدرجة أكبر لحصيلة النقد الأجنبي، فعندما يعاني البلد من شح في النقد الأجنبي، فإن العبء الأكبر لتمويل الاستثمار سوف يقع على الادخارالمحلي" العائلي والحكومي "إلا أن هذا الأخ ير لن يكون بمقدوره تغذية هيكل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية من دون أن ينتاب ذلك الهيكل الاختلال والتشويه بسبب ارتفاع المكون الأجنبي الذي تطلبهُ، عندئذٍ ستواجه متطلبات جديدة لتحقيق وتمويل التنمية[(3)]. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يضمن تساوي الفجوتين في المستقبل فهذا أمر غير مؤكد.

---

1 . حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1987، ص22.

2 . Wall, A. P., Growth and Development, Third Edition,Macmillan, London,1983, p 291.

3 . سعد محمد عثمان وآخرون، آلية عمل نموذج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 37، تشرين الثاني، عام 2001، ص7.

حيث تعرف فجوة الطاقة الاستيعابية بأنها قابلية الاقتصاد على توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية عالية تضمن تحقيق عوائد اقتصادية إضافية قادرة على توظيفها مجدداً بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي[1].

وتتعدد أشكال فجوة الطاقة الاستيعابية، وهي[2]:

1. إذا كان الاستثمار المحلي أكبر من الادخار المحلي فهذا يعني أنه على الرغم من توفر فرص الاستثمار المحلي إلا أنه لم تتخذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة الادخار، فيتم معالجتها عن طريق الاستخدام المكثف للنقد الأجنبي للتغلب على هذه الحالة مما يولد ضغطاً على الاقتصاد الوطني ويظهر التضخم.
2. إذا كان الاستثمار المحلي أقل من الادخار المحلي، فهنا تكون الحالة معكوسة عن الحالة الأولى، فيكون فائضًا في الادخار المحلي، نتيجة توجيهه إلى أنماط غير رشيدة اقتصاديًا، كالاكتناز[3] أو المضاربة مما يتطلب اتخاذ سياسة مالية من شأنها سحب هذه المدخرات كالضرائب المباشرة وتوجيهه من قبل السلطات العامة إلى استثمارات منتجة كالبنى التحتية.
3. إذا كانت الواردات من السلع الإنتاجية أعلى من الادخار بالنقد الأجنبي، فمعناه أن العرض من النقد الأجنبي غير قادر على استيعاب الخطة الاستثمارية، ويشمل البلدان النامية التي تعاني من نقص في الادخار من النقد الأجنبي وبالتالي تضطر هذه البلدان إلى خفض برامجها الاستثمارية.
4. إذا كان الادخار بالعملة الأجنبية أعلى من الواردات من السلع الإنتاجية، فهذا يتركز في البلدان النامية ذات القدرة التصديرية العالية التي غالبًا ما تعتمد على تصدير سلع أولية مثل النفط فهي تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية المتاحة لديها.
5. إذا كانت القدرة الاستثمارية الإجمالية المتاحة أكبر من الادخار المحلي والأجنبي، فهذا يعني أن هناك فرص استثمارية مربحة لم تستغل، وبالتالي لم يتم الوصول إلى الطاقة الاستيعابية القصوى وعليه يتوجب على السلطات العامة تهيئة المناخ الاقتصادي لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
6. إذا كان الادخار المحلي والأجنبي أعلى من القدرة الاستثمارية، فهذا يعني أن رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية ستتوجه إلى الاستثمارات الأقل إنتاجية أو الإنتاج لأغراض استهلاكية.

---

1 . جون اولر،القدرة الاستيعابية، المفهوم والمحددات، مجلة النفط والتنمية، العدد 1، أيلول، 1982، ص22.

2 . صباح لقمه، تحديد العلاقة بين الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000، ص22.

3 . الاكتناز في الفكر الاقتصادي هو : الاحتفاظ بالمدخرات في صورة أرصدة نقدية عاطلة، وفي الاكتناز تعطيل لدور النقود.

هذه الأشكال في فجوة الطاقة الاستيعابية نجد تحليلاتها في العقود الثلاثة الماضية في كثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويعود الفضل في ذلك إلى سريان مفعول السياسات الاقتصادية الجديدة. هكذا نجد أن رؤوس الأموال أي رأس المال المالي المعلوم وعبر الشركات المتعددة الجنسية القادمة من دول المركز الرأسمالي المتطور تقوم باستثمار وتوظيف رؤوس أموالها في البلدان النامية سواء الأقل منها نموًا أو الصاعدة، وذلك بغرض تعظيم أرباحها والحد من انخفاض متوسط الربح في المدى الطويل.

ويضاف إلى ذلك إعادة تدوير رؤوس الأموال النفطية في بلدان الفائض وإقراضها بشروط مجحفة للغاية في بلدانالعجز في البلدان النامية، ويلاحظ أن هناك اتجاهًا تصاعديًا ادخاريًا في اتجاه الاكتناز والمضاربة عوضًا عن الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية، يرافقها هروب وتهريب لرؤوس أموال الدول النامية، وهذا كله أدى إلى تفاقم فجوة الطاقة الاستيعابية.

وسيحاول الباحث استعراض الجوانب المختلفة لفجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية ولنموذج الفجوتين.

أولاً / فجوة الموارد المحلية :

يقصد بفجوة الموارد المحلية، الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد[1]. أو هي الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف[2] نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه، واستخدامه في مجالات هامشية، في الغالب، وعدم توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، فضلاً عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الاختلالات .

وعادة فإن المجتمع إزاء هذه الحالة يواجه ثلاثة احتمالات لمعالجة القصور في المدخرات المحلية وسد الفجوة بين الاستثمار المخطط والادخار المحلي المتحقق وهي[3]:

الاحتمال الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، وهو ما يعد حلاً غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا في العديد من الدول لما يترتب عليه من إبطاء عملية التنمية.

الاحتمال الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من

1 . عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص34.

2 . محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006،ص23.

3 . رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1985، ص23.

رفع معدل ادخاره المحلي، وهذا المسلك يؤدي إلى تحويل الادخار الكامن إلى ادخار فعلي أو حقيقي، وهذه العملية تحتاج إلى تغيير جذري للواقع السائد في الدول التي تعاني من الفجوة في الموارد المحلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية[1].

الاحتمال الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها). والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رغم أن تجارب بعض الدول النامية تشير إلى عدم قدرة التمويل الخارجي بأشكاله المتعددة على القيام بدوره المأمول في تسريع وانجاز عملية التنمية لاعتبارات متعددة يتعلق بعضها بمدى كفاءة الجهاز الإداري ونزاهته ومرونة الجهاز الإنتاجي وغيرها.

ولابد من الإشارة إلى أن حجم هذه الفجوة يتفاوت من بلد إلى آخر تبعًا للظروف السائدة فيه، كدرجة النمو الاقتصادي، أو مستوى الناتج، وعدد السكان ومعدل الميل الحدي للادخار ويتم تقدير فجوة الموارد المحلية بتقدير متغيرين يتأثران بالدخل وهما:الادخار والاستثمار.

وتتمثل فجوة الموارد في المعادلة التالية[2]:

فجوة الموارد المحلية(الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

وهنا يجب التمييز بين الفجوة الناتجة عن خلل هيكلي في الاقتصاد، يجعل هذه الفجوة مستمرة، وبين الفجوة المؤقتة الناتجة عن زيادة موسمية في حجم الاستثمار أو انخفاض مؤقت في حجم الادخار نتيجة دورة كسادية أو عوامل طارئة، فالخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة مستمرة بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وضعف القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى آثار هذا الخلل الهيكلي على الاستثمار وعدم تطور حجمه نتيجة مجموع العوامل التي تعاني منها الدول النامية كمعوقات للتنمية.

ثانيًا / فجوة التجارة الخارجية:

عندما تظهر فجوة الموارد المحلية، تظهر بالجانب الآخر (بالتناظر) معها فجوة أخرى تنعكس في الوضع الخارجي لميزان المدفوعات، حيث يشير مفهوم فجوة التجارة الخارجية إلى الفرق بين

1 . محمد عبد الغفار أبوقشوة، دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، دراسة خاصة عن مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1985، ص20.

2. Cairncross K , Factors in Economic Development, George Allen & Unwin, LTP,London. 1962. p 60.

الواردات والصادرات والتي تتحقق نتيجة عجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم بسبب انخفاض الصادرات وضعف درجة تنوعها وتدهور معدلات تبادلها.

فإذا كانت قيمة الواردات خلال فترة معينة تزيد عن حصيلة النقد الأجنبي من صادرات السلع والخدمات خلال فترة معينة فإن الفرق بينهما يجب أن يتم سداده عن طريق تمويل خارجي إضافي[1] (قروض، مساعدات، استثمارات أجنبية)، بما يساوي هذه الفجوة، بمعنى أنها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في مدة مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية[2]، وهي فجوة الصرف الأجنبي للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين. وخلاصة القول أنه إذاعجز الناتج المحلي عن توفير دخلٍ كافٍ لاستخدامه في تمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار تظهر فجوة الموارد المحلية التي تنعكس على شكل عجز في الميزان التجاري. وهذا العجز يحتاج إلى تمويل، أي إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وهذه الحقيقة يمكن معرفتها من معادلة الدخل القومي التي تُشير إلى ترابط الفجوتين من جانب، وإلى الحاجة إلى التمويل الخارجي من جانب آخر.

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي

ثالثًا / نموذج الفجوتين :

يطلق بعض الاقتصاديين على فجوة الموارد المحلية نموذج الفجوتين[3] أو نموذج الفجوة المزدوجة، ويعد هذا النموذج أداة تحليلية لبيان طبيعة وسمات الهيكل الاقتصادي، إذ يربط الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي، والمعبر عنه بفجوة الموارد المحلية، مع الاختلال الخارجي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية.

ويوضح هذا النموذج وجود علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية المتاحة التي هي مصدر التمويل المحلي للاستثمارات المطلوبة، وبين حجم التمويل الخارجي (بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر)، فكلما كان حجم التمويل المحلي منخفضاً، كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي متزايدة، مما يؤدي إلى اختلالات داخلية وخارجية في الاقتصاد[4].

وبسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، من حيث انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل نمو السكان، إضافة إلى ضعف القطاعات الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمار ومحدودية الطاقة الاستيعابية، وغيرها من العوامل، فإن الادخار المحلي يعجز عن تلبية حجم الاستثمار المتزايد بسبب

---

1 . محمد عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ص23.

2 . محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1986، ص158.

3 . محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص51.

4 . عبير محمد جاسم الحسيني ، العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة للمدة 1980-1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1999 ، ص58 .

متطلبات إقامة البنى التحتية والارتكازية اللازمة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية لسد عجز المعروض السلعي لتلبية الاستهلاك المرتفع، إضافة إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك الاستثمارات، وهذا يستوجب توفير نقد أجنبي لتمويل تلك الواردات المتزايدة، وعند عجز محصلة الصادرات عن تمويلها فإنّ الاقتصاد يلجأ إلى التمويل الخارجي[1].

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي، كما أشرنا سابقًا، تبرز بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار، أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لابد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي.

و كذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

و من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي[2]:

$$Y = C + I + X - M \ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث **Y** : الناتج المحلي

C : الاستهلاك القومي

I : الاستثمار القومي

X : الصادرات

M : الواردات من السلع والخدمات

وذلك بإفتراض تجاهل القطاع الحكومي **(G)**

و بما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات **(S)**، فإن:

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و من المعادلتين (1) و(2) نستنتج أن:

$$I = S + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

1 . عبير محمد جاسم الحسيني ،مرجع سبق ذكره، ص58.

2 . رمزي زكي، الديون والتنمية، ، مرجع سبق ذكره، ص23.

و من المعلوم أن زيادة الوردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال الأجنبي (F) أي أن:

F = X- M .... (4)

و منه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (3) على الشكل التالي:

I – S = X- M = F.....(5)

و هذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها. وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الادخار – الاستثمار) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي فترة سابقة. ولكن ليس شرطا أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار، الاستثمار، الصادرات والوردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعدم التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي والقدرة على المنافسة، ومن الصعب غالباً التحكم أو التأثير فيها.

وطبقا لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلا معينا للنمو لفترة مقبلة، وتزامن ذلك مع كبر إحدى الفجوتين عن الأخرى، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلا إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الادخار–الاستثمار) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين. فإذا لم ينجح المجتمع في ذلك، فإن معدل النمو المستهدف من الصعب تحقيقه[1].

وهو ما يوضحه المثال العددي التالي:

لو افترضنا أن[2]:

- الدخل المحلي الصافي (Y) = 2000 وحدة نقدية
- الاستهلاك (C)= 1800 وحدة نقدية
- الاستثمار (I)= 400 وحدة نقدية
- الادخار (S) = 200 وحدة نقدية

1 . رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص23.
2 . رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978، ص(46-50).

- الصادرات (X)= 200 وحدة نقدية
- الواردات (M)= 500 وحدة نقدية

و عليه فإن فجوة الموارد المحلية = الادخار – الاستثمار

200 – 400 = – 200 وحدة نقدية

أما فجوة التجارة الخارجية = الصادرات – الواردات

200 – 500 = – 300 وحدة نقدية

أي أن فجوة التجارة الخارجية البالغة (300) وحدة نقدية هي الفجوة الأكبر، وتزيد بمقدار (100) وحدة نقدية عن فجوة الموارد المحلية.

و سنفترض أن الموارد الأجنبية سوف تتدفق إلى الاقتصاد القومي بما يعادل فجوة التجارة الخارجية. وبذلك سيحدث تساوي بين الفجوتين عن طريق التفاعل الذي يحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي. فلو رجعنا إلى الأرقام في المثال السابق نجد بأن:

الطلب الكلي= الاستثمار+ الاستهلاك

(I) + (C) =

400 + 1800 =

= 2200 وحدة نقدية

العرض الكلي= الدخل المحلي + الواردات– الصادرات

((M) - (X)) + (Y) =

= 2000+(200–500) = 2300 وحدة نقدية.

أي أن هناك زيادة في العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية. وفي مثل هذا الوضع فإن جهاز الأسعار سوف يقوم بدور مهم في إحداث التوازن. وهناك احتمالات فيما يتعلق بمرونة جهاز الأسعار[1]:

الاحتمال الأول: أن تكون الأسعار غير مرنة، بمعنى أنها لن تنخفض لتصريف الزيادة في العرض وهنا يحدث تراكم في المخزون السلعي، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل. وعندها يتقاعس الاقتصاد القومي في الوصول إلى معدلات الاستثمار المرغوبة لتحقيق هدف النمو المحدد.

وباعتبار أن الادخار دالة في الدخل، فإن انخفاض مستوى الدخل القومي سيؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار المحلي في نهاية الفترة الجارية. وبذلك سوف ينخفض الادخار في هذه الحالة إلى ذلك المستوى الذي يزيد من فجوة الموارد المحلية حتى تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية.

1 . رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص46-50.

وفي مثالنا السابق فإن المدخرات سوف تنخفض من 200 إلى 100 مليون وحدة نقدية، وهنا تصبح فجوة الموارد المحلية(300 مليون وحدة نقدية) مطابقة مع فجوة التجارة الخارجية.

الاحتمال الثاني: نفترض أن الأسعار تتسم بالمرونة، وأنها ستستجيب للتغيرات المطلوبة لامتصاص فائض العرض، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف تنخفض. وبالطبع سينتج عن ذلك خسائر لبعض المشاريع وتخفيض لمعدل الربح بالنسبة لمؤسسات ومشاريع أخرى، وهذا الأمر سيؤثر سلبا في قرارات الاستثمار، وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

و من المفيد هنا أن تلجأ الحكومة إلى تشجيع الاستهلاك المحلي وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مثلا حتى تضمن أن التطابق بين الفجوتين، بنهاية الفترة الجارية يتم عند مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف.

ولنفترض الآن الحالة الثانية وهي أن فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة التجارة الخارجية. وبناءًا على أرقام المثال السابق فإن المجتمع يطلب في هذه الحالة كمية من السلع والخدمات، عند المستوى السائد للأسعار تزيد بمقدار100 وحدة نقدية عما أنتجه الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي وعما استورده من الخارج. ولكي تستطيع الحكومة التخلص من فائض الطلب فإنها ستزيد استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج أو ستعمل على الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل. أي لا بد من توسيع فجوة التجارة الخارجية لتتعادل مع فجوة الموارد المحلية. وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف الأجنبي، أو أن تطبق الدولة سياسة جمركية تهدف إلى زيادة الواردات وتخفيض الصادرات[1].

أما إذا لم تلجأ الدولة إلى إتباع هذه السياسة، فإن حجم الاحتياجات من النقد الأجنبي سوف يزداد، ويتزايد أيضا حجم الطلب الداخلي، فيقل حجم المخزون السلعي، وتبدأ الأسعار في الارتفاع نتيجة الضغوط التضخمية. إن ارتفاع الأسعار في الداخل سيؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية. وبالتالي تدهور حجم الصادرات فتتسع بذلك فجوة التجارة الخارجية إلى أن تتعادل مع فجوة الموارد المحلية.

وفي حال أن الدولة لجأت إلى زيادة وارداتها من السلع الإنتاجية، فهذا يعني زيادة في الاستثمار، وهنا فإن فجوة الموارد المحلية سوف تتسع، وهذا مما يزيد الموقف صعوبة نظرا للصعوبات التي قد تعترض الاقتصاد القومي في الحصول على القدر الكافي من رأس المال الأجنبي لتغطية هذا الاتساع في فجوة الموارد المحلية.

1 . فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005، ص20.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يتمخض النجاح في عملية التنمية عن إمكانية واسعة لإحلال عدد من المنتجات المحلية مكان الواردات. كما أنه من الصعوبة افتراض أن الوردات تنحصر فقط في السلع الإنتاجية المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار. إذ نجد أن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية هي من السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها[1].

مهما يكن من أمر، فإن التحليل السابق ينطوي على افتراضين أساسيين وهما[2]:

- **الافتراض الأول:**

أن هناك حدودا ضيقة جدا للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية. فالنقص الذي يحدث في الموارد المحلية عند تحديد مستوى معين للنمو، يمكن التعويض عنه باللجوء إلى الموارد الأجنبية ولكن العكس غير صحيح. بمعنى أن العجز الذي يحدث في الموارد الأجنبية، عند تحديد مستوى معين للنمو لا يمكن التعويض عنه باللجوء إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، بسبب ضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وبالأخص في الأجل القصير والمتوسط. ومن ناحية أخرى نجد أنه وإن أمكن فرض زيادة المدخرات المحلية، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد الأجنبية المطلوبة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الصادرات في الأسواق العالمية وكذلك زيادة الواردات وبخاصة زيادة الحاجة إلى السلع غير المنتجة.

- **الافتراض الثاني:**

افتراض ثبات معدل الاستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف. في هذه الحالة فإن الوردات تستخدم كمدخلات في الإنتاج وذات معاملات فنية ثابتة في دالة الإنتاج. ولا شك أن هذه الفرضية تبعدنا كثيرا عن الواقع، وذلك أنه من الصعوبة أن نفترض ثبات الميل الحدي للاستيراد خلال الفترات المختلفة للنمو. إذ تتجه الواردات في غالب الأحيان إلى الارتفاع وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري الذي يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية[3].

وفي ضوء هذين الافتراضين، ينبغي الانتباه عند استخدام نموذج الفجوتين، وخصوصًا إذا كانت فترة التحليل طويلة نسبيًا، وتسمح بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في طبيعة التداخل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية. ولكن مهما يكن من أمر، فان النتيجة النهائية لهذا النموذج، هي أنه في ضوء تواجد الفجوتين، يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الاقتصاد القومي على تمويل العجز في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات.

1 . فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص20.
2 . علي عبد الغني مهرة، الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص59.
3 . نفس المرجع السابق، ص59-60.

ويوضح ذلك، أنه قد يكون هناك صعوبات تواجه الاقتصاد القومي في زيادة صادراته لتمويل الزيادة المطلوبة في الواردات، أو أنه عجز عن توفير القروض الخارجية والاستعانة برأس المال الأجنبي لتغطية الزيادة عن الوردات نظرا لعدم كفاية الموارد المحلية.

ويعتقد الباحث أن ما تقدمه المدارس الفكرية منذ أزمة التضخم الركودي التي سادت منذ مطلع السبعينات من حلول لمعالجة نموذج الفجوتين، لم ينجم عنها الآثار الإيجابية المنوخاه كما تم التنظير لها من قبل المدرسة النقدية. فاتجاهات التصحيح والتثبيت والتكيف الهيكلي كما تم تبنيهما من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والقائم على أساس سياسة انكماشية تتعلق بالتشغيل وتقليص كافة التقديمات الاجتماعية وانتهاج سياسات صرف مرنة ومعومه، لن تأتي وكلها من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات، حيث أن معدل الصادرات لم يرتفع لتمويل فجوة التجارة الخارجية، بل وازدادت الواردات بحكم استيراد المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج، وكل هذه الواردات تعرضت لارتفاع أسعارها الحقيقية بسبب تخفيض عملات الدول النامية تجاه العملات الصعبة المعتمدة عالميًا، وترتب على كل ما سبق ازدياد المديونية الخارجية للدول النامية في العقدين الأخيرين، دون حلول جادة لمعضلة التنمية، بل تمت عولمة الفقر بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

رابعًا : الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية المفسرة لفجوة الموارد المحلية

1- المدرسة الكلاسيكية:

كان تحليل الكلاسيك مركزًا جل اهتمامه على جانب العرض، ممثلاً بقانون (ساي) للأسواق، حيث خلص آدم سميث إلى أن الادخار يمكن أن يضمن نموًا مستمرًا دون حدوث أزمة إفراط إنتاج، أي أن يكون فائضًا عن حاجة السوق، وذلك لأن زيادة المدخرات، وهي التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي إلى زيادة السكان، تستبعد خطر نقص الطلب عن العرض، أي خطر حدوث أزمة إفراط الإنتاج[1].

كما يرى العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو بأنه لا توجد علاقة بين توأمي العجز، وهما عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وعبر عن هذه الحالة في قانون التساوي أو التكافؤ، والذي يفيد بأن الزيادة في المدخرات الخاصة لا بد وأن تتساوى مع التناقص في المدخرات الحكومية لان الأفراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أن الأعباء الضريبية عليهم سوف تزداد مستقبلاً ويخصصون لذلك الاحتياطي اللازم لدفع الضرائب، بمعنى أن العجز الحكومي هو عجز مؤقت لا تغذيه الاستدانة من الخارج بل من الادخارات الخاصة، لذلك نجد أن هذه النظرية نادت بضرورة توازن الموازنة، وبمنطق آخر أن الأموال اللازمة للحكومة سوف تغطى بالكامل من الادخار المحلي ولا تلجأ للقروض ولا يتأثر الحساب الجاري للدولة.

1 . رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص8.

وبالنسبة لمفهوم الادخار فإن الادخار لدى الكلاسيك (The Classics) هو عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل أوالامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره في سلع إنتاج[1]، حيث كان الكتاب الكلاسيكيون لا يفرقون بين عملية الادخار وعملية الاستثمار، وكانوا يرون أنَّ الأموال المدخرة لابد أنَّ تتجه إلى نواحي الاستثمار المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى أحياناً بالاستثمار التلقائي، أنَّ هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي (Jean Baptiste Say) بقوله أنَّ العرض يولد الطلب ويعني ذلك أنَّ الدخل لابد أنَّ ينفق كله، إما في الاستهلاك وإما في الاستثمار، على أساس أنَّجميع الادخارات لابد أنَّ تستثمر، وقد عرف الاستثمارأي تسرب في دورة الدخل على شكل ادخارات، بمعنى الادخارمساوي للاستثمار[2].

2- المدرسة الكينزية:

تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، حيث يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل، عن طريق ما يسمى بالمضاعف.

حيث تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره فإذا كان الاستثمار كبيرا(عند مستوى منخفض من سعر الفائدة)، كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضًا[3].

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات، وإذا لم يعوض هذا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية، تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل و بالتالي الدخل الوطني.

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار، فإن حجم الإنتاج و التشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا ساوى الادخار و الاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن.

إذًا فكرة المضاعف[4] عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل.أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف

1 . ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية، 2004، ص99.
2 . نفاح زكريا وآخرون، محددات الادخار والاستثمار دراسة قياسية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جامعة بشار، دمشق، 2011، ص11.
3 . بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص30.
4 . يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار.

بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادةالدخل الوطني[1].

كما أشار كينز إلى أهمية الاستثمار كونه أحد المكونات الهامة للطلب الفعال الذي يحدد بدوره مستوى الدخل والتوظيف في الاقتصاد القومي[2].

ويعد هارود دومار من أعلام المدرسة الكينزية، حيث كان تركيز (هارود – دومار) على الاستثمارات لكونها سبيلاً للتراكم من خلال الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال **(Saving Gap)** أو فجوة الموارد المحلية **(Local Resources Gap)**، مع أن هذا النموذج تكتنفه بعض الإشكاليات من الناحية العملية لكنه يعتبر الأقرب في تطبيقه على الدول النامية. ومن هنا ندرك أهمية الاستثمار باعتباره محور عملية التطور والركيزة الأساسية في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار متغيراً مستقلاً وتابعاً للنمو الاقتصادي في آن واحد– والتي تتجلى فيها صورة المضاعف والمعجل–وهذا يتوقف على المرحلة الزمنية التي تمر بها عملية التنمية، وإذا كان النمو الاقتصادي يعتمد على عدة متغيرات إلاّأن أهمها هو حجم الاستثمار كما في المعادلة التالية:–

$$R = \frac{I}{K}$$

حيث أن:–

R: معدل النمو الاقتصادي.

I: معدل الاستثمار (الادخار/الدخل).

K: معامل رأس المال (رأس المال/الناتج).

ولتسليط الضوء أكثر على أبعاد هذه المعادلة يمكن استعراض مضمون نموذج هارود– دومار كالتالي:–

R=S/K……. (1)

حيث أن :

R: هي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

S: هي نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

K: هي المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال[3].

1 . بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص42.
2 . سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص367.
3 . يقصد بالمعامل الحدي لإنتاجية رأس المال عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة إنتاج واحدة.

وتعني هذه المعادلة أن بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن قسمة معدل الادخار(الاستثمار) على المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال. فإذا حصلت الدول النامية على قروض ومعونات دولية بحجم **F** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فان معدل النمو **R** سوف يرتفع إلى **R1.**

R1=S+F/K.... (2)

فإذا افترضنا أن **R** هي نسبة النمو التي تستهدفها خطة أو برنامج التنمية لدولة ما وأن معامل تحويل وحدة رأس المال إلى وحدة إنتاج **(K)** مستقرة لا تتغير فإن حجم الاستثمار **(I)** المطلوب.

I= RK.....(3)

ومن المعادلة (2)، و(3) نحصل على :-

I =S+F
F =I-S

3- المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

حيث أن مؤيدو النظرية الكلاسيكية الجديدة يرجعون أسباب فجوة الموارد المحلية في البلدان النامية إلى ممارسات السياسة الاقتصادية، إذ يهيمن عليها عاملان رئيسان[1]:-

1. أن طموح الأهداف الاقتصادية للتنمية في البلدان النامية يتجاوز الإمكانيات المتاحة لديها وخاصة المالية منها.

2. عجز السياستين (المالية والنقدية) على استقطاب وتوجيه المدخرات الحقيقية لتمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب تخلف النظم المصرفية، واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، وندرة المؤسسات الادخارية، وتخلف الوعي الضريبي، والتوزيع غير العادل للدخل. وهذا ما دفع اغلب البلدان النامية إلى اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي الجديد لتعويض نقص رأس المالالناتج عن المستويات المنخفضة للمدخرات المحلية، إلاأن سياسة الإصدار النقدي الجديد تؤدي في اغلب الأحيان إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار تدريجيا وظهور مشكلة التضخم في هذه البلدان. أما انعكاسات هذه السياسة على التجارة الخارجية فتتجسد في زيادة الطلب على المستوردات وخاصة مستوردات السلع الاستهلاكية والكمالية مما يؤدي إلى ظهور العجز في ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات في اغلب البلدان النامية.

ولمعالجة فجوة الموارد المحلية في البلدان النامية يرى أنصار هذا الاتجاه، أنه لابد من سياسة اقتصادية تقييدية تهدف إلى تقليص الطلب الكلي وسياسة اقتصادية توجيهية تهدف إلى توجيه الإنفاق الكلي نحو القطاعات الإنتاجية وبخاصة القطاع الصناعي وتحفيز الاستثمارات المنتجة في الصناعات

1 . علي إبراهيم بخيت، فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية،2002، ص13.

لإحلال الواردات، ولإعادة توجيه الطلب المحلي إلى السلع المنتجة محليا، وتقليص الواردات غير الضرورية[1].

وفي نفس الاتجاه ذهب (رودان وبرتن) في تحليل طبيعة الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية الذي يتسم بضعف المرونة والقابلية إلى توجيه الموارد الاقتصادية إلى مجالات استخدامها المختلفة على النحو الذي يحقق التوازن بين عرض هذه الموارد والطلب عليها بفعل آلية السوق.

ويُعد زيادة حجم الادخار في نظرهم عنصرًاأساسيًا لعملية التنمية، بينما يُعد انخفاض حجم الادخار في البلدان النامية من أهم معوقات التنمية فيها[2].

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن فجوة التمويل المحلي في اغلب البلدان النامية هي الأساس في ظهور الفجوات الأخرى لذلك فان تعبئة المدخرات فيها مع خلق هيكل اقتصادي مرن يعد مصدر عملية التنمية في هذه البلدان.

ولقد أشار آرثر لويس (A. W. Lewis) إلى أهمية المدخرات الحقيقية في عملية التنمية في البلدان النامية، إذ يرى (إن المشكلة الرئيسية التي تعترض عملية التنمية تتمثل في عدم مقدرة اغلب البلدان النامية على تعبئة المدخرات الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية، وإذا ما أرادت هذه البلدان أن تحقق معدلات نمو سريعة، فان عليها أن ترفع ادخارها من (5%) تقريبا إلى ما يقارب (12%) مع إجراء تكيفات في سلوكية المؤسسات ووسائل أدائها اللازمة لهذا التمويلوان تحقيق هذه النسبة ليس صعبا على البلدان النامية، ما دامت هناك مبالغ طائلة تنفق على التسليح والإنفاق المظهري ورواتب الهيئات الدبلوماسية)[3].

4- المدرسة الهيكلية الجديدة :

لقد جاء تركيز المدرسة الهيكلية الجديدة على قيد فجوة التمويل الخارجي، إذ يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن (ظاهرة عدم التوازن في الاقتصاديات النامية ناجمة عن الاختلالات الاقتصادية التي تتسم بها البلدان النامية، إذ يرون أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان لا تعود إلى فائض الطلب الكلي المنعكس في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الأسعار كما تذهب إليه آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة، وإنما ترجع إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فيها).

لذلك يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية يتسم بالاختلال في الإنتاج والاستهلاك والتبادل، وأسواقها المحلية غير كاملة وأن المرونة منخفضة في مجال الإنتاج

1. Chenery H, William J . K. Substation in Planing Models , in Chenery H (cd) , Studies in Development Planning, Harvard University Press, 1971, pp. 46-48 .

2 . علي إبراهيم بخيت، مرجع سابق، ص11.

3. Lewis A. W., Development Planning , New York , 1966 , pp225-227

والتجارة، ولذلك فإن آلية السوق لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع، مما يجعل الأسعار النسبية أقل قوة في الحث على توزيع الموارد تحت ظروف انخفاض المرونة، ومن ثم فإن الحركة في الكميات المطلوبة والمعروضة باتجاه التوازن لا يمكن أن تفترض تلقائيًا[1].

كما يؤكد هؤلاء أن التنمية في البلدان النامية تعتمد بشكل أساس على الواردات، نظرا لجمود الجهاز الإنتاجي واتساع الطلب الاستهلاكي فيها لذلك يرون أن توفير الواردات من السلع الرأسمالية يعد عاملا مهما لتحقيق التنمية في هذه البلدان، ولمقابلة الواردات فانه يجب توفير قدر مناسب من العملات الأجنبية، وبما أن البلدان النامية تعاني أساسا من شحه في العملات الأجنبية، فإن عدم توفرها يشكل قيدًا على عملية التنمية فيها.

وقد أشار كندل بيركر(Kindle Berger)[2] ، في هذا الشأن إلى أن اقتصاديات البلدان النامية تتصف بضعف قابليتها في الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، وذلك بأقلمة تركيب التجارة الخارجية للتغيرات في الطلب، حيث أن هيكل الصادرات منخفض المرونة تجاه التغيرات التي تحدث في السوق العالمي من حيث الزيادة والانخفاض التي قد تحدث في الطلب العالمي. أما بالنسبة للواردات فان اغلب البلدان النامية لا تستطيع تقليصها وخاصة في مراحل التنمية الأولى لحاجة عملية التنمية إلى استيراد عدد من السلع الرأسمالية والوسيطة التي لا يمكن إنتاجها محليا.

وفي نفس الاتجاه فإن البلدان النامية لا تستطيع كما أشار (جنري – ستراوت) ، من أن تقلص وتزايد وارداتها وصادراتها من دون أن يؤثر هذا على كفاءة الموارد الاقتصادية فيها. كما أن هناك حد أدنى من الاستثمارات والواردات يجب توفرها للإبقاء على مستوى معين من الإنتاجية. لذلك فان حصيلة الصادرات تعد ضرورية لاستيراد السلع الإنتاجية لكن حصيلة الصادرات في اغلب البلدان النامية تحدد بعوامل خارجية وأخرى داخلية، ولزيادة حصيلة الصادرات لابد من إنتاج سلع تصدير جديدة، إلاأنها مقيدة ومحددة تنظيمياً ومؤسسيًا[3].

لذلك فإن أنصار المدرسة الهيكلية الجديدة يعدون فجوة الموارد الخارجية مصدر الاختلالات في البلدان النامية، بجانب فجوة الموارد المحلية التي أكدها أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة، كما يرون أن هناك محدودية المرونة للإحلال بين فجوة الموارد المحلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من توافر المدخرات المحلية – التي قد تتمكن البلدان النامية من تعبئتها– عديمة الجدوى، لأنها غير قادرة على تحويل هذه المدخرات إلى وردات من السلع الإنتاجية والوسيطة اللازمة لإنتاج البضائع الاستثمارية من خلال التجارة الخارجية.

1 . علي إبراهيم بخيت، مرجع سابق، ص13.

2. Kindle Berger , Foreign Trade and the National Economy , Yale university press London , 1963 p 91.

3. Chenery H. and Strait "Foreign Assistance and Economic Development". Opo, cit. p 681.

لذلك يرى الهيكليون أن اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد (المحلية والخارجية) سيترك أثرا ايجابيا على اقتصاديات البلدان النامية من خلال[1]:-

1- زيادة في حجم الاستثمار بما يعادل قيمة حجم رأس المال المنساب إلى الداخل.

2- زيادة غير مباشرة في حجم الاستثمار من خلال زيادة مستوى الدخل، ومن ثم الزيادة في معدل الادخار المحلي.

3- زيادة مقدرة البلدان النامية في الحصول على متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لزيادة الإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وفي مقابل الآراء التي تؤكد على وجود فجوة الموارد في البلدان النامية ومن ثم ضرورة اعتمادها على التمويل الخارجي لإعطاء زخم دافع للتنمية الاقتصادية فيها، حيث ظهرت آراء أخرى مضادة إذ أشار بول باران (P. Baran) في الخمسينات من القرن الماضي إلى أن مشكلة انخفاض الادخار في البلدان النامية لا تعود إلى حجم الفائض الاقتصادي وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض في أوجه غير إنتاجية ومن ثم فان مشكلة الادخار في البلدان النامية ليست مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة تنظيمية واجتماعية[2].

أما في سبعينات القرن العشرين ظهرت اتجاهات تؤكد على أن سبب لجوء البلدان النامية للتمويل الخارجي يعود إلى إشاعة وهم التنمية في البلدان النامية من خلال الأدبيات الغربية، وذلك في تضخيم دور الاستثمار، والذي أدى بدوره إلى اعتماد البلدان النامية على الاقتصاد الغربي الرأسمالي من خلال عملية الربط هذه بين حركة التنمية فيها والتمويل الخارجي.

وفقًا لما سبق يرى الباحث أنه عندما تلجأ البلدان النامية إلى التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة، فإنها قد لا ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة لتوجيه هذا التمويل، وقد أدى غياب مثل هذه السياسة إلى حدوث أخطاء جسيمة قد ساهمت وبشكل مباشر في نشوء هذه المشكلة، التي كان من أهم مسبباتها طبيعة إستراتيجية التنمية المتبعة،ومنها استراتيجيات التصنيع المعروفة بإحلال الواردات، والتصنيع من أجل التصدير. وعلى صعيدالاقتصاد الفلسطيني فهو اقتصاد تبعي[3]، والسياسات التنموية المتبعة فيه قادته إلى مزيد من التبعية. وكانت النتيجة هي الاعتماد المتزايد على المنح والمساعدات الخارجية، والإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي عجزت عن تعبئة فائضه الاقتصادي الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل.

---

1. Chenery B. Hollis, and Nicolas, Carter G., Foreign Assistance and Development Performance American Economic Review , LXIII , 1973 , pp. 459-468 .
2. Baran P. , The Political Economy of Growth, Monthly Review Press , New York 1957 , pp.23-25 .
3 . يسمى الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد تبعي نتيجة لتبعيته التاريخية للاقتصاد الإسرائيلي.

ويضاف إلى ذلك أنه وبالرغم من كل ما تقدمه المدارس والمناهج المشار إليها وربما باستثناء أفكار بول باران في تفسير فجوة الموارد، فإنها تتغافل عن الحقبة الاستعمارية المقيتة التي رزخت تحت وطأتها بلدان العالم الثالث، حيث جرى تقسيم العمل دوليًا بما يتلائم والسوق الرأسمالي العالمي من حيث التخصص وتقسيم العمل. وعليه يمكننا لمس ذلك بوضوح منذ مطلع القرن العشرين وتقسيم وإعادة تقسيم العالم كمناطق نفوذ اقتصادية عبر حربين عالميتين.

ومع أن فترة الخمسينات والستينات قد شهدت صعودًا لحركات الاستقلال الوطنية في غالبية البلدان الخاضعة للاستعمار، إلا أن الدول الرأسمالية المتطورة استطاعت مجددًا الحاق اقتصاديات الدول النامية وأسواقها باقتصاديات هذه الدول، وفي العقود المنصرمة تم إعادة التخصص وتقسيم العمل العالميين من جديد لصالح الدول الأكثر تقدمًا وعلى حساب الدول النامية، من خلال نظام اقتصادي عالمي لا يقوم على الندية أو التكافؤ، بل إن أسواق هذه البلدان تم تكييفها بما يتناسب والسياسات الاقتصادية لرأس المال الدولي، وهماك مفارقة يمكن التأكيد عليها وهي أن الأموال الهاربة والمهربة من دول العالم الثالث تقارب ديونها الخارجية، وبكلمات أدق فقد كان بالإمكان لو لم يتم خروج وهروب هذه الأموال كم هذه الدول واستثمارها لأمكن ايجاد حلول ناجعة لمشكلة فجوة الموارد المحلية.

المبحث الثاني

المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

تمهيد

بموجب اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والذي يعرف باتفاق أوسلو في أيلول 1993، ترتب عليه قيام سلطة فلسطينية تمارس حكماً ذاتياً محدودًا على قسم من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، يتم فيها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين .

عليه تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق زمام الأمور وكان الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود اقتصادي تحمَل أعباء ثقيلة خلفها الإرث الاقتصادي للاحتلال، ويعاني أيضًا من تشوهات هيكلية وتبعية اقتصادية، عملت إسرائيل على تكريسها طوال فترة الاحتلال، حيث أحكمت سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، وقطع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي. وقد أدى ذلك إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بعلاقات قائمة على الضعف والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، بالإضافة إلى اختلالات قطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية ، وارتفاع معدلات البطالة والإعالة...الخ، وذلك بهدف إجهاض قدرة الفلسطينيين على بناء دولة مستقلة.

حيث أن هذا المبحث سيتناول استعراض ودراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010) وذلك بهدف تقديم عرض موضوعي ومعرفي لوضع الاقتصاد الفلسطيني القائم كما هو عليه ، وإظهار الظروف الاقتصادية لاقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعتبر المؤشرات الاقتصادية هي المرآة التي تمكن المختصين والمهتمين من الاقتراب العلمي من الظواهر الاقتصادية، فإن هذا يملي علينا إطلالة على المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعارف عليها، وتبرز أهمية دراستها في قياس معدلات النمو الاقتصادي القومي والمحلي وقياس حجم الدخل وعدالة توزيعه وقياس التغيرات على مستوى أقسام النشاط الاقتصادي والمساعدة في إثراء قاعدة المعلومات أو بنك المعلومات[1].

وفيما يلي استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني والتي ستقتصر على الحسابات القومية التي هي أساس تقييم النشاط الاقتصادي والملائمة لموضوع البحث، إضافة

1 . معين محمد رجب، مبادئ الاقتصاد الكلي، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة، 2009، ص26- 27.

إلى أننا سنتناول بعض المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، كونها تعتبر انعكاس وترجمة للوضع الاقتصادي السائد، مثل البطالة والفقر.

أولاً / الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الأكثر شيوعا وشهرة في إعطاء صورة أكثر واقعية عن توقعات نمو المنظومة الاقتصادية، كما يعد من أبرز أدبيات الاقتصاد الكلي، حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: حاصل جمع الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والإنفاق الاستثماري، و الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وصافي الصادرات الكلية[1] كما انه يعرف بأنه الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية والمتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما[2]، وعلى مستوى الاقتصاد الفلسطيني، فإن الناتج المحلي الإجمالي تأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية، وعدم الاستقرار المستمر والناتج عن الممارسات الإسرائيلية، وعلى رأسها الحصار والعدوان العسكري والإجراءات التي تستهدف الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص.

وباستقراء إحصاءات الجدولين رقم (1)، (2) الخاص بتطور الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)، يمكن ملاحظة الآتي :-

جدول رقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2003)
(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1995	3193.2	1388.2
1996	3286.0	1347.8
1997	3701.6	1437.7
1998	4147.9	1546.2
1999	4511.7	1612.3
2000	4118.5	1450.2
2001	3765.2	1287.9
2002	3264.1	1084.8
2003	3749.6	1210.9

المصدر:

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000) ، (2000-2005)، رام الله، السنوات 2003، 2008 الصفحات 97، 115.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997.**

1 . عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، ماس، رام الله،2001، ص66.
2 . عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1990، ص42.

جدول رقم (2)
الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للفترة (2004-2010)
(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2004	4198.4	1317.0
2005	4559.5	1387.2
2006	4322.3	1275.4
2007	4535.7	1303.2
2008	4878.3	1356.3
2009	5241.3	1415.7
2010	5728.0	1502.4

المصدر:

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، رام الله، 2012، ص16.**
- **سنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

شكل رقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية
بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2003)

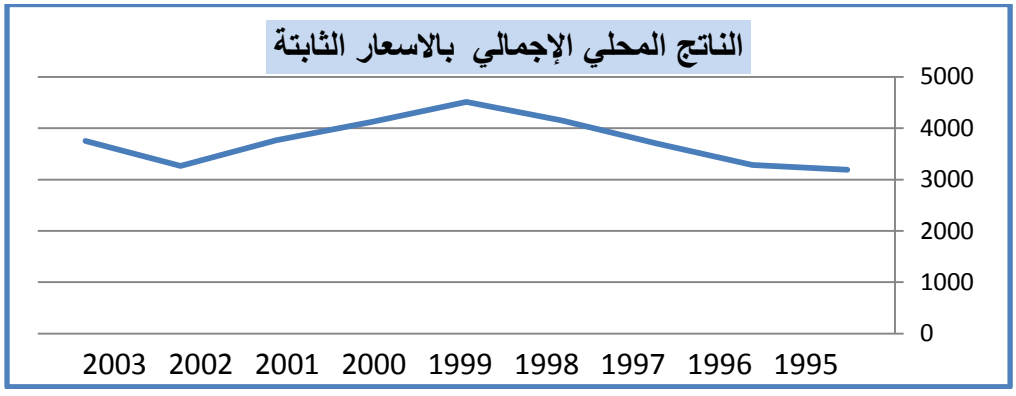

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).

شكل رقم (2)
الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية
بالأسعار الثابتة للفترة (2004-2010)

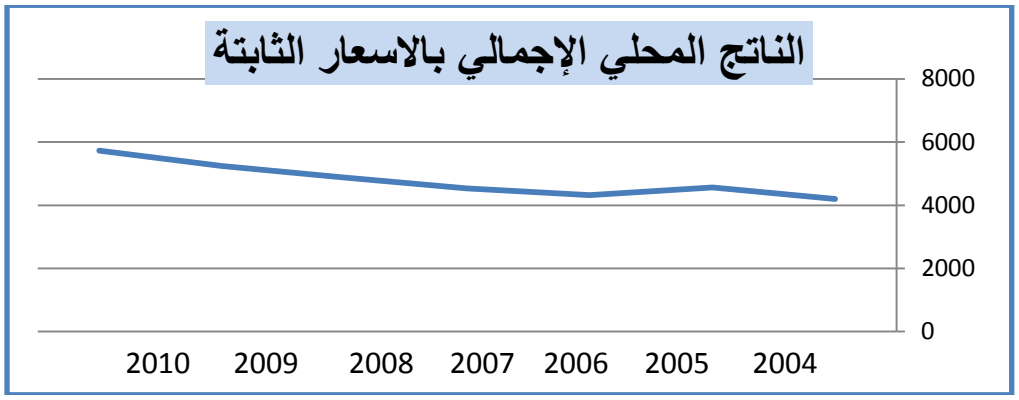

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2)

- تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-1999)، بشكل واضح إذ وصلت معدلات النمو السنوية إلى 12.6 %، 12.0 %، 8.8 %، للسنوات (1996-1999) على الترتيب، بينما بلغت الزيادة في الناتج المحلي للفترة المذكورة 49.8 %.

من الواضح أن هذا التطور الكبير في الناتج المحلي يرجع إلى عدة أسباب، منها تدفق حجم كبير من المساعدات الخارجية لمساعدة السلطة في إنشاء مؤسساتها ومرافقها، وما صاحب ذلك من زيادة حجم الإنشاءات أثرت بشكل رئيسي في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة حجم العاملين في السلطة (القطاع العام)، الأمر الذي ترك أثره أيضًا على زيادة معدلات نشاط القطاع الخاص الملحوظ في زيادة الاستثمار في القطاعات الأخرى، الاتصالات والإنشاءات والسياحة والخدمات نتج عنه انخفاض نسبة البطالة وخاصة الفترة التي سمحت فيها إسرائيل لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر[1]، في الأعوام (1998،1999، 2000)، فبعد أن كانت نسبة البطالة عام 1996حوالي 24% أصبحت عام 1999 إلى 11.8%[2].

- وكما أنه تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2005) بنسب متفاوتة، إلا أن عام 2002 كان الأشد والأكثر خسارة في الناتج المحلي، حيث تراجع بنسبة 21.2 % مقارنة بالعام 1999، وذلك بسبب ارتفاع حدة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، ثم ارتفع قليلاً في الأعوام 2003، 2004، 2005 إلاَ أنه بقي دون معدله في عام 1999 [3].

1 . الخط الأخضر بفلسطين، هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948والأراضي المحتلة عام 1967، وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام 1949 التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع إسرائيل عام 1948، ورغم تحفظات القانونيين فإن ذلك اللفظ استخدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
2 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الإحصائي، رام الله، للأعوام 1999-2008 .
3 . نصر عطياني، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، 2010، ص143.

أما خلال الفترة (2006-2010) كان من المتوقع الاستمرار في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه في العام 2006 تراجع بشكل كبير، وذلك إثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وفرض الحصار وتوقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية التي تجبيها نيابة عن السلطة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية، مما تسبب في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.20 % في ذلك العام[1].

- من الواضح أيضًا أن تعافيًا وتحسنًا ملحوظًا طرأ على حجم الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (2006-2010)، حيث تزايدت معدلات النمو لتصل إلى 4.7%، 7.6 %، 7.4 %، 9.2 %، خلال السنوات (2007-2010)، على الترتيب، وترجع معدلات النمو هذه إلى زيادة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، إذ عانى قطاع غزة خلال هذه الفترة من حصار شديد ومعدلات نمو سالبة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حدوث ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك على خلفية تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، المدعومة بمساعدات خارجية ساهمت بشكل كبيرفي تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، إضافة لتخفيف القيود المفروضة على حركة الأفراد والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي[2].
- من الملاحظ أن مستوى الناتج المحلي لم يصل إلى ما كان عليه عام 1999، إلا عام 2005، ثم عاد لينخفض عام 2007، ليعود مرة أخرى إلى ما كان عليه عام 1999. وهذا يشير إلى وجود ثمان سنوات لم يزد فيها معدل النمو بل كان سالبًا، الأمر الذي يعتبر خسارة صافية للناتج والاقتصاد الفلسطيني طوال هذه الفترة.

ويرى الباحث أن حالات التذبذب التي مر ولا يزال يمر بها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض، تبرهن حقيقة ارتباط وتبعية وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، مما جعله مرهوناً للحالة الأمنية والسياسية التي تسود الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر، وإخضاع ذلك للقرارات الإسرائيلية.

ثانياً: الإنفاق الاستهلاكي

يقصد بالإنفاق الكلي للمجتمع بشقيه الحكومي و الخاص، ويكون هذا الإنفاق في حدود الدخل القومي المتاح[3]. ويعرَف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بأنه القيمة النقدية المستهلكة من طرف الأسرة ،

1 . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 8، رام الله، 2000، ص3 .
2 . سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، رام الله، 2011، ص22.
3 . سامي وافي، تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، 2005، ص42.

وتقدر هذه القيمة بالنسبة لاستهلاك الأسرة من منتجاتها ومن السلع والخدمات العينية على أساس الأسعار التي ستدفعها الأسرة لو قامت بشرائها من أماكن البيع التي تتعامل معها اعتياديًا[1]. حيث يقسم الاستهلاك إلى قسمين وذلك على النحو التالي:

- **الاستهلاك الخاص:** هو الإنفاق الخاص للقطاع العائلي والمؤسسات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصا منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائدا صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل الأفراد عليها من بقية أنحاء العالم.
- **الاستهلاك الحكومي:** هو الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة(أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائدا ما تشتريه الحكومة من السلع والخدمات من قطاع الأعمال ومن بقية أنحاء العالم، ناقصا ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.
- **الاستهلاك النهائي:** هو مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام[2].

ويمكن توضيح الإنفاق الخاص والعام (الحكومي) خلال الفترة (1995-2010)، من خلال الجدولين رقم (3)، (4) :-

جدول رقم (3)
الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)

(مليون $)

السنة	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك النهائي كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP (%)
1995	4219.5	134.5	3645.9	114.1	651.9	20.4
1996	4197.8	136.2	3689.2	112.3	786.4	23.9
1997	4475.6	132.5	4043.1	109.2	863.2	23.3
1998	4906.3	130.2	4419.8	106.6	979.4	23.6
1999	5399.2	127.1	4786.6	103.6	1062.2	23.5
2000	5848.8	139.2	4574.0	111.0	1162.2	28.2
2001	5736.2	134.8	4055.3	107.6	1022.7	27.2
2002	5078.0	145.4	3800.7	116.4	947.9	29.0
2003	4748.6	138.5	4291.1	114.4	903.1	24.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)، رام الله، السنوات 2003، 2008، الصفحات 96، 112.

سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997.

1 . حمودي على، الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2005، ص73.
2 . فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص10.

جدول رقم (4)
الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة
في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)

(مليون $)

السنة	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك النهائي كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP (%)
2004	5194.2	135.3	4614.6	109.9	1068.7	25.4
2005	5683.3	121.8	4696.0	103.0	861.2	18.8
2006	5557.2	121.6	4416.5	102.2	840.4	19.4
2007	5256.9	118.9	4544.3	100.2	849.8	18.7
2008	5394.1	125.8	5142.8	105.4	995.9	20.4
2009	6138.7	127.7	5142.8	106.6	1105.5	21.1
2010	6694.4	127.5	5782.8	101.2	1520.7	26.5

- **المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (2004-2007) ، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2009، 2011، 2012، الصفحات، 105، 87، 75.**

سنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.

- تشير بيانات الجدول رقم (3)، إلى ارتفاع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والعام، ويعتبر مؤشراً على الحالة الأمنية والسياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية، حيث يمكن ملاحظة أن الإنفاق الحكومي يكون خلال فترات الاستقرار أقل منه في حالة تدهور الأوضاع الأمنية، مما يعني أن القطاع العام في السلطة الوطنية الفلسطينية، يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وهذا كان واضحاً خلال الفترة (1995-1999).

حيث أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يشكل أكبر فئة استخدام من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ معدل مساهمته في النتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-1999) حوالي 123 %،وشكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص 20.4 % بينما شكل الإنفاق الحكومي 20.5 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

- بعد عام 2000، استمر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والعام بالارتفاع ليشكل حوالي 133 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005، بزيادة مقدارها 12.9 % مقارنة مع عام 2001، وتلك الزيادة يمكن أن نعزوها إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام الذي ارتفع خلال الفترة (2000-2005)، لتبلغ نسبة حوالي 34.7 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 22.4 % في

1. نصر عطياني، مرجع سابق، ص148.

العام 1999، أما الإنفاق الاستهلاكي الخاص فقد استمر في تراجعه لتبلغ ذروة تراجعه في عام 2001، حيث بلغت نسبته 85.8 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

- كما أنه خلال الفترة (2006-2010)، استمرار الإنفاق الاستهلاكي بشقيه في الارتفاع،حيث تجدر الإشارة أنه خلال العام 2010 بلغت قيمة الإنفاق الخاص 5782.8 مليون دولار وشكل ما نسبته 98.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام 24.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هنا يجب أن نوضح أن زيادة نسبة الإنفاق الخاص أو الحكومي لا تعني أن الاقتصاد قد حقق نمواً كون ذلك مرتبط بعدة اعتبارات نذكر منها :-

1. إن زيادة عدد الأفراد والسكان يتطلب زيادة في الإنفاق مما يؤثر سلباً على المدخرات وبدوره سينعكس على الاستثمارات، مما يترتب على ذلك آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وسيضعف من حالات النمو.
2. إن الانخفاض في حصة الإنفاق الخاص دليل على ارتفاع نسب البطالة والفقر، لذا يتوجب على الحكومة أن تزيد من نفقاتها، والذي بدوره سينعكس مباشرة على المواطن بشكل ايجابي ويساعد في عمليات النمو.

ويضاف إلى ذلك فنحن هنا أمام عدم توازن اقتصادي، واختلالات كبيرة، حيث أن الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، أي أن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج، وهذه مؤشرات سلبية للغاية وتوضح مدى هشاشة وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني.

ثالثًا : الادخـار:

يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك. أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزأ منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية[2].

ومن خلال تتبع الادخار في الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الدراسة (1995-2010)، تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل تتمثل بسلبية الادخار فهو يأخذ إشارة (-) ، مما يدل على أن المتسرب من الدورة الاقتصادية أو دائرة التدفق النقدي كبير. ويمكن رصد التغيرات الحادثة في الادخار من خلال الجدولين رقم (5)، (6):-

2. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد11، رام الله، 2004.
1. حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص131.

جدول رقم (5)
الادخــار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الادخــار	الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995	3193.2	230.9	7.2
1996	3286.0	170.3	5.2
1997	3701.6	168.6	4.6
1998	4147.9	386.9	9.3
1999	4511.7	361.2	8.0
2000	4118.5	217.2	5.3
2001	3765.2	2.6	0.0
2002	3264.1	-57.9	-1.8
2003	3749.6	-371.0	-9.9

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)، رام الله، السنوات 2003، 2008، الصفحات 96، 112.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997.**

جدول رقم (6)
الادخــار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الادخــار	الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	4198.4	-512.2	-12.2
2005	4559.5	328.0	7.2
2006	4322.3	645.6	14.9
2007	4535.7	1237.3	27.3
2008	4878.3	2156.8	44.2
2009	5241.3	986.2	18.8
2010	5728.0	582.1	10.2

- **المصدر :**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد،(2004-2007)، (2009,2008)، (2011,2010)، رام الله، السنوات، 2009، 2011، 2012، الصفحات، 105، 87، 75.**
- **سنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

شكل رقم (3)
الادخـــــار بالأسعار الثابتة
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

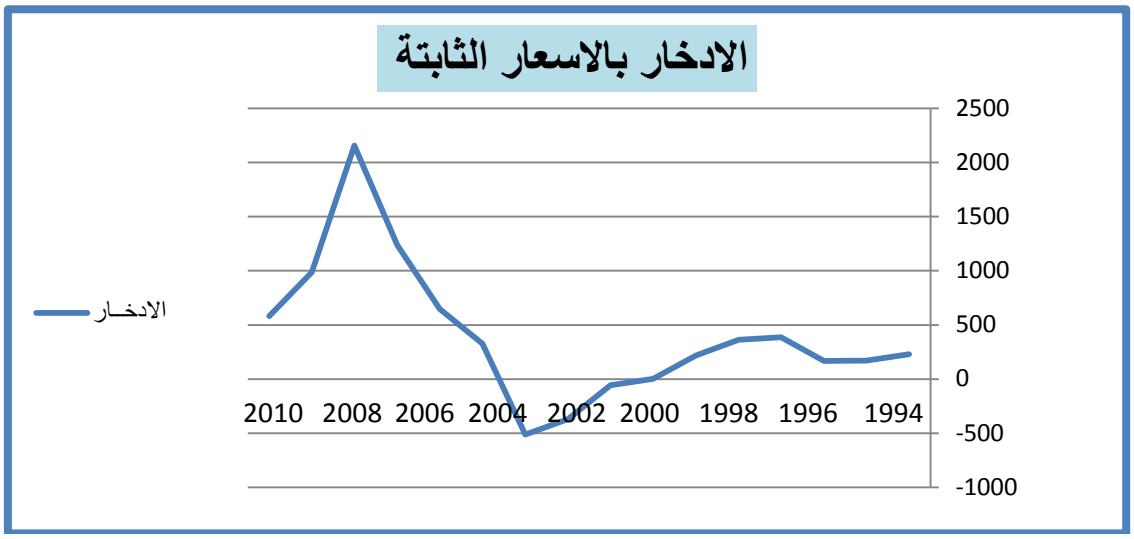

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدولين رقم (3)، (4).

شكل رقم (4)
الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

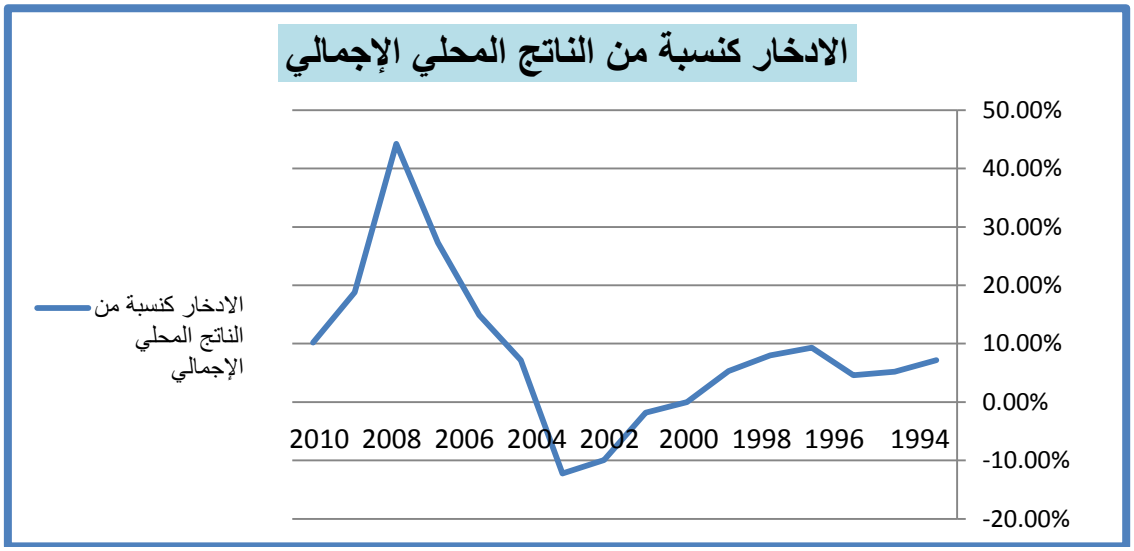

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدولين رقم (3)، (4).

- يتضح من الجدول رقم (5) والشكل البياني، أنه خلال الفترة (1995-1997)، شهدت تذبذب في الادخار بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع ذلك لانخفاض الدخول، أو بسبب وجود تشوه هيكليفي الاقتصاد الفلسطيني، بمعنى أن الأفراد تتجه نحو القطاعات الإنتاجية الأقل توليدًا للدخل، أو أقل

مساهمة في الناتج المحلي، حيث أنها بداية إنشاء السلطة الفلسطينية وبالتالي لم تكتمل حلقة التدفق النقدي.

- أما خلال الفترة (1998-2001)، بدأ إجمالي الادخار في الارتفاع وبشكل واضح، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ووصل الادخار إلى حوالي386.9 مليون دولار في عام 1998، وذلك بسبب تحسن الناتج المحلي والدخول في الاقتصاد الفلسطيني، وفي عام 2000 انخفض الادخار بسبب انتفاضة الأقصى، حيث بلغ الادخار عام 2001 حوالي2.6 مليون دولار وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يعيش على المدخرات السابقة بسبب الأوضاع الصعبة التي مر بها، وأنه يعتمد على المساعدات الخارجية.
- من الواضح خلال الفترة (2002-2005)، تراجع الادخار وذلك بسبب الظروف التي مرت بها الضفة الغربية من عمليات متواصلة من قبل الاحتلال وحصار المقاطعة، مما ترتب عليه العجز الكبير في الادخار بسبب أن الأفراد يستهلكون مدخراتهم السابقة ، وفي عام 2005 بدأ الادخار بالارتفاع نظراً لتغير السياسات المالية للحكومة ودعم الدول الأجنبية للحكومة بسبب تزايد الشفافية والرقابة مع تولى الدكتور سلام فياض وزارة المالية، إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نسبياً.
- بينما خلال الفترة (2006-2010)، شهدت تراجع في الادخار، ويرجع ذلك إلى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما ترتب عليها من حصار ومنع التحويلات المالية من الخارج إلى الداخل، وما تلاها عام 2007 انقسام شطري الوطن بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود حكومتين منفصلتين مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أواخر عام 2008، مما تسبب في تدمير البنية التحتية وكثير من بيوت المواطنين واستمر التراجع في الادخار حتى عام 2010، حيث بلغ حجم الادخار في ذلك العام حوالي 582.1، وبلغت نسبة الادخار في الناتج المحلى الإجمالي 23.2-% .

رابعاً : التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار):

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح[1]، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت قيمة الأصول الجديدة كان ذلك مؤشرًا جيدًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في

1 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية، رام الله، 2011، ص31.

المستقبل[1]، كما يعتبر الاستثمار متغيرًا استراتيجيًا في نظرية الدخل والعمالة وأي محاولة لتغيير شكل الدورة التجارية أو معدل النمو، لابد أن يغير سلوك المستثمر. فالنفقات الاستثمارية لا تقتصر كونها مصدرًا للطلب فحسب، ولكنها أيضًا توسع نطاق الاقتصاد القومي[2]. ويمكن رصد التغيرات الحادثة في التكوين الرأسمالي الإجمالي(الاستثمار) في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1995-2010 من خلال الجدولين رقم (7)، (8):-

- يتضح من الجدول رقم (7)، أنه خلال الفترة (1995-1999)، أن التكوين الرأسمالي شهد تزايد نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 33.4 % إلي 46.1 %، ليبدأ بعد ذلك بالتراجع بسبب التطورات الأمنية والسياسية الخطيرة التي سادت الأراضيالفلسطينية والمنطقة، وما نجم عنها من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وهروب رأس المال المحلي والأجنبي، إضافة إلى توقف شبه تام للأنشطة الاستثمارية بشقيها الخاصة والعامة، حيث تراجعت نسبة التكوين الرأسمالي خلال الفترة (2000-2005)، لتبلغ في العام 2001 حوالي 20.7 %، حيث تميزت هذه الفترة أن نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث أنها بقيت دون معدلاتها قبل اندلاع انتفاضة الفلسطينية.

جدول رقم (7)
الاستثمـار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2003)

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمـار	الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1995	3193.2	1065.0	% 33.4
1996	3286.0	1160.7	% 35.3
1997	3701.6	1310.6	% 35.4
1998	4147.9	1531.2	% 41.4
1999	4511.7	2081.2	% 46.1
2000	4118.5	1561.1	% 31.4
2001	3765.2	1120.0	% 20.7
2002	3264.1	954.1	% 24.7
2003	3749.6	1204.0	% 26.8

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)، رام الله، السنوات 2003، 2008، الصفحات 96، 112.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997.**

1 . دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص15.
2 . أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، بستان المعرفة للنشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2004، ص329.

جدول رقم (8)
الاستثمـار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (2004-2010)

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمـار	الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2004	4198.4	1022.3	% 25.1
2005	4559.5	1265.7	% 24.1
2006	4322.3	1347.2	% 30.7
2007	4535.7	1122.9	% 30.6
2008	4878.3	1060.5	% 19.3
2009	5241.3	1137.3	% 18.3
2010	5728.0	1443.2	% 18.5

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد،(2004-2007) ، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات، 2009، 2011، 2012، الصفحات، 105، 87، 75.

- سنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.

شكل رقم (5)
الاستثمار بالأسعار الثابتة
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

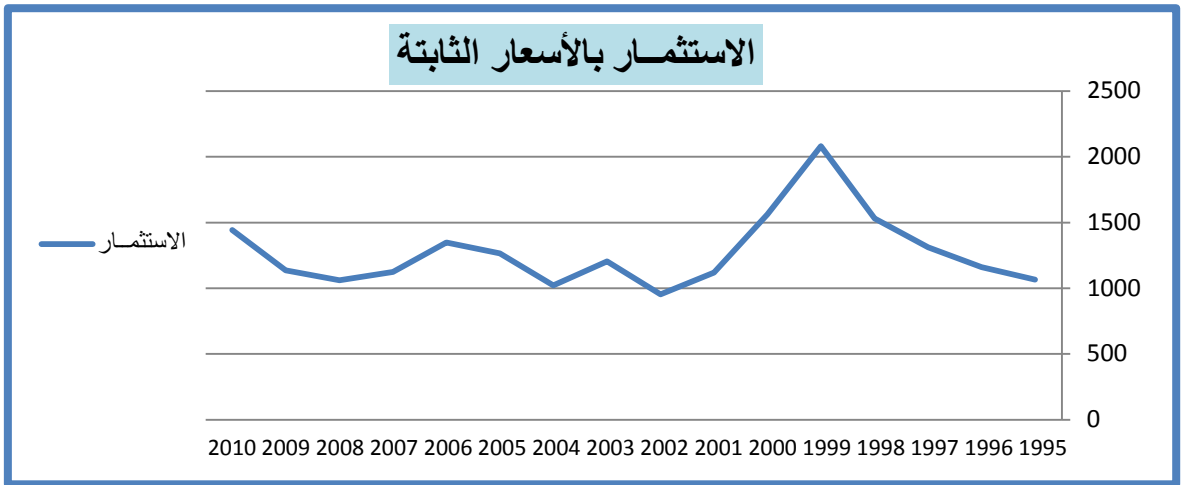

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدولين رقم (7) ،(8).

شكل رقم (6)
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

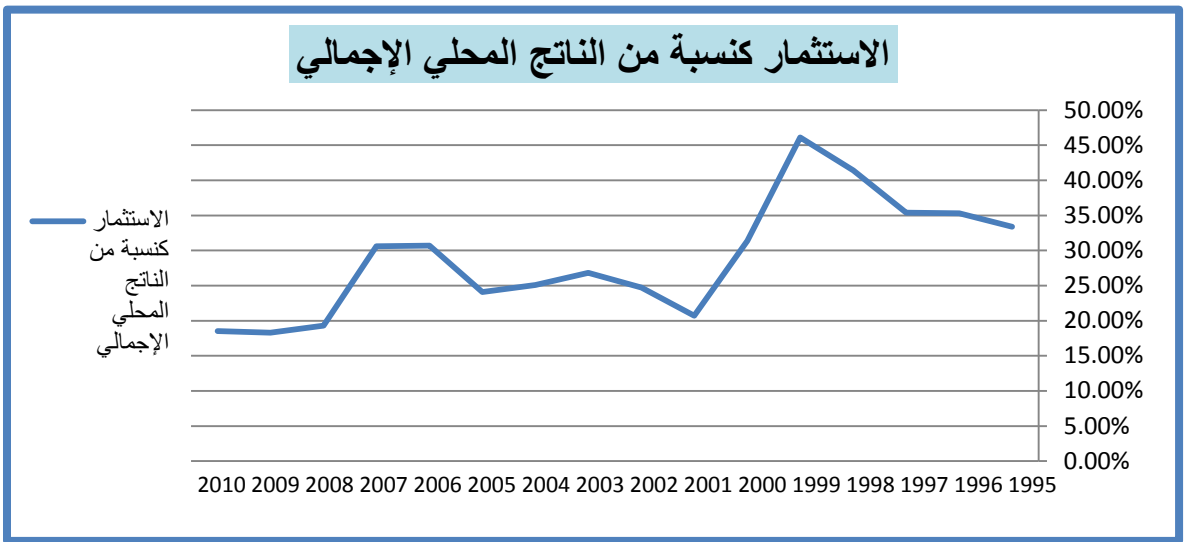

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدولين رقم (7) ،(8).

- أما خلال الفترة (2006-2010)، وبالرغم من أنه كان متوقع أن نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض في العام 2006 بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، إلا انه لوحظ في هذا العام ارتفاع النسبة لتصل إلى حوالي 30.7 %، حيث بدأ بالتراجع بسبب الحصار الذي فرض على قطاع غزة والحرب التي شنتها إسرائيل عام 2008، حتى وصلت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، حوالي 18.5 %.

خامسًا : الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري لأي بلد من البلدان من صادرات الدولة وارداتها خلال فترة زمنية معينة، وتضم هذه المبادلات السلع فقط. أي المعاملات المنظورة، أي أن الميزان يضم جانبين هما الصادرات والواردات، ويحسب هذا الميزان على أساس قيمي وليس عيني لأنه يضم سلعًا متعددة[1]. أما صافي الميزان التجاري السلعي فهو ناتج طرح قيمة الواردات السلعية من قيمة الصادرات السلعية[2].

مع العلم بأن مؤشر صافي الميزان التجاري السلعي لأي دولة يمثل مؤشرًا لقوة الاقتصاد المحلي ودرجة مرونته وتنوعه، فكلما زادت الصادرات من السلع والخدمات النهائية وليس كمواد أولية أو نصف مصنعة يمكنه من تحقيق فائض قيمة مضافة وفائض تجاري، وهذا غالبًا ما يحدث لدى الدول الصناعية أو بعض الدول النامية النفطية[3].

1 . معين محمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص200.
2 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي10، 2009، ص482.
3 . سامي وافي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ويمكن رصد تطور حركة المبادلات الفلسطينية الدولية السلعية (الميزان التجاري) خلال الفترة من 1995-2010 من خلال الجدول التالي:-

- يتضح من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (6)، أن الميزان التجاري الفلسطيني السلعي يعاني من عجز مزمن، بمعنى نسبة الصادرات أقل بكثير من الواردات، ويلاحظ وجود علاقة طرديه (موجبه) بين الزيادة في الواردات والعجز في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة فإن الميزان التجاري يصبح غير متوازن، أي أنه في غير صالح الدولة[1]. فالعجز في الميزان التجاري السلعي آخذ في الازدياد.

جدول رقم (9)
الميزان التجاري السلعي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الواردات	الصادرات	صافي الميزان التجاري
1995	1658.2	394.2	-1264.0
1996	2016.1	339.5	-1676.6
1997	2238.6	382.4	-1856.2
1998	2375.1	394.8	-1980.3
1999	3007.2	372.1	-2635.1
2000	2382.8	400.9	-1981.9
2001	2033.6	290.3	-1743.3
2002	1515.6	240.9	-1274.7
2003	1800.3	279.7	-1520.6
2004	2373.2	312.7	-2060.6
2005	2667.6	335.4	-2332.2
2006	2758.7	366.7	-2392.0
2007	3284.0	513.0	-2771.0
2008	3466.2	558.4	-2907.7
2009	3600.8	518.4	-3082.4
2010	3958.5	575.5	-3384.0

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**

1. معين محمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص201.

شكل رقم (7)
الميزان التجاري الفلسطيني
للفترة (1995-2010)

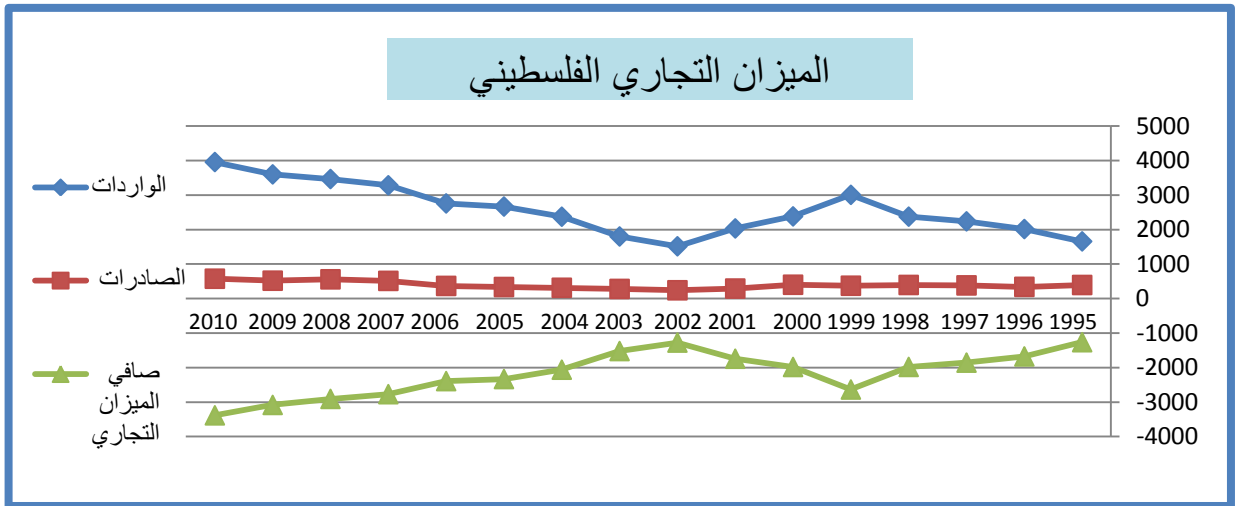

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (9).

ونذكر هنا أنه من أهم الأسباب في زيادة العجز في حركة المبادلات الفلسطينية الدولية السلعية، نتيجة للممارسات والقيود الإسرائيلية على الصادرات السلعية الفلسطينية ، وإغلاق المعابر ، ومنع العمال من العمل في إسرائيل، والحواجز بين المدن، والحصار المفروض على قطاع غزة، وانعدام النشاطات السياحية في الأراضي الفلسطينية، علمًا بأن أراضي السلطة الفلسطينية تستورد ما يعادل 75 % من إجمالي الواردات السلعية من إسرائيل[1]، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت بعد ظهور ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة.

نستخلص مما سبق أن الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية لم تغير الواقع نحو الأفضل، بل زادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وزادت الاعتماد على إسرائيل. وهو ما تسبب في زيادة العجز التجاري لصالح إسرائيل خاصة ارتفاع إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل، كما وأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بانخفاض مرونتها التسويقية وبقصر عمرها الافتراضي وسرعة تعرضها للتلف مثل البرتقال والخضروات والفراولة والورد، رغم وجود صادرات قوية مثل الأحجار والرخام في الضفة الغربية.

سادسًا : البطـالة

يعتبر تقليص نسبة البطالة في الدول النامية إحدى الأولويات الأساسية لما لها من تأثير سلبي على اقتصادياتها، وكذلك تأثيرها على المستويات الاجتماعية والسياسية خاصة، حيث تشكو الدول

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد خاص، 1994-2000، ص xxxvii.

النامية من الارتفاع الكبير والمتزايد في نسب البطالة، وتؤدي البطالة إلى إثارة عدم الاستقرار الذي يوقد التوترات الاجتماعية، ويجعل مسألة خلق الوظائف على رأس الأولويات، ويبقى القطاع العام هو المصدر الأساسي لخلق الوظائف[1]. فالبطالة في الأراضي الفلسطينية على رأس أولويات الحكومات الفلسطينية المتعاقبة وذلك لاستفحالها في الوسط الفلسطيني بشكل كبير.

حيث تعَرف البطالة بأنها توقّف العامل عن العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه[2]. وتتميز البطالة في فلسطين بأنها سافرة وإجبارية، فالبطالة السافرة تعني وجود أعداد كبيرة من قوة العمل قادرة وراغبة في العمل وتبحث عنه وتقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنها لا تجده[3]، أما البطالة الإجبارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل الماهر وغير الماهر دون إرادته أو اختياره عن العمل[4]، وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين فيه ولا يجدونه[5].

ولابد من الإشارة أن ظاهرة البطالة هي ظاهرة عالمية لا تخص مجتمعًا دون غيره، وقد يكون من غير الممكن أو غير المجدي اقتصاديًا الوصول إلى مرحلة الاستغلال التام للعمالة بمعنى إيجاد فرصة عمل لكل من يرغب في العمل[6].

وتعتبر مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني وعلى الرغم من أن نسبتها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل من مستوياتها إبان الانتفاضة إلا أن معدلاتها كانت مرتفعة نسبيًا.

ويمكن رصد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة(1995-2010)، وذلك من خلال الجدول التالي :-

1 . جاردنر إدوارد، مطلوب مزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص18-19.
2 . جميل الجالودي، البطالة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسة العلوم الإنسانية الاجتماعية،المجلد7،العدد4،1991، ص72.
3 . سيد عاشور أحمد،مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص11.
4 . سمير أبو مدلله وسمير الشريف، العمالة الفلسطينية من 1994-2010 واقع وآفاق، بحث غير منشور، 2011، ص23.
5 . رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، 1987،ص 18-19.
6 . باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، رام الله، 2000، ص43.

جدول رقم (10)
معدلات البطـــالة كنسبة من القوى العاملة (%)
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(%)

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
1995	29.4	13.9	18.2
1996	32.5	19.6	23.8
1997	26.8	17.3	20.3
1998	20.9	11.5	14.4
1999	16.9	9.5	11.8
2000	18.7	12.1	14.1
2001	47.8	30.4	25.2
2002	48.1	38.1	31.3
2003	36.4	32.0	25.6
2004	39.9	29.2	26.8
2005	35.2	26.1	23.5
2006	39.9	25.0	23.6
2007	29.7	17.7	21.6
2008	40.5	19.0	25.9
2009	38.6	17.7	24.6
2010	37.8	17.2	23.8

المصدر :

- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، الأعداد العاشر، الرابع عشر، السابع عشر، رام الله، السنوات 2004، 2008، 2012، الصفحات 127، 117، 107.**

- تشير بيانات الجدول رقم (10)، أن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية اتسمت بالتقلب الحاد خلال الفترة (1995-2010)، وذلك تبعًا للتقلبات السياسية والأمنية في المنطقة. فقد ارتفع معدل البطالة حسب معيار منظمة العمل الدولية (OLI)[1] من 18.2% عام 1995 إلى 23.8% عام 1996، حيث شهد هذا العام حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الإغلاق الشامل والمتكرر والذي أدى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتراجع دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي بنسبة 8.6% خلال هذا العام[2].

1 . يشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدًا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء و الأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

2 . مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة وغزة، تقرير ربع سنوي 1997، ص1.

- انخفضت معدلات البطالة في الأعوام (1998-1999)، وبلغت ذروة انخفاضها عشية انتفاضة الأقصى لتنخفض إلى 10 %، وهذا راجع إلى فترة الهدوء النسبي التي سادت المنطقة خلال هذه الفترة. وقد تركت هذه الظروف أثارها الايجابية حيث شهدت هذه الفترة زيادة في الدخول الأمر الذي أدي إلى رفع الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، هذا من جانب ومن جانب آخر وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية إستراتيجية لإنشاء وظائف في مؤسساتها لاستيعاب جزءًا من القوى العاملة للحد من البطالة، بالإضافة إلى ضرورات إنشاء مثل هذه الوظائف لان السلطة كانت بصدد إقامة المؤسسات الرئيسية للحكم وتقديم الخدمات العامة.
- تميزت الفترة (2001-2005)، بمعدلات بطالة مرتفعة وصلت إلى 26.8% عام 2004، ولا شك أن هذه الفترة شهدت إجراءات شديدة القسوة ضد الاقتصاد الفلسطيني، ففي أوقات الحصار يصبح إغلاق سوق العمل الإسرائيلي السبب الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية، وفي هذا الصدد أظهر التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بسبب الحصار– وسبق لهم العمل– أن 68.4% منهم كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات[1]، بالإضافة إلى ما يسببه تراجع مستويات النشاط لجميع القطاعات الاقتصادية من تفاقم لمعدلات البطالة.
- تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن معدلات البطالة للفترة (2000-2005) حسب التعريف الموسع للبطالة[2] ترتفع لتصل إلى 33.2% عام 2003 وإلى 32.5% عام 2004، ويعتبر هذا التعريف أوثق صلة بالحالة الفلسطينية، حسب دراسة للأونكتاد[3].
- كما يتضح خلال الفترة (2006-2010)، ارتفعت معدلات البطالة وكانت في بعض الأعوام تنخفض ويعود ذلك الانخفاض إلى برنامج الإصلاحات المالية والإدارية التي تبنتها السلطة الفلسطينية إلاَ أن نسب البطالة بقيت مرتفعة، لذا يتوجب على السلطة إعداد خطط وبرامج تنموية لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل والقادمين الجدد لسوق العمل وذلك للحد من مخاطر البطالة.

تجدر الإشارة أنه بعد حالة الانقسام التي شهدتها الأراضي الفلسطينية نلاحظ ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 25.9% عام 2008، وهذا الارتفاع ناتج بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة الذي عطل جميع النواحي الاقتصادية في قطاع غزة.

1 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003)، رام الله، فلسطين، 2005، ص34.

2 . حسب التعريف الموسع للبطالة يتم إضافة الأفراد خارج القوى بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

3 . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد للشعب الفلسطيني، جينيف أغسطس 2004، ص11.

- ومنذ العام 2008، تفاقمت مشكلة البطالة في قطاع غزة، بسبب الحصار الإسرائيلي بعد حالة الانقسام الذي شهدته الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ معدل البطالة عام 2010، 23.8 %، وتعتبر من أعلى نسب البطالة في العالم[1]، إضافة إلى تزايد أعداد الخريجين وعدم توفر القدرة الاستيعابية لهم في سوق العمل الفلسطيني ساهم في ارتفاع نسبة البطالة في الضفة الغربية في تلك الفترة.

وبالرغم من محاولات السلطة الفلسطينية الرامية لتخفيف المعاناة والحد من مخاطر البطالة، من خلال مجهوداتها بالتنسيق مع الجهات المانحة ومؤسسات المجتمع الدولي واستقطاب الجهات الدولية لتنفيذ مشاريع خلق فرص عمل، وإعداد برامج للتدريب وتوزيع المساعدات المالية، وتوزيع مخصصات للعاطلين عن العمل، إلا أنها لم تستطع تقديم حلول حقيقية لمواجهة الكثير من التحديات ومنه مشكلة البطالة، وعليه فإن التخفيف من حدة البطالة يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية في معالجة الخلل ما بين عرض العمل والطلب عليه، من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية وإعادة هيكلة البرامج التعليمية في الجامعات بما يتوافق مع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية، وتشجيع الصناعات الوطنية وتمويلها لزيادة طاقتها الإنتاجية واستيعاب اكبر عدد من العمالة، وإنشاء صندوق لتشغيل العمال العاطلين عن العمل تحت إشراف هيئة وطنية من القطاع العام والخاص، ويضاف إلى ذلك ضرورة تكثيف الجهود مع الدول العربية وخاصة الخليجية منها لاستيعاب العاطلين في أسواقها.

سابعًا: الفقر :

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، لذا يعرَف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمًا ونوعًا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها[2].

وقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[3]، وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المدقع، والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في

1 . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد23، رام الله، 2010، ص7.
2 . عبد الله محمد الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 12-13 نوفمبر، 2007، ص470.
3 . سامية قطوش، معضلة الفقر وآثارها ومظاهرها، بحث محكم، جامعة الجزائر، 2011، ص2.

البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. ولقد عرَف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كلا من :-

الفقر المدقع :الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل إنفاقها عن الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1783 شيكل لعام 2010.

الفقر :الأسرة المرجعية التي يقل إنفاقها عن الحاجات الأساسية والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2237 شيكل لعام2010[1].

وللوقوف على ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة 2010-1995، بالإمكان متابعة البيانات الرسمية من خلال الجدول التالي :-

- يتضح من الجدول رقم (11)، أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية قد بلغت 14.0 % عام 1995 بواقع 10.0 % في الضفة الغربية و 20.0 % في قطاع غزة . بينما بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 23.6 % عام 1996 بواقع 16.2 % في الضفة الغربية و 41.6 % في قطاع غزة، وتعتبر نسبة الفقر في القطاع مرتفعة جدًا مقارنة بنسبة الضفة، ويعود ذلك إلى فرض الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 1996/2/25، وتضمن هذا الحصار حرمان السكان من حرية الحركة، وتواصل القيود على المعاملات التجارية الغزية عبر أراضي فلسطين (48)، ومنع العمال من التوجه لأعمالهم في إسرائيل[2]، فكان لهذه الإجراءات الأثر الكبير في ارتفاع معدلات الفقر في ذلك العام.

1 . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد25، رام الله، 2011، ص25.
2 . صبحيه دخل الله، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص49.

جدول رقم (11)
نسبـــة الفقـــر في الأراضي الفلسطينية
للفترة (1995-2010)

(%)

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
1995	20.0	10.0	14.0
1996	41.6	16.2	23.6
1997	38.1	15.6	23.0
1998	33.0	14.5	20.3
1999	32	13	23.2
2000	42	18	20.1
2001	54	27	30.7
2002	68	41	45.7
2003	44.7	30.9	35.5
2004	30.2	22.6	25.6
2005	28.4	21.7	24.5
2006	30.0	20.2	24.5
2007	49.5	20.5	31.2
2008	43.0	16.1	24.0
2009	33.2	15.5	26.2
2010	38.0	18.3	25.7

المصدر:

- **مجموعة البنك الدولي:" أخبار تنموية الضفة الغربية و قطاع غزة" نيسان– حزيران، 2003، ص 8.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين، كانون ثاني -كانون أول 1998، رام الله، 2000، ص3.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في لأراضي الفلسطينية 2006، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2007، ص36.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي لفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010، رام الله، 2011، ص33-37.**

- ويبين الجدول أنه طرأ تحسنا واضحًا على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 1998 مقارنة بعامي 1996 ، 1997، حيث ظهر هذا التحسن في قطاع غزة بشكل أكبر منه في الضفة الغربية، ويعود التحسن إلى حالة الهدوء والاستقرار النسبيين التي سادت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1996-1998)، والبدء في مفاوضات الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي، مما كان له كبير الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالبيئة الاستثمارية، كما تزايدت ثقة المانحين بأهمية تنفيذ المشاريع في أراضي السلطة الوطنية

الفلسطينية خاصة في القطاع كون مركز السلطة كان في قطاع غزة، مما انعكس ذلك في زيادة انتشار الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وتعظيم استفادة السكان منها[1].

- أما خلال الفترة (1999-2003)، لم يقم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذه الفترة بعمل مسوح للفقر بشكل منتظم بسبب الأوضاع السياسية المتأزمة على الساحة الفلسطينية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002، وكانت البيانات المنشورة في تلك الفترة عبارة عن مسوح اقتصادية تتركز جميعها على العمل والبطالة، والخسائر الناجمة عن الاجتياح.

وحسب الجدول رقم (11) يظهر أن نسبة الفقر بلغت في العام 2003، حوالي 35.5 % بواقع 44.7 % في قطاع غزة و 30.9 % في الضفة الغربية.

- كما يبين الجدول خلال الفترة (2004-2010)، أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية أخذت بالانخفاض منذ العام 2004 وحتى العم 2006 حيث بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 2004، حوالي 25.6 % وانخفضت في العام 2006، لتصل إلى 24.5 %.
- ويظهر الجدول أيضًا انخفاض نسب الفقر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفضت من 20.5 % عام 2007 إلى 15.5 % عام 2009 في الضفة، ومن 49.5 % إلى 33.2 % في قطاع غزة ولنفس الفترة .
- أما في العام 2010، فقد بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 25.7 % بواقع 18.3 % في الضفة الغربية و38.0 % في قطاع غزة.

من الملاحظ انتشار ظاهرة الفقر بوضوح في الأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، وازدياد معدلات البطالة حيث تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الأخرى والتي تهدم الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن استمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من انقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية سوف يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدة الفقر.

1 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007، رام الله، 2009، ص19.

وبالرغم من الايجابيات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء والمعوزين بالمعونة، فأنه يتطلب وضع خطط إستراتيجية تهدف على المدى البعيد، من اجل إغاثة الفقراء وإيجاد فرص عمل لهم من خلال خطة إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل، وبالتالي فإن ذلك ما يمثل أحد واهم التحديات والمسؤوليات التي تقع على عاتق المسئولين والرسميين بالدرجة الأولى في السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثاني

تطور حجم فجــوة المــوارد المحليــة وأسبابها

- المبحث الأول : تحليل تطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية
- المبحث الثاني: أسباب وجود فجوة الموارد المحلية

المقدمة:

تؤكد المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال تحليلنا للمؤشرات ومن واقع الأرقام والنسب إلى تحولات رئيسية تعتري حركة الاقتصاد الفلسطيني في فترات متعددة، حيث يرجع معظم هذه الأسباب إلى التشوهات في الهيكل الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني ومحدودية طاقته وقدراته الإنتاجية نتيجة مجموعة من الأسباب على رأسها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، والصراع القائم بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال، وسياسة إغلاق المعابر والحدود التي تنتهجها إسرائيل، وفرض الحصار المالي والسياسي في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في عام 2006، وما ترتب عليها من رفض إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وساهم في ذلك الانقسام السياسي منذ منتصف عام 2007، و العدوان العسكري الإسرائيلي على البنية الأساسية والإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة في أواخر عام 2008، تسبب كل ذلك في تراجع كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية، إضافة لما ألحقته بالاقتصاد الفلسطيني من خسائر كبيرة قي ثروته البشرية والمادية، مما أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بمختلف الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، نتج عن ذلك اختلال هيكلي عميق بين حجم الادخار القومي المتاح و حجم التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، وتظهر الفجوة في عدم كفاية إجمالي الادخار وعجزه عن تغطية التكوين الرأسمالي وحتى ندرك مدى عمق هذه الفجوة يتوجب علينا معرفة تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وأسبابها.

حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، يستعرض الأول قياس فجوة الموارد المحلية إضافة إلى قياس فجوة التجارة الخارجية، ومن ثم استعراض وتحليل تطورها ومعدلات نموها والثاني يختص بأسباب وجودها.

المبحث الأول

تحليل تطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية

تمهيد

يحظى التراكم الرأسمالي بأهمية متزايدة من منظري الفكر الاقتصادي الرأسمالي كونه يعد العامل الحاسم للنمو حسب رأيهم، ويعرَف التراكم الرأسمالي بأنه الإضافة إلى رأس مال المجتمع، أي الاستثمار بشقيه (المادي) ممثلا في العدد والآلات والإنشاءات (والإنساني) ممثلا في زيادة المعارف التكنولوجية[1]، ويعد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المقدر من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المقدر خلال فترة زمنية معينة إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة، ولكن عند مستوى مرتفع من الأسعار[2]،ولكن إذا ما فاق الاستثمار الادخار فان الطلب على الاستثمار سيكون اكبر من العرض وعندئذ سوف نكون أمام فجوة في الموارد المحلية، فخلال الفترة محل الدراسة (1995-2010)، كانت قيم الادخار الإجمالي إما منخفضة وإما سالبة في بعض السنوات مقارنة مع حجم التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، وبالنظر إلى حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي ومعدلاته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نجد أنها مرتفعة مقارنة مع حجم ومعدلات الادخار المنخفضة أو السالبة.

مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، ولمعرفة تطور هذه الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني سوف يتم تناول كلا من قياس فجوة الموارد المحلية وهيكل فجوة الموارد المحلية في هذا المبحث.

أولاً : قياس فجوة الموارد المحلية

من خلال مطابقة الحسابات القومية فقد قام الباحث بحساب الفرق بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حسب المعادلة التالية:

فجوة الموارد المحلية(الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

ولرصد نتائج هذه المعادلة والتي توضح فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، يمكن تحليل واستعراض بيانات الجدول رقم (12) وفقًا لما يلي :-

1- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980، ص190.
2- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص189.

جدول رقم (12)
فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني
للفترة (1995-2010) بالأسعار الثابتة

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الادخـار الإجمالي(S)	التكوين الرأسمالي الإجمالي(I)	فجوة الموارد المحلية (S-I)	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (GDP)
1995	3193.2	4197.8	230.9	1065.0	-834.1	% 26.1
1996	3286.0	4475.6	170.3	1160.7	-990.4	% 30.1
1997	3701.6	4906.3	168.6	1310.6	-1142.0	% 30.9
1998	4147.9	5399.2	386.9	1531.2	-1144.3	% 27.6
1999	4511.7	5848.8	361.2	2081.2	-1720.0	% 38.1
2000	4118.5	5736.2	217.2	1561.1	-1343.9	% 32.6
2001	3765.2	5078.0	2.6	1120.0	-1117.4	% 29.7
2002	3264.1	4748.6	-57.9	954.1	-1012.0	% 31.0
2003	3749.6	5194.2	-371.0	1204.0	-1575.0	% 42.0
2004	4198.4	5683.3	-512.2	1022.3	-1534.5	% 36.5
2005	4559.5	5557.2	328.0	1265.7	-937.7	% 20.6
2006	4322.3	5256.9	645.6	1347.2	-701.6	% 16.2
2007	4535.7	5394.1	1237.3	1122.9	114.4	% 2.5
2008	4878.3	6138.7	2156.8	1060.5	1096.3	% 22.5
2009	5241.3	6694.4	986.2	1137.3	-151.1	% 2.9
2010	5728.0	7303.5	582.1	1443.2	-861.1	% 15.0

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

جدول رقم (13)
متوسط حجم فجوة الموارد المحلية
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(مليون $)

الفتـــرة	متوسط الفتـــــرة		فجوة الموارد المحلية	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (GDP)
	الادخـــــار	الاستثمار		
1999-1995	263.58	1429.54	-1165.96	% 30.56
2005-2000	-3.71	1187.86	-1191.57	% 32.06
2010-2006	1121.6	1222.22	-100.62	% 1.82
2010-1995	431.47	1274.12	-842.65	% 16.13

المصدر :

- إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم **(12)**.

شكل رقم (8)
فجوة الموارد المحلية
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

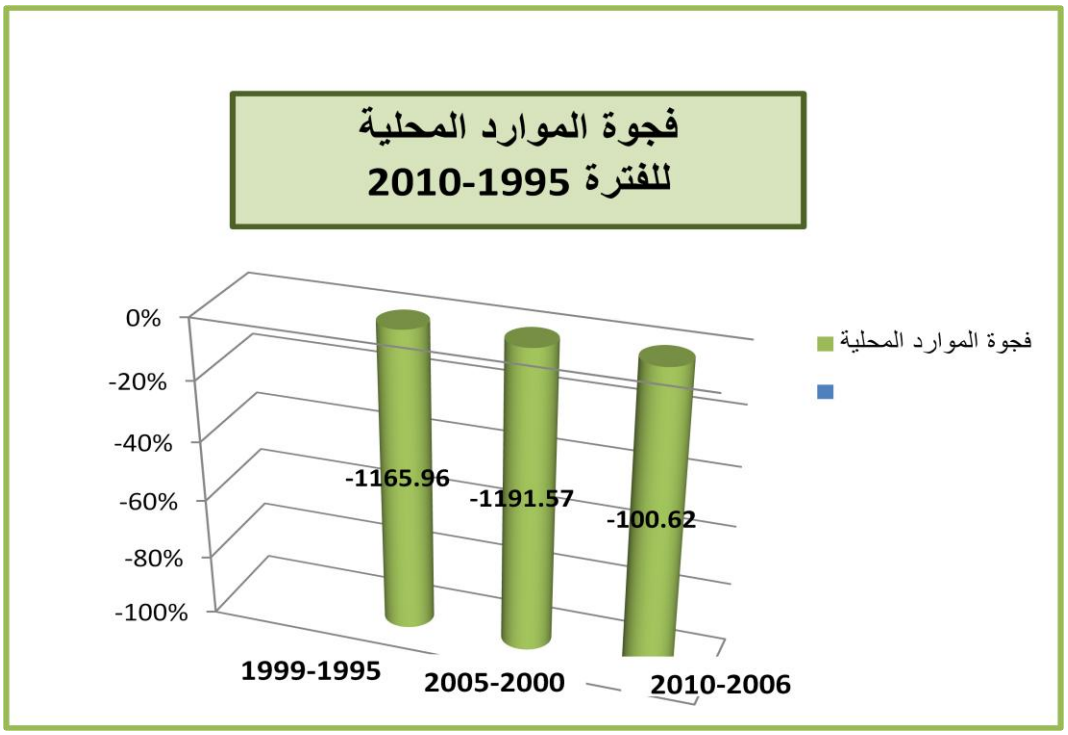

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (13).

- يتضح من الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)، أن قيم إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) تفوق قيم إجمالي الادخار، حيث أن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة خلال الفترة محل الدراسة (1995-2010)، ما عدا عامي 2008 ,2007، كانت موجبة.
- فقد بلغ متوسط حجم الفجوة خلال الفترة (1995-1999)، (1165.96) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (30.56 %)، ولقد استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شهده الناتج المحلي الإجمالي من زيادة. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي من 3193.2 مليون دولار في عام 1995، إلى 4511.7 مليون دولار في عام 1999، وبنسبة زيادة قدرها 41.3 %.

وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 4297.8 مليون دولار عام 1995، إلى 5848.8 مليون دولار في عام 1999. وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1065.0 مليون دولار عام 1995، إلى 2081.2 مليون دولار عام 1999.

ومن ثم فإن التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار والاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وإنما ساهم في توسيع هذه الفجوة، من (834.1) مليون دولار عام 1995، إلى (1720.0) مليون دولار عام 1999. ويعزى هذا التوسع والتطور في الفجوة إلى تدهور الدخل الناتج عن المشاكل المحيطة والمتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني بتدني مستوى الإنتاج إلى درجة عدم قدرته على استيعاب الطلب المحلى على السلع والخدمات من قبل الحكومة والأفراد ، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها ، وتفشي ظاهرة الفقر والتي بلغت نسبتها في تلك الفترة 16.2 %، إضافة إلى معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 17.7 %، مما جعل الادخار منخفضًا أو بمعنى آخر أن الادخار لا يفي بمتطلبات الاستثمار الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تقابل الطلب المحلى، وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية.

- كما يتضح أنه خلال الفترة (2000-2005)، استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، فهي في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (1191.57)، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (32.06 %)، حيث نلاحظ أنه في العام 2000، تراجع الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت قيمته 4118.5 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار ويعزى هذا الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من حالة انعدام الأمن السياسي واستمرار ظروف الحصار والإغلاق، وبالتالي تسبب في عدم قدرة

الاقتصاد الفلسطيني على الانتعاش، وجعل من استرداده لعافيته أمرًا صعبًا، وهو ما يترجم في انخفاض فرص العمل، إذ لم تتجاوز إسهامات السلطة في استثمارات القطاع العام لسنة 2001 مبلغ 15 مليون دولار فكانت إسهامات هامشيه، وكما أن إجمالي الاستثمار انخفض بنسبة 17 % في العام 2000، مقارنة بما كان عليه في عام 1999[1] .

ويقدر البنك الدولي بأن إجمالي الاستثمار في القطاع العام قد تراجع بنسبة 19 %، في عام 2000، وبنسبة 30 %، في عام 2001[2].

كما يتضح استمرار التراجع والانخفاض لحجم الادخار في تلك الفترة(2002-2005)، حيث كانت معدلات الادخار المنخفضة أو السالبة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة الموارد المحلية السالبة في تلك الفترة. حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2005، (937.7) مليون دولار في حين كانت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (20.6 %).

- كما يتضح أنه خلال الفترة (2006-2010)، تراجعت فجوة الموارد المحلية حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (100.62) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)(1.82 %).

شهد العام 2006، انخفاض معدل الادخار مقارنة مع معدل الاستثمار مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في ذلك العام 701.6- مليون دولار، ويعزىذلك إلى تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بالتطورات السياسية المحلية التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص، فالتراجع في حساباتها القومية كان من أبرز سمات هذه الأوضاع، بالإضافة إلى تخفيض حجم المعونات والمساعدات، وحجز الإيرادات الضريبية التي يحصلها الجانب الإسرائيلي وتشديد القيود على حرية الأفراد والبضائع، مما ترتب على ذلك تراجع في الإيرادات الحكومية ومن ثم تراجع مستوى السيولة العامة في الاقتصاد مما حال دون تدخل القطاع الخاص لإنعاش الحالة الاقتصادية فكان له الأثر السلبي على مستويات البطالة والفقر.

انعكست هذه التطورات على تراجع وهبوط مستوى الاستثمار شأنه شأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعليه نلاحظ أنه خلال العام 2006، تراجع الإنفاق الاستثماربنسبة 27.1 % مقارنة مع نمو بنحو 1.9 % عام 2005، ليشكل نسبة 19.3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ما كان عليه عام 2005 حوالي 24.1 %، وذلك جراء التراجع الكبير الذي طرأ على الاستثمار

1. البنك الدولي، أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة، آب 2002، ص13.
2. البنك الدولي، خلاصة التقييم التقديري لخمسة عشر شهرًا من الانتفاضة، حزيران 2002، ص16-17.

الحكومي وما لذلك من انعكاسات واضحة سواء على الاستثمار في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية[1].

وكما هو معروف أن الأراضي الفلسطينية في ظل ما تعانيه من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخارًا منخفضًا أو سالبًا مما تسبب في فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة باستثناء عامي 2007، 2008، على التوالي حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2007، 114.4 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2.5 %، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2008، 1096.3 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 22.5 %. ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 2093.9 مليون دولار عام 2007، ويقدر بحوالي 3158.2 مليون دولار عام 2008[2].

كما يتضح انخفاض الادخار الإجمالي وبشكل ملحوظ في عامي (2010,2009)، وكان متزامنا مع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الإجمالي وهو ما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2009، (151.1) مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2.9 %)، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2010، (861.1) مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (15.0 %).ويعزى هذا التحسن والارتفاع الملحوظ في إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، إلى التهدئة التي تمت بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام 2008، مما ترتب على ذلك تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، والمدعومة بمساعدات خارجية ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية إضافة إلى تخفيف القيود على حركة الأفراد والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي[3]، وبالرغم من تحسن إجمالي الاستثمار إلا أنه فاق إجمالي الادخار مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية.

وفقًا لما سبق يرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، فخلال الفترة محل الدراسة (1995-2010) ، كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء عامي 2008,2007، فكانت

1. نسيم أبو جامع، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، هولندا، 2010، ص9.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007)، مارس 2010، ص84.
3. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص22.

موجبة وخلال هذين العامين لوحظ ارتفاع كبير في صافي التحويلات الجارية من الخارج، والجزء الأكبر منها هو على شكل مساعدات من الدول المانحة، وهو ما انعكس في وجود وفرة في الادخار الإجمالي مقارنة بالاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، وخلاصة القول إن فجوة الموارد المحلية تقود الدولة إلى الاستعانة بمصادر التمويل غير الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما ومن هنا ينشأ الدين الخارجي*.

ثانيًا :قياس فجوة التجارة الخارجية

من خلال مطابقة الحسابات القومية فقد قام الباحث بحساب الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات في الاقتصاد الفلسطيني، حسب المعادلة التالية:

فجوة التجارة الخارجية(فجوة النقد الأجنبي) = الصادرات – الواردات

ولرصد نتائج هذه المتطابقة والتي توضح فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، يمكن الاستعانة بإحصاءات الجدول رقم (14) والذي من خلاله يمكن استعراض ما يلي :-

جدول رقم (14)
فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني
للفترة (1995-2010) بالأسعار الثابتة

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	فجوة التجارة الخارجية	فجوة التجارة الخارجية كنسبة من (GDP)
1995	3193.2	394.2	1658.2	-1264.0	% -39.58
1996	3286.0	339.5	2016.1	-1676.6	% -51.02
1997	3701.6	382.4	2238.6	-1856.2	% -50.14
1998	4147.9	394.8	2375.1	-1980.3	% -47.74
1999	4511.7	372.1	3007.2	-2635.1	% -58.40
2000	4118.5	400.9	2382.8	-1981.9	% -48.12
2001	3765.2	290.3	2033.6	-1743.3	% -46.30
2002	3264.1	240.9	1515.6	-1274.7	% -39.05
2003	3749.6	279.7	1800.3	-1520.6	% -40.55
2004	4198.4	312.7	2373.2	-2060.6	% -49.08
2005	4559.5	335.4	2667.6	-2332.2	% -51.15

* يقصد بمصادر التمويل غير الحقيقية، لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الحكومية والأفراد داخليًا، والاقتراض من الخارج سواء كان من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو الاقتراض من المصارف في الخارج. و سيتم التعرض لتطور حجم الدين الخارجي وعلاقته بفجوة الموارد المحلية في الفصل الثالث.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	فجوة التجارة الخارجية	فجوة التجارة الخارجية كنسبة من (GDP)
2006	4322.3	366.7	2758.7	-2392.0	% -55.34
2007	4535.7	513.0	3284.0	-2771.0	% -61.09
2008	4878.3	558.4	3466.2	-2907.7	% -59.60
2009	5241.3	518.4	3600.8	-3082.4	% -58.80
2010	5728.0	575.5	3958.5	-3384.0	% -59.07

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**
- **البيانات بالأسعار الثابتة سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

جدول رقم (15)
متوسط الفترة لفجوة التجارة الخارجية
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(مليون $)

الفتـــرة	متوسط الفتـــــرة		فجوة التجارة الخارجية	فجوة التجارة الخارجية كنسبة من (GDP)
	الصادرات	الواردات		
1995-1999	376.6	2259.0	-1882.4	% 49.37
2000-2005	257.8	2128.8	-1871.0	% 45.70
2006-2010	506.4	3413.6	-2907.2	% 58.78
1995-2010	5961.8	41138.8	-35177.0	% 50.93

المصدر :

- **إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (14).**

شكل رقم (9)
فجوة التجارة الخارجية
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

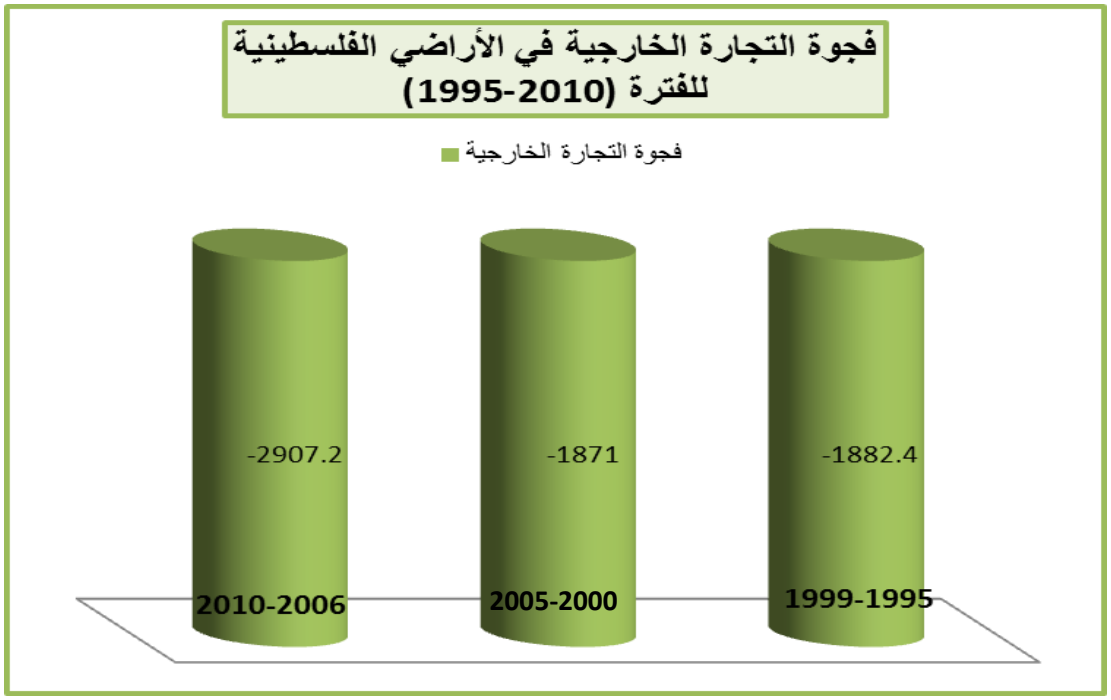

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (11).

- يتضح من الجدول رقم (14) والجدول رقم (15)، أن إجمالي الواردات تفوق إجمالي الصادرات، حيث أن قيم الصادرات المنخفضة والأقل من قيم الواردات قد ولدت فجوة كبيرة في التجارة الخارجية، وهذه الفجوة كانت سالبة طوال الفترة محل الدراسة 1995-2010.
- خلال الفترة (1995-1999)، بلغ متوسط فجوة التجارة الخارجية (1882.4) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (49.37(GDP) %).
- كما يتبين أن فجوة التجارة الخارجية كانت متزايدة بشكل حاد في تلك الفترة حيث بلغت فجوة التجارة الخارجية في العام 1995، (1264.0) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (39.58 %) ، بينما بلغت فجوة التجارة الخارجية في العام 1999، (2635.1) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (58.40 %)، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب، أهمها أن إسرائيل تشكل الشريك التجاري الأكبر للأراضي الفلسطينية، وتسيطر على المعابر الفلسطينية، كما انعكس الوضع السياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حالة الميزان التجاري الفلسطيني، مما تسبب في وجود فجوة كبيرة في التجارة الخارجية[1]، إضافة إلى إبقاء

1 . محمود الجعفري وناصر العارضة، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله، 2002، ص12.

إسرائيل على تحكمها المباشر بالقدرات الإنتاجية والتصديرية الفلسطينية من خلال القيود المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية، وبخاصة القيود المعقدة والصارمة على استخدامات الأرض والمياه[1]، مما تسبب في انخفاض الصادرات وازدياد الواردات التي ولدت الفجوة في التجارة الخارجية في تلك الفترة.

- بينما بلغ متوسط فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2005)، (1871.0) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (45.70%).

من الواضح أن فجوة التجارة الخارجية كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع في تلك الفترة حيث بلغت فجوة التجارة الخارجية في العام 2000، (1981.9) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (48.12 %)، واستمرت في الانخفاض حتى العام 2002، حيث بلغت فجوة التجارة الخارجية في ذلك العام (1274.7) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (39.05 %)، ويعزى ذلك إلي اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وما ترتب عنها من تدمير البنية التحتية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتكبد الاقتصاد الفلسطيني بالخسائر المباشرة وغير المباشرة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، إضافة لاستمرار سلسلة الإغلاق الإسرائيلية التي تعوق حركة السلع والبضائع، إضافة لضعف إمكانات القطاعين الخاص والعام[2]، ومن ثم ازدادت فجوة التجارة الخارجية من العام 2003 حتى العام 2005، حيث بلغت فجوة التجارة الخارجية في العام 2005، (2332.2) مليون دولار وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (51.15 %).

- كما يتضح أنه خلال الفترة (2006-2010)، بلغ متوسط فجوة النجارة الخارجية (2907.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (58.78 %). وأن فجوة التجارة الخارجية كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع في تلك الفترة حيث بلغت فجوة التجارة الخارجية في العام 2006، (2392.0) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (55.34 %)، وازدادت فجوة التجارة الخارجية في العام 2010، لتصل إلى (3384.0) مليون دولار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (59.07 %)، ويعزى العجز في التجارة الخارجية في تلك الفترة (2006-2010)، إلى الأحداث التي شهدتها تلك الفترة، ابتداءًا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما ترتب عليها من فرض الحصار والإغلاق لكافة المعابر والحدود، ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، مرورًا بحالة الانقسام بين شطري الوطن عام 2007، وما ترتب عليها من تشديد الحصار على قطاع غزة، ومنح حرية جزئية للأفراد والبضائع في الضفة الغربية، ومن ثم الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام 2008، إضافة إلى أن العام 2009، شهد

1 . محمود الجعفري وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية البدائل والخيارات المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله، 2002، ص16.

2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص220.

ارتفاع في فجوة التجارة الخارجية ويعزى هذا الارتفاع إلى التراجع الكبير في حجم الصادرات الفلسطينية، إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية كان له الأثر الأكبر في خفض هذه الصادرات على خلفية تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بهذه الأزمة وكون الجزء الأكبر من الصادرات الفلسطينية تتجه إلى إسرائيل[1]، بينما أظهرت حركة التجارة الخارجية تزايد فجوة التجارة الخارجية بنسبة 9.7 % خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، ويعزى السبب في زيادة الفجوة إلى زيادة الواردات بنسبة أكبر من تلك الزيادة المتحققة في الصادرات.

وفقًا لما سبق يرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني عجزًا مزمنًا في التجارة الخارجية، خلال الفترة محل الدراسة 1995-2010 ، تمثل في عجز الصادرات عن تغطية الواردات، ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج في تلبية متطلبات الحياة، ونقص كبير في الإنتاج، وكذلك سياسة التضييق على الموارد والتهميش والإغلاقات ومخاطر التصنيع، كل هذه العوامل تضع الاقتصاد الفلسطيني أمام مخاطر أعلى من مثيلاتها في كل الاقتصادات التي تنافسها، أي الصناعة الفلسطينية غير قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية وإثبات وجودها داخل السوق وخارجه، وهو ما يؤشر إلى أن القدرة الاقتصادية ضعيفة جدًا، مما أدى إلى اعتماد سياسات اقتصادية تحتاج إلى تدفق موارد مالية، وكان الاستيراد هو الأسهل.

ولمعالجة هذا الوضع على الحكومة إتباع سياسة تجارية ملائمة لدعم المنتج الوطني، حتى يتسنى للصناعات المحلية من النمو، وإن كانت هذه العملية لا تأتي نتائجها بصورة سريعة، ولكنها تحتاج إلى خطط تحول تدريجي، وأن الاقتصاد الفلسطيني قادر على تحمل هذه الخطوة من خلال ضبط الإنتاج وجودته عبر مؤسساتها المختلفة.

ثالثًا : هيكل فجوة الموارد المحلية

لقد أشرنا إلى فجوة الموارد المحلية التي ظهرت نتيجة للاختلال ما بين إجمالي الادخار المحلي وإجمالي الاستثمار الكليفي الاقتصاد الفلسطيني، وسوف يحاول الباحث تحليل هيكل هذه الفجوة وتطورها والتغيرات التي طرأت على مكوناته وفقًا لما يلي:

1- تطور إجمالي الادخار المحلي:

ويقصد بإجمالي الادخار المحلي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات[2]، وبما أن الدخل القومي في الدول النامية منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، رام الله، 2010،ص 34.
2. جميس جوراتي وريجارد استروب، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1988، ص237.

الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخار المتاح في هذه الدول[1].

ولرصد تطور ومعدل نمو الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2010، يمكن استعراض بيانات الجدول رقم (16) وفقًا لما يلي:

جدول رقم (16)
تطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني
بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الادخـار الإجمالي (S)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (I)	فجوة الموارد المحلية (S-I)	الادخار كنسبة من (GDP)	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (GDP)	معدل نمو الادخار	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار
1994	84.4	1051.5	-967.1	% 2.8	% 32.1	-	% 8.0
1995	230.9	1065.0	-834.1	% 7.2	% 26.1	1.7	% 21.6
1996	170.3	1160.7	-990.4	% 5.2	% 30.1	-0.26	%14.6
1997	168.6	1310.6	-1142.0	% 4.6	% 30.9	-0.009	% 12.8
1998	386.9	1531.2	-1144.3	% 9.3	% 27.6	1.29	% 25.2
1999	361.2	2081.2	-1720.0	%8.0	% 38.1	-0.06	% 17.3
2000	217.2	1561.1	-1343.9	% 5.3	% 32.6	-0.39	% 13.9
2001	2.6	1120.0	-1117.4	% 0.0	% 29.7	-0.98	% 0.23
2002	-57.9	954.1	-1012.0	% -1.8	% 31.0	-23.26	% -6.06
2003	-371.0	1204.0	-1575.0	% -9.9	% 42.0	5.40	% -30.8
2004	-512.2	1022.3	-1534.5	% -12.2	% 36.5	0.38	% -50.1
2005	328.0	1265.7	-937.7	% 7.2	% 20.6	-1.64	% 25.9
2006	645.6	1347.2	-701.6	%14.9	% 16.2	0.96	%47.9
2007	1237.3	1122.9	114.4	% 27.3	% 2.5	0.91	%110.1
2008	2156.8	1060.5	1096.3	% 44.2	% 22.5	0.74	%203.3
2009	986.2	1137.3	-151.1	% 18.8	% 2.9	-0.54	% 86.7
2010	582.1	1443.2	-861.1	% 10.2	% 15.0	-0.40	% 40.3

المصدر :

- **االجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**

1. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص215.

جدول رقم (17)
متوسط الفترة لتطور إجمالي الادخار المحلي
في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)

الفتـــرة	الادخـــار الإجمالي(S)	الادخار كنسبة من (GDP)	معدل نمو الادخار	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار
1999-1995	263.58	% 7.42	0.51	% 18.3
2005-2000	-3.71	% -1.9	-3.41	% -7.93
2010-2006	1121.6	% 23.08	0.33	% 97.66
2010-1995	408.28	% 8.64	-1.01	% 33.26

- **المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (16)**

- يعد انخفاض إجمالي الادخار المحلي من السمات المميزة في الاقتصاد الفلسطيني وكما يبدو من الجدول (17) ، حيث أن الادخار المحلي كان سالبًا لبعض سنوات الدراسة إذ بلغت أهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.42 % خلال الفترة (1995-1999)، ثم انخفضت إلى (1.9 %) خلال الفترة 2000-2005، ثم ارتفعت إلى 23.08 % خلال الفترة 2006-2010، أما على امتداد الفترة محل الدراسة 1995-2010، فقد بلغت 8.64 %.

  إن تواضع نسب الادخار المحلي في الأراضي الفلسطينية يعطي مؤشرًا على انخفاض متوسط نصيب الفرد نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل ميله الحدي للاستهلاك مرتفعًا، إضافة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية وعدم كفاية المؤسسات المالية التي تتوفر في فلسطين على تنمية الوعي الادخاري، وتعبئة الموارد المحلية ووضعها في خدمة الإنتاج مما أدى إلى قصور الادخار المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الرأسمالية وظهور فجوة الموارد المحلية.

- وبهدف معرفة مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على موارده الذاتية الحقيقية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية فقد اعتمد الباحث معيار نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار الإجمالي كونه معيارًا مناسبًا لقياس درجة الاعتماد وكما يبدو من الجدول رقم (17) أن نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار الإجمالي كانت منخفضة خلال الفترة (1995-1999)، إذ بلغت نسبة التغطية 18.3 %، وانخفضت إلى (7.93 %) خلال الفترة (2000-2005)، وارتفعت نسبة التغطية إلى 97.66 % خلال الفترة (2006-2010)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي عامي 2008,2007 على التوالي وكان أعلى من معدل الاستثمار الإجمالي مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت موجبة، ويعود ذلك

إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها بصورة مساعدات من الدول المانحة وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج[1]، أما على امتداد الفترة محل الدراسة (1995-2010)، فقد بلغت نسبة التغطية 33.26 %، الأمر الذي يفسر قصور الادخار المحلي وعجزة على تغطية الاستثمار الإجمالي، وأن الاستثمار يعتمد على مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت من الداخل أو من الخارج.

وفقًا لما سبق يرى الباحث أن انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي قد أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وذلك بسبب التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وضعف دور القطاع الخاص نتيجة عدم الاستقرار السياسي وإغلاق المعابر والحصار، أسهمت كل هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية الأمر الذي نجم عنه فجوة الموارد المحلية مما يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.

2- تطور إجمالي الاستثمار:

بداية لابد أن نشير إلى مفهوم الاستثمار الإجمالي ومكوناته، حيث يقصد بالاستثمار الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية والمقدرة الإنتاجية الموجهة نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة طاقة البلد الإنتاجية ويتضمن (التكوين الرأسمالي الثابت "الاستثمار" بشقيه العام والخاص والتغير في المخزون)[2]، أما الاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[3]، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[4].

ويقصد بالاستثمار الخاص الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلية[5].

1. ماجد حسني صبيح، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد23، 2011، ص20.
2. علي إبراهيم بخيت، فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ، مرجع سبق ذكره، ص67.
3. عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، السعودية، 1984، ص14.
4. رمضان الشراح ومحروس محسن، الاستثمار- النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص13.
5. الغرفة التجارية بالقاهرة، وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1998، ص409.

وتعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم، وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي[1].

أما التغير في المخزون هو عبارة عن التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيطة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون Inventory Investment.

لاحظنا سابقًا انخفاض معدلات الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني لأغلب سنوات لدراسة، فعلى العكس من ذلك فإن إجمالي الاستثمار المحلي كان مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالادخار لمحلي، الأمر الذي يفسر أن المصدر الرئيس لتمويل إجمالي الاستثمار في فلسطين هو ليس الادخار المحلي، وإنما يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية أو كلتيهما.

ولمعرفة مدى الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني في تكوين فجوة الموارد المحلية وللتعرف على ذلك يمكن متابعة تطور حجم الاستثمار الإجمالي وعناصره في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)، من خلال استعراض بيانات الجدول رقم (18) يلي:

جدول رقم (18)

تطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني

بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	التغير في المخزون	الاستثمار الإجمالي (I)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي (%)	الاستثمار العام كنسبة من GDP (%)	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستثمار الإجمالي من GDP (%)
1995	255.45	734.43	-105.12	1065.0	1.3	8.0	23.0	33.4
1996	372.30	798.16	-9.76	1160.7	8.9	11.33	24.29	35.3
1997	408.28	899.48	2.84	1310.6	12.9	11.03	24.3	35.4
1998	507.70	929.12	94.38	1531.2	16.8	12.24	22.4	41.4
1999	743.07	1186.57	151.56	2081.2	35.9	16.47	26.3	46.1
2000	574.94	786.63	199.53	1561.1	-24.9	13.96	19.1	31.4
2001	400.06	577.58	142.36	1120.0	-28.2	12.75	15.34	20.7

1. غدير الجمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص35.

السنة	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	التغير في المخزون	الاستثمار الإجمالي (I)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي (%)	الاستثمار العام كنسبة من GDP (%)	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستثمار الإجمالي من GDP (%)
2002	337.18	264.39	352.53	954.1	-14.8	10.33	8.1	24.7
2003	736.42	311.21	156.37	1204.0	26.1	19.64	8.3	26.8
2004	787.61	310.68	-75.99	1022.3	-15.0	18.76	7.4	25.1
2005	852.17	337.40	76.13	1265.7	23.8	18.69	7.4	24.1
2006	531.64	769.36	46.2	1347.2	6.4	12.3	17.8	30.7
2007	888.99	4757.94	-4524.0	1122.9	-16.6	19.6	104.9	30.6
2008	995.17	5141.72	-5076.39	1060.5	-5.5	20.4	105.4	19.3
2009	1163.6	5534.81	-5561.11	1137.3	7.2	22.2	105.6	18.3
2010	1512.2	5756.64	-5825.64	1443.2	26.8	26.4	100.5	18.5

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005)، رام الله، 2005، ص112.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الحادي عشر 2005، رام الله، 2006، ص134.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، رام الله، 2012، ص105.
- سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.

جدول رقم (19)
متوسط الفترة لتطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني
بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)

(%)

الفتـــــرة	الاستثمار الإجمالي (I)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي	الاستثمار العام كنسبة من GDP	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP	الاستثمار الإجمالي من GDP
1999-1995	1429.74	15.16	11.81	24.05	37.92
2005-2000	1187.86	-5.5	15.68	12.60	24.33
2010-2006	1222.12	3.66	20.18	86.84	23.48
2010-1995	**1899.18**	**3.81**	**15.87**	**39.37**	**28.31**

- المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (18).
- قيم الاستثمار الإجمالي بملاين الدولارات.

شكل رقم (10)
نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي
في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)

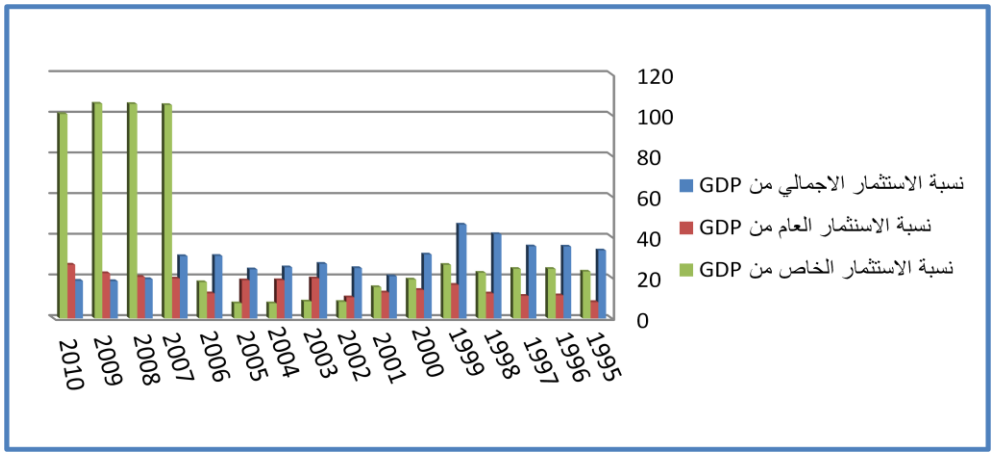

- **المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (18).**

- وكما يبدو من الجدول رقم (18)، خلال الفترة (1995-1999)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 1429.74 مليون دولار، وقد نما بمعدل بلغ قدره 15.16 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 37.92 % .
- بينما خلال الفترة (2000-2005)، انخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي ليصل إلى 1187.86 مليون دولار، وبذلك انخفض معدل النمو بمعدل بلغ قدره (5.5 %) وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 24.33 %.
- أما خلال الفترة (2006-2010)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 1222.12 مليون دولار وبمعدل نمو 3.66 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 23.48 %.

وفي الختام يلاحظ من خلال تحليل وتطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة (1995-2010)، انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضح معظم سنوات الدراسة، وكانت سالبة في بعض السنوات، على عكس معدلات الاستثمار الإجمالي الذي كان مرتفعًا نسبيًا مقارنة مع الادخار، وهو ما يفسر قصور وعجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار، مما ولدت فجوة في الموارد المحلية، والتي تعد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات هيكلية وتبعية اقتصادية، والتي ساهم الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها وعمل على إحكام سيطرته على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى ضعف وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تمويل فجوة الموارد المحلية ذاتيًا، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

المبحث الثاني

أسباب فجوة الموارد المحلية

تمهيد:

من خلال تحليل واستعراض تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني في المبحث السابق، تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، خلال الفترة محل الدراسة (1995-2010)، حيث كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية، وأن هذه الفجوة تتزايد سنة بعد أخرى، الأمر الذي يعزز من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من تبعيته ويضعف من قدرته على تطوير قواه الذاتية، وبالتالي يرفع من درجة اعتماده على الأسواق الخارجية، نتيجة نقص السلع والخدمات الناتجة عن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على الوفاء بمتطلبات السوق وحاجته من هذه المنتجات، وللوقوف على أسباب فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، سوف نستعرض بالدراسة والتحليل العناوين التالية:

- تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية
- انخفاض متوسط دخل الفرد
- الاستهلاك النهائي
- ضعف كفاءة الأجهزة المصرفية
- ارتفاع التضخم
- الاكتناز

أولاً : تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية

لقد فرضت إسرائيل العديد من التدابير العسكرية والاقتصادية التي طال تأثيرها السلبي كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، مما أفضى إلى حدوث تشوهات واختلالات طويلة الأجل بل وحالة من تراجع التنمية (de- development) التي لا يمكن إصلاحها في بعض الحالات. ومن بين هذه الاختلالات اختلالات مرتبطة بالاحتلال وتشمل:

1- الحرمان من الموارد الطبيعية

يُقدر ما قامت إسرائيل بمصادرته خلال الأربعة عقود الماضية بأكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية 134 مستوطنة في الضفة الغربية، ويقطنها نحو 500000 مستوطن[1]، الأمر الذي قلل بصورة كبيرة من مساحة الأرض الفلسطينية المتاحة للري بالأمطار والزراعة.

بالإضافة لقيام إسرائيل بناء حاجز الفصل في الضفة الغربية عام 2002، مما أدى إلى تفكيك الضفة الغربية بصورة أكبر، ترتب على ذلك خسارة دائمة بنسبة 8 % من الناتج الزراعي الفلسطيني، إضافة إلى منع المزارعين في قطاع غزة من الوصول للأراضي الزراعية داخل منطقة عازلة (buffer zoon) بعمق 300-1000 متر بطول 45 كم على الحدود بين غزة وإسرائيل، ووفقًا للاونكتاد (2010)، قامت إسرائيل بمنع الصيادين من الصيد في مسافة تتجاوز ثلاثة أميال بحرية من شاطئ غزة، وذلك خلافًا للمسافة المتعارف عليها دوليًا والتي تبلغ 20 ميلاً بحريًا[2].

2- تشوهات مرتبطة بالحصار والإغلاق

تعاني الحياة والتنمية في الأراضي الفلسطينية من القيود في مواجهة الممارسات الإسرائيلية من استيطان ومصادرة الأراضي والإغلاق المتكرر للحدود، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل العنصري منذ عام 2002، وهذه الأمور لها أثارها السلبية المباشرة ليس فقط على التنمية الفلسطينية، بل أدت كذلك إلى تناقص الرؤى الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة[3].

إضافة إلى ذلك الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام 2008، وما خلفته من تدهور النشاط الاقتصادي والتجاري، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مادية مباشرة، حيث قُدرت

1 . الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012، ص3.
2 . نفس المرجع السابق، ص3.
3 . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جينيف، 2010، ص3.

الخسائر المباشرة في تلك الحرب نحو 1.9 مليار دولار[1]، نتيجة للأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة والعامة وبالبنى التحتية.

كما أن الحصار والإغلاق يؤثر بشكل أكبر في عدم توفر المواد الخام للصناعة والزراعة، وعدم قدرة المنتجين على التصدير الأمر الذي يساهم في تدهور النشاط الإنتاجي وانخفاض الاستثمارات ومن ثم زيادة حجم البطالة وانخفاض معدلات النمو.

3- انخفاض الإنتاجية

أفضت الممارسات والسياسات الإسرائيلية وإحكام الإغلاق والقيود الموسعة المفروضة على وصول الفلسطينيين ومواردهم الطبيعية إلى تآكل القاعدة الإنتاجية الفلسطينية. فطبقًا لتقديرات من الأونكتاد (2008)، تعمل الأرض المحتلة بأقل من ثلثي رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية) في عام 1998[2]. وفي ظل هذه الآلية المؤسسية المُقيدة والمشوهة، سيظل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر هدفًا بعيد المنال.

ووفقًا لصندوق النقد الدولي (2011)، اقترن التقلص الاقتصادي الفلسطيني الملاحظ في فترة ما بعد أوسلو بتراجع بلغ متوسط معدل انخفاضه السنوي من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج نصف نقطة مئوية سنويًا من عام 1994 إلى عام 2010[3].

وبالإمكان توضيح مدى انخفاض الإنتاجية الفلسطينية في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال رصد نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2010)، وفقًا لما يلي :-

جدول رقم (20)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية
في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995-2010)

(%)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	11.6	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7
1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15.0	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	4.2	70.9
2002	6.3	17.2	2.9	73.6

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 16، رام الله، 2008، ص2.
2. الأونكتاد (2012)، مرجع سبق ذكره، ص4.
3. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جينيف، 2011، ص4.

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
2003	6.6	17.5	3.8	72.1
2004	7.1	17.1	5.7	70.1
2005	5.2	17.0	6.8	71.0
2006	5.6	15.0	7.2	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
المتوسط	**7.56**	**15.97**	**6.58**	**69.65**

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، أعداد مختلفة.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

- يتضح من الجدول رقم (16)، استحواذ قطاع الخدمات على أكثر من ثلثي الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة 69.65 % خلال الفترة 1995-2010، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت نسبتها 29.35%، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة 7.56 %، والقطاعالصناعي بنسبة 15.56 %، وقطاع الإنشاءات بنسبة 6.58 %.

إن انخفاض وضعف القطاعات الإنتاجية ساهم في تعزيز عدة اختلالات، منها اختلال الطلب الكلي والعرض الكلي، واختلال سوق العمل الذي أسفر عن فجوة بين الطلب على العمل والعرض منه أدت إلى تفاقم معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية 23.8 % خلال العام 2010، بنسبة 17.2 % في الضفة الغربية، و37.8 % في قطاع غزة.

شكل رقم (11)
مساهمة القطاعات الإنتاجية
في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني

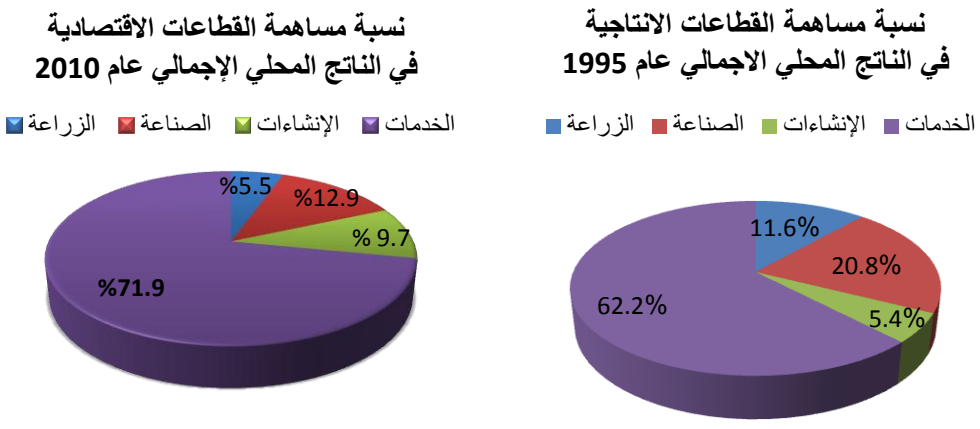

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية
في الناتج المحلي الإجمالي للفترة
(2010-1995)

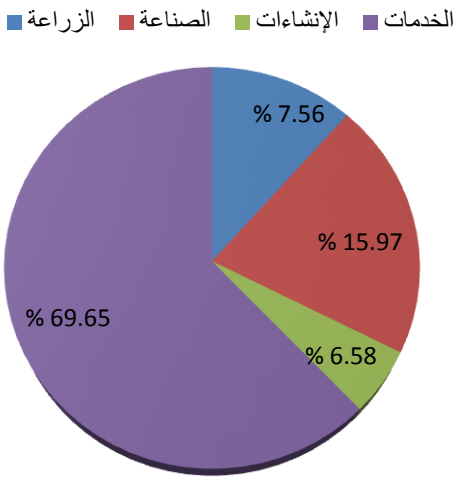

- ويبين الشكل رقم (11)، مدى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2010، على النحو التالي:
- تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 11.6 % إلى 5.5 %، ويعزى الانخفاض إلى الممارسات الإسرائيلية، حيث تم تدمير المحاصيل الزراعية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لأغراض بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة.
- في حين انخفض نصيب الصناعة من 20.8 % إلى12.9 %، ويعزى الانخفاض إلى تعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية تمثلت في تدمير الورش الصناعية، وفرض الحصار والإغلاق للمناطق الفلسطينية، ومنع مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية، بالإضافة لمنع السلطات الإسرائيلية الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية[1]، حيث قُدرت الخسائر بسبب تدمير البنية التحتية المادية والممتلكات الخاصة والعامة بنحو 3.5 مليار دولار أي ما يعادل 30 % من رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية)[2].
- بينما ارتفع في ذات الوقت نصيب قطاع الإنشاءات من 5.4 % إلى 9.7 %، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التحويلات الخارجية وتحويلات العاملين المقيمين في الخارج والتي تم

1. وحيد عامر، الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 14، الأردن، 2004، ص228.
2. الأونكتاد (2012)، مرجع سبق ذكره، ص4.

توجيهها نحو البناء، إضافة إلى النشاط الكبير في بناء المدن الإسكانية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- كما ارتفع نصيب قطاع الخدمات من 62.2 % إلى 71.9 %، وبالتالي يستحوذ على النصيب الأكبر من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مساهمة المطاعم والفنادق والوساطة المالية والإدارة العامة ولأمن، حيث يستوعب هذا القطاع نسبة لا بأس بها من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، سواء عبر الالتحاق بسلك الإدارة العامة خاصة في السلطة الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها، أو عبر احتراف الخدمات التي لا تتطلب مهارات مميزة مثل النقل والمطاعم[1].

واستنادًا لما سبق يرى الباحث، أن التشوهات في القطاعات الاقتصادية والتي أدت إلى ضعف الإنتاجية وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تدني استيعاب الأيدي العاملة، قد جاءت نتيجة طبيعية في سياق الممارسات الإسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني وعلى رأسها الإغلاق والحصار، إضافة إلى ضعف الأداء الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الفلسطينية التي لم تستطيع إصلاح ما أسفره الاحتلال من تشوهات، بل أن هذه السياسات عززت من واقع الضعف الاقتصادي، حيث أفضت مجمل السياسات الفلسطينية إلى استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي .

كما أن اتفاقية باريس الاقتصادية، كانت سببًا رئيسيًا في عدم قدرة السلطة على بلورة سياسات اقتصادية ملائمة، بما تضمنه هذا الاتفاق من قيود وعراقيل مقصودة لمنع حدوث تطور اقتصادي مرتفع ومستمر في الأراضي الفلسطينية.

ولقد أفضت الأسباب السالفة الذكر إلى مضاعفة التشوهات في البنية الاقتصادية والإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وأفقدته القدرة على النمو والانتعاش. إن انخفاض وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والانتفاخ المتسارع لنسب الخدمات بكافة أنواعها منذ (2010-2000) تراوحت نسبتها ما بين 70-72 %، كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، لا يقدم للباحث مؤشرات على نمو متوازن أو أية دلائل على السير نحو تنمية مستدامة، بقدر ما يعمق من الأزمة الهيكلية القائمة بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ونشاطاتها.

ثانيًا : انخفاض متوسط دخل الفرد

تتسم أغلب البلدان النامية بانخفاض متوسط الدخل الفردي فيها، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان، إذ تواجه هذه البلدان صعوبات جمّة في تحقيق نسبة زيادة سنوية في الناتج القومي الصافي

1. صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص220.

تزيد عن الزيادة السنوية في السكان فيكون الميل الحدي للادخار منخفضاً فيها[1]. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تقيس مستوى معيشة الأفراد، ولتوضيح مدى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)، يمكن استعراض هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (21) وفقًا لما يلي :

جدول رقم (21)
تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج	عدد السكان (بالمليون)	معدل نمو السكان	متوسط نصيب الفرد	معدل نمو متوسط نصيب الفرد
1995	3193.2	-	2.410	-	1388.2	-
1996	3286.0	2.90	2.560	5.80	1347.8	-2.91
1997	3701.6	12.64	2.782	3.18	1437.7	6.67
1998	4147.9	12.05	2.896	3.16	1546.2	7.54
1999	4511.7	8.77	3.018	3.08	1612.3	4.27
2000	4118.5	-8.71	3.148	2.79	1450.2	-10.05
2001	3765.2	-8.57	3.275	2.76	1287.9	-11.19
2002	3264.1	-13.30	3.393	2.77	1084.8	-15.76
2003	3749.6	14.87	3.514	2.80	1210.9	11.62
2004	4198.4	11.96	3.637	2.96	1317.0	8.76
2005	4559.5	8.60	3.761	2.96	1387.2	5.33
2006	4322.3	-5.20	3.887	2.97	1275.4	-8.05
2007	4535.7	4.93	4.016	2.86	1303.2	2.17
2008	4878.3	7.55	4.145	2.87	1356.3	4.07
2009	5241.3	7.44	4.277	2.88	1415.7	4.37
2010	5728.0	9.28	4.452	2.98	1502.4	6.12

المصدر :

- **ا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)، رام الله، السنوات 2003، 2008 الصفحات 97، 115.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، رام الله، 2012، ص16.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، رام الله، 2011، ص18.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

1. منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص73.

- يتضح من الجدول رقم (21)، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بلغ خلال عام 2010، 1502.4 دولار وبنسبة ارتفاع 6.12 % مقارنة مع العام 2009.

شكل رقم (12)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2010

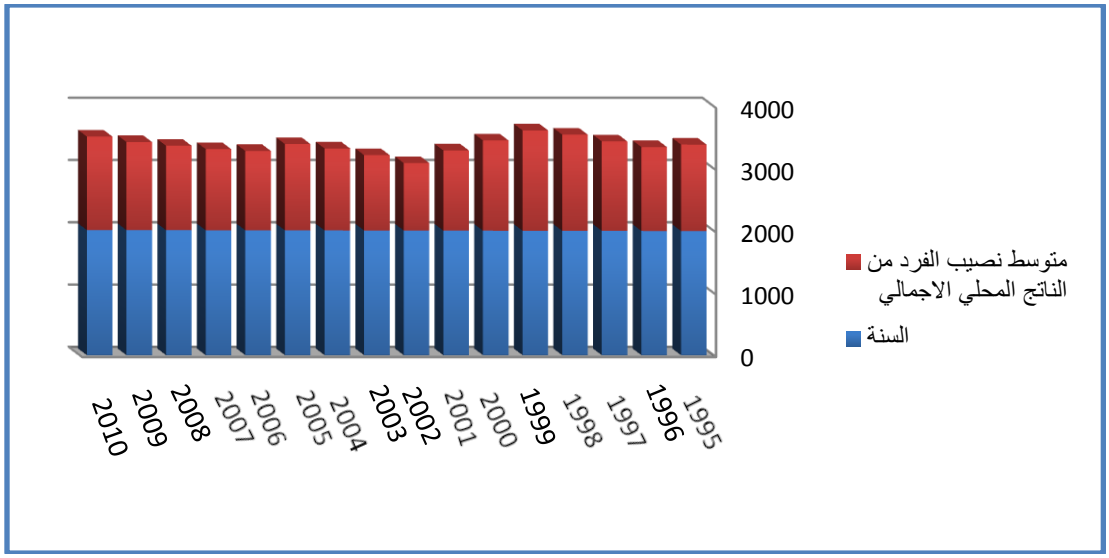

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (21).

- كما نلاحظ خلال الفترة محل الدراسة (1995-2010)، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1612.3 دولار خلال العام 1999، وبنسبة نمو 4.27 %، وهي أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة 1995-2010، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية يأتي ضمن الشريحة المتدنية، طبقًا لتصنيفات البنك الدولي، باعتباره يأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين ($1006-$3975) [1].

- في ضوء ما تقدم يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات :

1- إن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجعل ما يوجه من الناتج إلى الادخار يكاد يكون معدومًا، لأن مستواه لا يكفي لإشباع حاجات الناس الأساسية.

2- إن ارتفاع معدل نمو السكان يجعل الزيادة المتحققة في الناتج تتجه صوب الاستهلاك.

1 . البنك الدولي، أفاق الاقتصاد الفلسطيني، نيويورك، 2010، من خلال الرابط التالي :
http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications

3- إن قلة رصيد رأس المال البشري، وتدني نوعيته، سيكون لها أثر سلبي في نمو الناتج ومن ثم التنمية الاقتصادية.

ويعتقد الباحث أن انخفاض متوسط نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية كان لتذبذب الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، وارتفاع حجم السكان، مما انعكس على انخفاض الادخار المحلي الإجمالي وعدم فدرتها على تغطية الاستثمارات الكلية ومن ثم اتساع فجوة الموارد المحلية.

هكذا ولجهة هشاشة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وانكشافها أمام الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية، والسمة الاستهلاكية للمجتمع الفلسطيني، فإن غالبية شرائح المجتمع تتأثر بشكل سريع أمام هذا الانكشاف، ويمكن للباحث أن يقُدر أن انخفاض نسب متوسط دخل الفرد الفلسطيني قد طال وبشكل مباشر فئات الطبقة الوسطى حيث ينحدر الجزء الأكبر من هذه الفئة الاجتماعية نحو خط الفقر، وينسحب هذا على الموظفين والعاملين في الأجهزة الحكومية وأجهزة التعليم الخاص والجامعي ...الخ.

ثالثًا : الاستهلاك النهائي

يعد نمو مؤشر الاستهلاك النهائي مظهرًا صحيًا في اقتصاد يتسم بالتوازن بين قدراته الذاتية ومتطلبات الحاجات الأساسية، إلا أنه في ظل اختلال هذه العلاقة، فإن الاستهلاك النهائي يعد مصدرًا مهمًا من مصادر الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد. ففي ظل زيادة حجم السكان وغياب العدالة في توزيع مكاسب النمو والمشاركة الاجتماعية فإن الاستهلاك النهائي يضغط على أولويات التنمية لصالح الاستهلاك في حين أن اقتصاد التنمية يستلزم تعبئة الموارد للوصول إلى أفضل علاقة بين الادخار والاستهلاك لصالح عملية التراكم الرأسمالي[1].

ولتوضيح الاستهلاك النهائي ومدى تأثيره على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني يمكن استعراض الجدول رقم (22)، والذي يوضح تطور الاستهلاك النهائي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، وكما يلي:

[1] . فريد جواد الدليمي وآخرون، مؤشرات في التعبئة ومعطيات الدفاع والأمن الوطني، مجلة النفط والتنمية، العدد5، بغداد، 1984، ص15.

جدول رقم (22)

تطور الاستهـــلاك النهـــائي
في الأراضي الفلسطينية للفترة(1995-2010)

(مليون $)

السنة	الاستهلاك النهائي	معدل نمو الاستهلاك النهائي (%)	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك النهائي كنسبة من GDP (%)
1994	4219.5	-					
1995	4197.8	1.8	651.9	3645.9	20.4	114.1	134.5
1996	4475.6	4.1	786.4	3689.2	23.9	112.3	136.2
1997	4906.3	9.6	863.2	4043.1	23.3	109.2	132.5
1998	5399.2	10.0	979.4	4419.8	23.6	106.6	130.2
1999	5848.8	8.3	1062.2	4786.6	23.5	103.6	127.1
2000	5736.2	-1.9	1162.2	4574.0	28.2	111.0	139.2
2001	5078.0	-11.4	1022.7	4055.3	27.2	107.6	134.8
2002	4748.6	-6.4	947.9	3800.7	29.0	116.4	145.4
2003	5194.2	9.3	903.1	4291.1	24.1	114.4	138.5
2004	5683.3	9.4	1068.7	4614.6	25.4	109.9	135.3
2005	5557.2	-2.2	861.2	4696.0	18.8	103.0	121.8
2006	5256.9	-5.4	840.4	4416.5	19.4	102.2	121.6
2007	5394.1	2.6	849.8	4544.3	18.7	100.2	118.9
2008	6138.7	13.8	995.9	5142.8	20.4	105.4	125.8
2009	6694.4	9.1	1105.5	5142.8	21.1	106.6	127.7
2010	7303.5	9.1	1520.7	5782.8	26.5	101.2	127.5

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

- إن ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية يشير أن المجتمع الفلسطيني مجتمعًا استهلاكيًا، كون حجم الاستهلاك النهائي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (1995-2010)، وكما يبدو من الجدول رقم (22).

شكل رقم (13)
الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2010

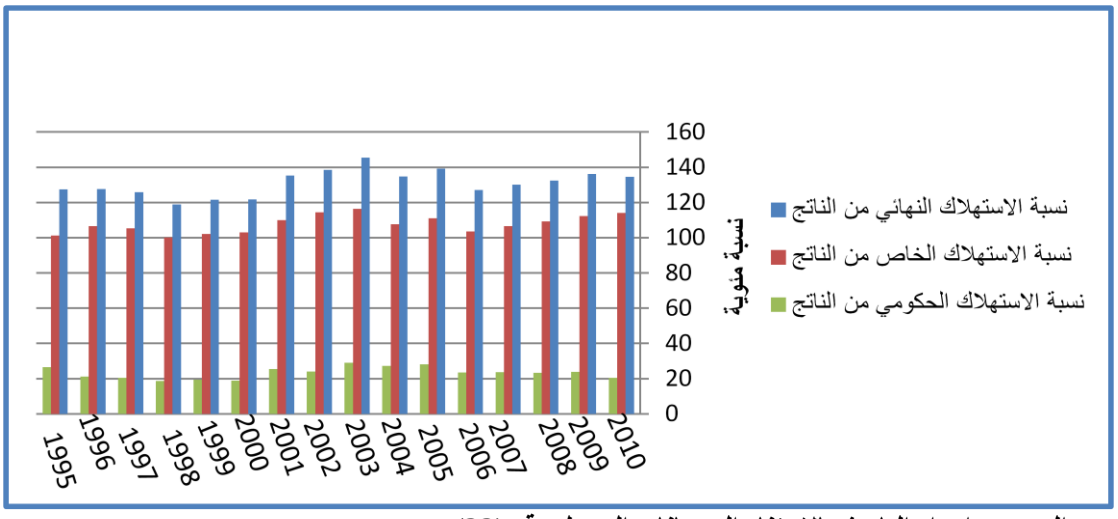

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (22).

جدول رقم (23)
متوسط الفترة لتطور الاستهلاك النهائي
في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2010)

(%)

الفتـــــرة	الاستهلاك النهائي	معدل نمو الاستهلاك النهائي (%)	الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك الخاص كنسبة من GDP (%)	الاستهلاك النهائي كنسبة من GDP (%)
1999-1995	4985.5	6.8	22.9	109.2	132.1
2005-2000	5332.9	-0.5	25.4	110.4	135.8
2010-2006	6157.9	5.8	21.2	103.1	127.9
2010-1995	**5482.2**	**3.7**	**23.3**	**107.7**	**132.2**

- **الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (22).**
- **قيم الاستهلاك النهائي بملاين الدولارات.**

- ويبين الجدول رقم (23)، أنه خلال الفترة (1995-1999)، بلغ متوسط الاستهلاك النهائي 4985.5 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 132.1 % وبمعدل نمو 6.8 %، وبلغ

متوسط نسبة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 22.9 %، بينما بلغ متوسط نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي 109.2 %.

- أما خلال الفترة (2000-2005)، فقد ارتفع متوسط الاستهلاك النهائي في تلك الفترة حيث بلغ 5332.9 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 135.8 %، وبمعدل نمو (0.5 %)، وبلغ متوسط نسبة الاستهلاك الحكومي 25.4 %، بينما بلغ متوسط الاستهلاك الخاص110.4 %، وبالرغم من ارتفاع متوسط الاستهلاك النهائي في تلك الفترة ، إلا أن الاستهلاك النهائي شهد تذبذب في الارتفاع والانخفاض ويعزي هذا التذبذب في الاستهلاك النهائي في تلك الفترة إلى وكما هو مبين في الجدول رقم (18)، نتيجة للممارسات الإسرائيلية وسياسة الإغلاق المستمرة والتي أصبحت أكثر تشددًا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وقد تزايدت حدة التأثير الاقتصادي المُدمِر الناشئ عن هذه السياسات وذلك جراء بناء حاجز الفصل العنصري في عام 2002 [1]، إضافة إلى اجتياح الضفة الغربية وما خلفه من تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.
- بينما خلال الفترة (2006-2010)، فقد ارتفع متوسط الاستهلاك النهائي وبلغ 6157.9 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 127.9 %، وبمعدل نمو 5.8 %، وبلغ متوسط الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 21.2%، بينما بلغ متوسط الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي 103.2 %.
- أما على امتداد الفترة محل الدراسة (1995-2010)، فقد بلغ متوسط الاستهلاك النهائي 5482.2 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 127.9 %، وبمعدل نمو 3.7 %، وبلغ متوسط الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 23.3 %، بينما بلغ متوسط الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي 107.7%.
- نلاحظ أن نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي كبيرة، بمعنى أن الاستهلاك النهائي استوعب معظم الناتج المحلي الإجمالي مما لا يبقى شيء للادخار المحلي، وهو ما تسبب في انخفاض معدلات الادخار المحلي في الأراضي الفلسطينية والتي كانت سالبه في بعض السنوات.
- إن هذا الارتفاع المضطرد في الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي يتفق تمامًا والنزعة الاستهلاكية التي تعبر عن التفضيل الاجتماعي للاستهلاك على حساب الادخار المحلي، مما يترتب عليه اعتماد كبير على مصادر التمويل غير الحقيقية لتغطية الاستهلاك بدلاً من الاستثمار.

1 . الأونكتاد (2010)، مرجع سبق ذكره، ص9.

وفيما سبق الإشارة إليه يؤكد الباحث، أن اختلال العلاقة بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي لصالح الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية يعود أساسًا إلى هيكل الاقتصاد المختل وضعف القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. وبكلمات أخرى فنحن نواجه معضلة مجتمع استهلاكي بامتياز، تتميز مكوناته من معادلة مشوهه فحواها أن المجتمع يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر أكثر مما يدخر، بمعنى أنه يعتمد في استثماراته واستهلاكه على المعونات أو المديونية الخارجية حيث يتجلى ذلك من خلال العجز في الموازنة السنوية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتغطية العجز بالعجز عبر قنوات الدين العام. وأن النزعة الاستهلاكية المفرطة المعبر عنها بالأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من مصادر الضغط على الموارد المحلية واستنزافها مما أسهم بدرجة ملحوظة في اتساع فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني على امتداد فترة الدراسة (1995-2010).

إن ارتفاع نسبة ومعدل الاستهلاك النهائي في السنوات الخمس الأخيرة لم يكن تعبيرًا حقيقيًا عن انجازات تنموية بقدر ما كان تحسنًا ظرفيًا ومؤقتًا ومترافقًا مع تراكم الدين العام. ووفقًا للتقرير السنوي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2011 فقد بلغ الدين الحكومي للجهاز المصرفي 1.1 مليار دولار أوما نسبته 11% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الدين الخارجي فقد بلغ أيضًا قرابة 1.1 مليار دولار، وبذلك يصبح إجمالي الدين العام القائم في ذمة السلطة الفلسطينية 2.2 مليار دولار، أو ما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعًا : ضعف كفاءة الجهاز المصرفي

إن ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات المحلية واستخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بسبب القيود التنظيمية، وانخفاض الوعي المصرفي في البلدان النامية يعد من الأسباب الرئيسة لانخفاض الادخارات المحلية، لذلك من الضروري إعادة النظر في السياسات المصرفية القائمة فيها وتشجيع المواطنين على الادخار عن طريق إدخال الوسائل المحفزة في جذب الودائع، مثل رفع سعر الفائدة على المدخرات الذي يعد عاملاً مهمًا في حث من تتوافر لديهم الادخارات المحلية لإيداعها في الجهاز المصرفي.

فضلاً عن ذلك، ضعف ثقة المواطن الفلسطيني بعملة الشيكل الإسرائيلي، نتيجة الانخفاض المستمرفي سعر صرفها تجاه العملات الأجنبية له أثر سلبيّ على الادخار بهذه العملة، علمًا بأنه بسبب عدم وجود عملة وطنية في الأراضي الفلسطينية، فإن العملة المتداولة في الأراضي الفلسطينية هي الشيكل الإسرائيلي ، إضافة لعدم وجود صناديق ادخارية لصغار المدخرين أو ذوي الدخل

اليومي[1]، بالرغم من كبر حجم هذه الادخارات إن تم تجميعها في ضمن صندوق ادخاري كبير وهناك سبب آخر يتمثل بضعف فرص الاستثمار التي تشجع المواطنين على ادخار جزء من دخلهم للحصول على عائدٍ مجزٍ.بالإضافة إلى المفهوم الديني لدى بعض الأفراد حول الادخار في المؤسسات المالية والمصارف وعدم التعامل معها تجنبا للربا.

خامسًا : ارتفاع التضخم

يعتبر التضخم مؤشرًا اقتصاديًا ناتج عن ارتفاع الأسعار، وذلك لعدة أسباب منها ما هو اقتصادي وما هو مالي وما هو نقدي[2]، ويمكن تعريف التضخم بأنه ناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار[3]، حيث جرت العادة أن يتأثر التضخم في الأراضي الفلسطينية بالتضخم الموجود في إسرائيل نظرًا لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ويضاف إلى ذلك زيادة عرض النقد الناتج من المنح والمساعدات، كما أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد التضخم من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نظرًا لتعامله الأساسي بعملات هذه الدول[4].

1 . محمد نصار، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص70.
2 . سامي وافي، تطور البنان الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص46.
3 . رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص163.
4 . طارق الحاج، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الزرقاء، الأردن، 10-11 نوفمبر، 2009، ص11.

ولرصد معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2010)، يمكن استعراض بيانات الجدول رقم (24) وفقًا لما يلي :

جدول رقم (24)
معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية
للفترة (2000-2010)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الشيقل	معدل التضخم (%)
1995	3.73	10.8
1996	3.92	7.6
1997	3.47	7.6
1998	3.81	5.6
1999	4.15	5.5
2000	4.08	2.8
2001	4.20	1.2
2002	4.74	5.4
2003	4.56	4.2
2004	4.48	2.9
2005	4.49	4.1
2006	4.46	3.9
2007	4.11	1.9
2008	3.60	9.9
2009	3.92	2.8
2010	3.73	3.8

المصدر:

- **سعر صرف الدولار مقابل الشيقل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خدمات الجمهور.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة السنوية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة من (1997-2011).**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي2009، رام الله، 2010، ص105.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي2011، رام الله، 2012، ص106.**

- كما يبدو من الجدول رقم (24)، ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2010)، ووصل إلى أقصى ما يمكن عام 2008، حيث وصل إلى 9.9%، ويعزى ذلك إلى التضخم المستورد من إسرائيل ونتيجة لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من إسرائيل، ومن الواضح أن ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية يتبع بشكل أساسي التغير في معدلات أسعار مجموعات المواد الغذائية، والسكن، والنقل

والمواصلات، خاصة وأن الأهمية النسبية لهذه المجموعات مجتمعة تشكل (57.9 % من إجمالي الوزن الترجيحي) لسلة المستهلك الفلسطيني.

فقد أظهرت البيانات خلال عام 2010، ارتفاعًا في مؤشر مجموعة المواد الغذائية بنسبة 3.4% جراء ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، كما شهد مؤشر السكن ارتفاعًا كبيرًا ليبلغ 5.1% خلال العام 2010، ويعزى ذلك الارتفاع على خلفية تنفيذ العديد من مشاريع الإسكان، الأمر الذي أدي إلى زيادة الطلب على مواد البناء وبالتالي ارتفاع أسعارها، في حين أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات خلال العام 2010، إلى ارتفاع مؤشر النقل والمواصلات بحوالي 2.6 %، بالإضافة إلى ارتفاع مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية إلى 12.1 %، جراء زيادة الضرائب على مكونات هذه المجموعة[1].

ويشير تقرير للأونكتاد، إلى بلوغ التضخم في الأراضي الفلسطينية 2.9% عام2011، بمعدل 3.5% في الضفة الغربية ، وبمعدل 0.6% في قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار جميع السلع في الضفة الغربية تقريباً بما في ذلك الكهرباء والوقود، أما انخفاض معدل التضخم في غزة يعكس زيادة السلع المستوردة من مصر عبر الأنفاق، وبالرغم من ارتفاع تكاليف النقل عن طريق الأنفاق، إلا أن المواد الأساسية الواردة إلى غزة عبر الأنفاق كانت ارخص من المواد المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين 10-15% [2].

إن زيادة معدلات التضخم بشكل مستمر في الأراضي الفلسطينية ناتج عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل، ففي إسرائيل ترتفع الأسعار وفي المقابل يزيد الناتج المحلي، بينما في الأراضي الفلسطينية عند ارتفاع الأسعار يبقى الناتج المحلي كما هو عليه، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية المتأزمة وما رافقها من حصار وإغلاق للمعابر المفروض على الأراضي الفلسطينية مترافقة مع تراجع لقيمة الشيكل أمام الدولار والذي يعتبر سببًا مباشرًا لارتفاع معدل التضخم، إضافة إلى انخفاض قيمة الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلبيًا على الادخار المحلي، حيث أن ارتفاع الأسعار سوف يستنزف الدخل نتيجة الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.

1 . سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص21.

2 . الأونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة ، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ، التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض المحتلة، جنيف، 2012، ص6.

سادسًا / الاكتناز

يشير مفهوم الاكتناز في الفكر الاقتصادي الحديث على أنه الاحتفاظ بالمدخرات في صورة أرصدة نقدية عاطلة[1]، إذ أن النقود تقوم بدور الوساطة بين المنتج والمستهلك وبين البائع والمشتري وبين المنتج وصاحب المال والمدخر. وللاكتناز آثار سلبية على النشاط الاقتصادي حيث يؤدي إلى تقليص الاستثمار وتخفيض الدخول تبعًا لذلك.

كما أن الاكتناز يؤدي إلى تعطيل كمية من الأموال عن الدخول في العملية الإنتاجية، حيث أن دخول الأموال المعطلة في العملية الإنتاجية لها أثر ايجابي جيد في الاقتصاد من خلال توجيه الأموال المعطلة اتجاه القطاعات الإنتاجية وإنتاج السلع المتنوعة وبالتالي استقطاب أيدي عاملة جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي وإنعاش الاقتصاد ككل.

وفقًا لما سبق فإن الاكتناز يسبب حالة من الركود الاقتصادي كونه يعد تجميدًا لقسم من الادخار كما هو في واقع الأمر إنقاص لمجمل الاستثمار أي لجم حركة نماء الدخل العام وتعويق للنشاط الاقتصادي بوجه عام، لذا يعتبر من العوامل المسببة لفجوة الموارد المحلية.

وفي الختام فإن الأسباب السالفة الذكر والتي تمثلت في تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال قيام إسرائيل باحتلال الأرض ومصادرتها وحرمانه للمواطن الفلسطيني من أرضه واستغلاله لها ومنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى سياسة الحصار والإغلاق وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتآكل القاعدة الإنتاجية التي كان الاحتلال سببًا فيها، كما أن انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الميل للاستهلاك، وضعف المؤسسات المصرفية وعد ثقة المواطن الفلسطيني فيها، وارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وانتشار ظاهرة الاكتناز،كل هذه العوامل أدت إلى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وزادت من تبعيته وعدم قدرته على النمو والانتعاش، وكان واضحًا وراء تراجع وانخفاض معدلات الادخار والتي كانت سالبة في بعض سنوات الدراسة الأمر الذي جعلها عاجزة عن تغطية الاستثمارات الكلية وبالتالي ولدت فجوة في الموارد المحلية وكانت متزايدة سنة بعد أخرى والتي بلغت في المتوسط (842.65) مليون دولار خلال الفترة محل الدراسة 1995-2010، مما يتطلب الحاجة إلى تمويلها من مصادر التمويل غير الحقيقية سواء الداخلية أو الخارجية أم كلتيهما والتي سوف يتم تناولها في الفصل الثالث.

1 . محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص357.

الفصل الثالث

تمويل فجــوة المــوارد المحليــة

- المبحث الأول : مصادر التمويل الداخلي
- المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجي
- المبحث الثالث: الآثار المترتبة على فجوة الموارد المحلية

المقدمة

يعتبر التمويل من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع لدى الباحثين في الوقت الحاضر، لكون التمويل وعمليات الاستثمار يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم، كما ويعتبر التمويل من القضايا الجوهرية للعديد من الدول النامية، والتي تسعى جاهدة للقضاء على العجز المستمر والمتواصل في ادخاراتها المحلية والوفاء بالتزاماتها المالية في خضم نشاطاتها الاقتصادية.

لقد عرف العالم درجة كبيرة من التغيرات، خاصة في الفترة الأخيرة، بعد انهيار الكتلة الشرقية، لاسيما في ظل الواقع الجديد الذي فرضته المتغيرات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية عمومًا، فرغم ما لهذه المشكلة من جذور تاريخية قديمة في إطار علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة، إلا أنها أخذت أبعادًا ومضامين جديدة، خاصةً ضمن التطورات التي حصلت في مجال العولمة، والعولمة المالية وهيمنة الاقتصاد المالي على جوانب واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يستوجب على حكومات الدول النامية تكثيف البحث وزيادة الاهتمام بقضية التنمية والقضاء على العقبات التي تواجهها، ولتمويل التنمية معنيين، معنى نقدي ومعنى حقيقي، فالمعنى النقدي لتمويل التنمية، يتمثل في المصادر التي تسمح للدولة من تحصيل موارد نقدية تستطيع من خلالها توفير موارد حقيقية توجهها لتكوين رؤوس الأموال، أما المعنى الحقيقي يتمثل في توفير موارد حقيقية من سلع ومواد وخدمات لازمة لبناء طاقات إنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة.

وتقسم مصادر التمويل إلى نوعين، مصادر داخلية ومصادر خارجية، ووفقًا لهذا التقسيم يتضمن هذا الفصل مبحثين، يستعرض الأول مصادر التمويل الداخلي بينما يختص الثاني ببحث مصادر التمويل الخارجي.

المبحث الأول

مصادر التمويل الداخلي

تمهيد

تعتبر مصادر التمويل الداخلي من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، حيث تستمد الموارد المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المدخرات المحلية المتحققة فيه، ويرجع التركيز على التمويل الداخلي لكون التركيز على التدفقات الخارجية قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها.

ونعني بمصادر التمويل الداخلي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتتمثل مصادر التمويل الداخلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين: الادخار الاختياري والادخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، ولكن ينحصر الخلاف في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة[1]. ويضاف إلى مصادر التمويل الداخلي مصدر آخر يتمثل في حصيلة الصادرات.

أولاً : الادخار الاختياري

وهي الادخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات طواعية[2]، واختياريًا بمحض إرادتهم دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه. ويتكون الادخار الاختياري من : الادخار العائلي وادخار قطاع الأعمال.

1- الادخار العائلي

هو الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب، وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة[3]، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي يضحي به الفرد، ولم ينفقه في مجال الاستهلاك، ويتكون هذا القطاع من العائلات والتعاونيات الخيرية، والجمعيات والتنظيمات الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، ويشمل هذا القطاع الجانب الاستهلاكي من النشاط الاقتصادي، والقطاع العائلي يحوي ادخارًا كامنًا إذا وُجه توجيهًا سليمًا ووجهت مدخراته في مجالات منتجة وتقديم تشجيعات ومزايا للمدخرين لتخفيض الضرائب، أو إلغاء بعضها أو زيادة تطوير الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة هذه المدخرات.

1 . محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1994، ص217.

2 . عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص41.

3 . محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص228.

ويمكن تحديد الادخار العائلي بالمعادلة التالية:

الادخار العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي – (الإنفاق الاستهلاكي + الضرائب) [1].

إذًا فالادخار العائلي هو فائض متبقي يتحقق بصورة اختيارية، حيث يتمثل في الدخل المتاح للإنفاق العائلي فيما يتاح للأفراد من دخولهم المكتسبة في شكل أجور ومرتبات، أو إيجارات وفوائد وأرباح بعد مختلف الاقتطاعات من ضرائب وغيرها.

ولرصد تطور معدلات الادخار العائلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2010، يمكن من تحليل بيانات الجدول (25)، بالاعتماد على معادلة الادخار العائلي، وفقًا لما يلي:

جدول رقم (25)
الادخار العائلي في الأراضي الفلسطينية
بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الدخل المتاح الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الضرائب	الادخار العائلي
1995	4545.7	4197.8	210.0	137.9
1996	4645.7	4475.6	399.8	-229.7
1997	5132.9	4906.3	536.0	-309.4
1998	5821.4	5399.2	606.6	-184.4
1999	6273.2	5848.8	463.0	-38.6
2000	6031.1	5736.2	461.2	-166.3
2001	4852.8	5078.0	422.6	-648.4
2002	4435.4	4748.6	305.3	-618.5
2003	5055.6	5194.2	382.1	-520.7
2004	5199.9	5683.3	527.1	-1010.5
2005	5572.0	5557.2	613.6	-598.8
2006	5107.2	5256.9	636.9	-786.6
2007	6907.1	5394.1	734.0	779.0
2008	8308.5	6138.7	545.3	1624.5
2009	7682.6	6694.4	875.3	112.9
2010	8101.4	7303.5	994.5	-196.6

المصدر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)، (2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008 ، 2009، 2011، 2012، الصفحات 13، 115، 108، 90.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، أعداد مختلفة.

1 . حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص118.

- يشير الجدول رقم (25) أن الاقتصاد الفلسطيني يتميز بانخفاض الدخل المتاح وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، حيث أن أغلب السكان في الأراضي الفلسطينية يندرجون ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، الأمر الذي يجعل مستوى الادخار العائلي منخفضًا وسالبًا في أغلب سنوات الدراسة، مما يترتب عليه أثار سلبية على مستوى الادخار العائلي وبالتالي يخلق مشاكل تمويلية أو بعبارة أخرى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تغطية العجز في الموارد المحلية ذاتيًا.
- حقق الادخار العائلي مستويات موجبة فقط خلال الفترة (2007-2009) والتي ارتفع فيها الدخل المتاح بمعدلات عالية بلغت 35.2%، 20.3% عامي 2007، 2008 بسبب زيادة حجم المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية في هذين العامين. وقد ساعد ذلك في تمويل فجوة الموارد المحلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2- ادخار قطاع الأعمال

يتمثل ادخار هذا القطاع في الفرق بين صافي أرباح الشركات والوحدات الإنتاجية (بعد خصم الضرائب ومخصصات استهلاك الأصول الثابتة) وبين الأرباح الموزعة[1]. ويشكل ادخار هذا القطاع مصدرا مهما في تمويل الاستثمار ومن ثم تكوين رأس المال.

وينقسم ادخار قطاع الأعمال إلي نوعين هما: ادخار قطاع الأعمال الخاص وادخار قطاع الأعمال الحكومي.

أ- ادخار قطاع الأعمال الخاص

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره[2]، ويتوقف حجم الادخار في قطاع الأعمال الخاص على حجم الأرباح المتحققة فيه وحجم الإنتاجوالأسعار التي تحددها السياسة السعرية. لذلك فان جميع السياسات المتخذة لزيادة أرباح هذا القطاع يجب أن تكون ذات أثر ايجابي على زيادة المدخرات، ولكن لا يضمن أن تتجه هذه المدخرات صوب الاستثمار بسبب السلوك الاستهلاكي لرجال الأعمال من خلال تهريبها إلى الخارج أو اكتنازها في أشكالأخرى، الأمر الذي يضعف هذا المصدر للتمويل في البلدان النامية[3]. وتعتبر مدخرات القطاع الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديًا.

1 . عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979، ص165.
2 . محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص240.
3 . يحيى غني النجار وآخرون، التنمية الاقتصادية نظريات مشاكل مبادئ سياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص429.

ب- ادخار قطاع الأعمال الحكومي

توجه مدخرات قطاع الأعمال الحكومي نحو قنوات الاستثمار المختلفة مباشرة للحكومة، أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح ونشوب بعض الخسائر[1].

ثانيًا: الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم[2]. ويتمثل الادخار الإجباري أساسًا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

1- الادخار الحكومي

يعتبر الادخار الحكومي من بين المدخرات الإجبارية والتي لا يُقبل عليها الأفراد والمؤسسات طوعية، بل يأتي هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدول من مختلف الدخول[3].

ويُعرف الادخار الحكومي بأنه الفرق بين الإيرادات الحكومية والمصروفات الحكومية الجارية، ويزداد الادخار الحكومي بزيادة الإيرادات التي تتمثل في حصيلة الضرائب التي تعتبر ادخارًا إجباريًا واقتطاعًا نهائيًا من طرف الدولة من دخول الأفراد والمؤسسات من ناحية، وبانخفاض النفقات الحكومية الجارية التي تتمثل في الإنفاق العام (الأمن، التعليم، الصحة، ...) من ناحية أخرى[4].

ويتوقف الادخار الحكومي على ترشيد الإنفاق العام، والتخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمل منتجة وزيادة حجم المشاريع القائمة ذات الكفاءات الإنتاجية العالية وتفعيلها في النشاط الاقتصادي وبالتالي مساهمتها في ميزانية الدولة، إلى جانب الهيكل الضريبي السائد ومعدل الضريبة

1 .عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص35.
2 . عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص589-590.
3 . عمار زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص14.
4 . محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص250.

المفروض ومدى شموليتها وكفاءة الجهاز الضريبي، وذلك بخلق نظام ضريبي كفء، لأن الضرائب تعتبر من أهم مصادر الإيرادات في العصر الحديث[1].

ولرصد تطور معدلات الادخار الحكومي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)، يمكن تحليل بيانات الجدول رقم (26)، بالاعتماد على معادلة الادخار الحكومي والمتمثلة في الفرق بين الإيرادات الحكومية والمصرفات الجارية.

جدول رقم (26)
الادخار الحكومي في الأراضي الفلسطينية
للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الإيرادات العامة			النفقات العامة			الادخار الحكومي
	الإيرادات المحلية	المنح والمساعدات	مجموع الإيرادات العامة	جارية	تطويرية	مجموع النفقات العامة	
1995	425	325	750	525	190	715	-100
1996	684	244	928	710	218	928	-26
1997	807	520	1327	862	500	1362	-55
1998	868	530	1398	838	520	1358	30
1999	942	497	1439	937	474	1411	5
2000	939	510	1449	1199	469	1668	-260
2001	273	849	1122	1095	340	1435	-822
2002	290	697	987	994	252	1246	-704
2003	747	620	1367	1240	395	1635	-493
2004	1050	353	1403	1528	0	1528	-478
2005	1370	636	2006	1994	287	2281	-624
2006	722	1019	1741	1426	281	1707	-704
2007	1616	1322	2938	2567	310	2877	-951
2008	1780	1978	3758	3273	215	3488	-1493
2009	1549	1549	2951	3190	186	3376	-1641
2010	1928	1277	3205	2984	275	3259	-1056

المصدر:

- **عمر عبد الرازق، هيكل الموازنة العامة، رام الله، 2002، ص29.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، السنوات 1995، 1996، 2007، 2009، ، 2011 رام الله، الصفحات 102، 103، 96-97، 110-111، 110.**

1 . عبد الله بلعيدي، التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص16-17.

- تشير بيانات الجدول رقم (26)، أن الادخار الحكومي في الأراضي الفلسطينية ضئيل جدًا وسالب في أغلب سنوات الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية من هذا المصدر من مصادر التمويل الداخلي.
- بمعنى أن الحكومة حققت ادخارًا سالبًا طول الفترة المذكورة ما عدا عامي 1998، 1999، وذلك من خلال زيادة النفقات الجارية والعامة عن الإيرادات العامة الأمر الذي ترتب عليه وجود عجز مزمن (ادخار سالب) ساهم في تعزيز فجوة الموارد المحلية.

2- الادخار الجماعي

يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ... ويعتبر هذا الادخار أكثر قبولاً لدى الأفراد والهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم[1].

ثالثًا : حصيلة الصادرات

وهي التدفقات من النقد الأجنبي المتأتية من تصدير السلع المنظورة وغير المنظورة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل وبالتالي الإنفاق العام، ويزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ومنه يتحقق انتعاش الاقتصاد من خلال تولد الإنتاج والاستخدام والدخول[2].

إن التوسع في الصادرات مع الحصول على شروط مستقرة وملائمة ضرورة ملحة، لأن ذلك سوف يؤدي إلى عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما يترتب عليها من أعباء، بمعنى أن تحقيق الزيادة في حصيلة الصادرات تتم بالعمل عل تغيير البنيان الداخلي مما يضمن التخلص من السيطرة الأجنبية، والتخفيف من هذه الضغوط المنعكسة من الخارج[3].

وقد أشرنا سابقًا في الفصل الثاني صفحة 65 إلى تطور حجم الصادرات وصافي الصادرات في الجدول رقم (10)، حيث تبين أن حجم الصادرات لم يغطي 15% من حجم الواردات.

---

1 . نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،، ص41.
2 . عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص48.
3 . حمدية زهران، مرجع سبق ذكره، ص383.

على ضوء ذلك يرى الباحث أن عدم وجود توازن بين حصيلة الصادرات وأعباء الواردات أدى إلى حرمان الاقتصاد من مورد هام من موارد الدخل، ويعزى ذلك إلى ضعف الإنتاج المحلي وتدهور أسعار السلع الأولية المصدرة، إضافة إلى التطور الكبير للثورة العلمية والتكنولوجية، وضعف الصادرات المنظورة والمعبر عنها بالميزان التجاري السلعي وغير المنظورة والتي تشمل خدمات السياحة والنقل والتأمين ودخول الاستثمارات، أما من ناحية الاستيراد وانطلاقًا من عملية التصدير (الميزان التجاري) فزيادته تعني تحويل القوة الشرائية إلى الأسواق الخارجية، ومن الممكن أن تغذي عجلة الإنتاج.

وكخلاصة لما سبق تبين أن المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني هي مشكلة ندرة رأس المال، حيث أنه يعاني من مشكلة انخفاض حجم استثماراته ونجاح الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التنمية يعتمد على مدى قدرته في تخصيص الموارد والارتفاع بمعدلات الاستثمار.

ولا شك أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على تمويله على مصدرين رئيسيين هما مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي.

وكما أشرنا إلى أن مصادر التمويل الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني تتكون من شقين أساسيين أولهما الادخار الاختياري الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات بادخاره طواعية وبمحض رغباتهم، والثاني يتمثل في الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد عن طريق الدولة ودون رغباتهم، علمًا بأنه في الواقع لا يوجد فرق بين النوعين من وجهة تكوين رأس المال.

ويضاف إلى مصادر التمويل الداخلي مصدر آخر هو حصيلة الصادرات، وهو من بين المصادر المحلية التي تلقى اهتمامًا لدى الاقتصاديين والذي يتمثل في زيادة الصادرات عن الواردات بمعنى زيادة الناتج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وتتوقف حصيلة الصادرات على الميزان التجاري أو بعبارة أخرى يتوقف على هيكل كل من الصادرات والواردات.

- ومن خلال تتبع مصادر التمويل الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني، والذي تبين وبشكل واضح ضعف هذه المصادر وعدم قدرتها على تمويل الفجوة، حيث أن معدلات الادخار الاختياري والتي تمثلت في الادخار العائلي منخفضة جدا وسالبة في أغلب سنوات الدراسة، بالإضافة إلى الادخار الإجباري والذي تمثل في الادخار الحكومي والذي كانت سالبة في اغلب سنوات الدراسة، كما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على عدد محدود جدًا من السلع التصديرية، وتتمثل هذه في السلع والمواد الأولية، بينما هيكل الواردات فيمثل عدد كبير من السلع خاصة الاستهلاكية منها والرأسمالية، مما أدى إلى خلق عجز كبير في الميزان التجاري (فجوة التجارة الخارجية)، وبالتالي عدم قدرة حصيلة الصادرات على تمويل فجوة التجارة الخارجية، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمصادر التمويل الخارجي لتمويل الفجوة.

المبحث الثالث

مصادر التمويل الخارجي

تمهيد:

إن ضعف مصادر التمويل الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على التمويل جعله في حاجة ماسة إلى مصادر التمويل الخارجي، وإلى القروض الخارجية بصفة خاصة، لأنها تكون عاملاً أساسيًا لتوفير العملة الأجنبية الضرورية لعملية الاستيراد، إضافة إلى النتائج الإيجابية التي تنشأ من اللجوء إلى هذه المصادر كتوفير التكنولوجيا مثلاً عن طريق الاستثمارات المباشرة، كما أن الادخار المحلي غير كافي لوحده دون الاستعانة بالنقد الأجنبي، أي أن الادخار المحلي ليس بالعامل الكافي لعملية الاستثمار دون مشاركة المصادر الخارجية.

ويتضمن هذا المبحث مصادر التمويل الخارجي، حيث تتعدد أشكاله بتعدد المعايير المستخدمة في ذلك، وسوف يعتمد الباحث على تقسيم وتحديد مصادر التمويل الخارجي إلى ثلاثة أنواع وهي: القروض الخارجية، المعونات والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي.

أولاً : القروض الخارجية

نقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حكومات أجنبية، أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج، وتلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال ولعدم كفاية مصادر التمويل الداخلي، أو لحاجتها للعملات الأجنبية سواء لتغطية فجوة الموارد المحلية، أو فجوة التجارة الخارجية، أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، أو تقترض للحصول على ما يلزمها من سلع رأسمالية أو استهلاكية.

وتعرف القروض الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية قادمة يُتفق عليها عند عقد القرض[1]. أما المصرف الدولي للإنشاء والتعمير، فيعرف القروض الخارجية بالموارد (الحقيقية أو المالية) التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات.

كما تشير بعض التعاريف إلى أن القروض تضع تحت تصرف الدولة المقترضة قوة شرائية إضافية أي زيادة الموارد الاقتصادية التي يمكن التصرف بها دون تخفيض فوري في استخدام الموارد

1 . محمد خالد المهايني، سياسة إدارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية المجلد 15، عدد 2، دمشق، 1999، ص87.

الأخرى سواء المخصصة للاستهلاك والاستثمار، مما يعني أن التكلفة البديلة تكون قد أجلتإلى حين تسديد أصل القرض والفوائد المستحقة[1].

1- مصادر الاقتراض المتاحة

إن القروض الخارجية ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، إذ قد تجد بعض الدول صعوبات في توفير ما تحتاجه من قروض خارجية. وقد أصبح هذا الموضوع واضحًا بعد أن تعرضت العديد من الدول النامية لمصاعب كبيرة في خدمة ديونها، الأمر الذي جعل من مصادر الاقتراض المختلفة تتحفظ في سياستها الاقراضية.

ويضاف لذلك أن الجهات المُقرضة كثيرًا ما تفرض من الشروط المجحفة بحق الدول المقترضة، منها على سبيل المثال لا الحصر، إتباع سياسة تقشفية في الموازنة تنسحب على التقديمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وتجميد الأجور والمرتبات وتخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وتحرير الخدمات المالية...الخ، وبما يمكن اعتباره تدخلاً مباشرًا في السياسات الاقتصادية لهذه الدول لدرجة أنه يُطلب من بعض الدول المدينة مقايضة ديونها الخارجية بحقوق وأصول ملكية في البلد المدين لصالح الجهات والمؤسسات المُقرضة.

وتتكون مصادر الاقتراض المتاحة من الآتي[2]:

أ. حكومات الدول الأجنبية.

ب. البنوك التجارية الدولية.

ج. مؤسسات الإقراض الدولية متعددة الأطراف، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي.

د. مؤسسات الإقراض الإقليمية كصندوق النقد العربي أو صناديق الإقراض العربية، البنك الإسلامي للتنمية.

2- مصادر القروض الخارجية في فلسطين

تتعدد الجهات التي تقدم القروض في فلسطين ويمكن تصنيفها حسب الجهة المقرضة من خلال الجدول التالي :

1 . محمد خالد المهايني، المرجع السابق، ص87.
2 . ميساء عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2001، ص37.

جدول رقم (27)
القروض الخارجية المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية
حسب الجهة المقرضة عام 2010

(مليون $)

الرقم	الجهة المقرضة	قيمة القروض
1	المؤسسات المالية العربية	539.4
أ	صندوق الأقصى	444.1
ب	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	42.6
ج	البنك الإسلامي للتنمية	52.7
2	المؤسسات الدولية والإقليمية	348.3
أ	البنك الدولي	302.9
ب	بنك الاستثمار الأوروبي	23.4
ج	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.4
د	الأوبك	18.6
3	القروض الثنائية	155.6
أ	أسبانيا	92.9
ب	إيطاليا	31.2
ج	الصين	4.9
د	السويد	26.5
الإجمالي		**1043.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، رام الله، 2011، ص87.

من الواضح تنوع مصادر القروض الخارجية ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع، مقترنًا بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي على ما يبدو تتمتع بها القروض الخارجية، خاصة وأن القروض المحلية من البنوك التجارية يترتب عليها فوائد مرتفعة وسرعة في السداد كونها قروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يمثل عبئًا على موازنة السلطة التي تعاني من عجز مزمن.

لذا لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الاقتراض من الخارج اعتقادًا منها أن عملية الاقتراض تحقق معدلات مرتفعة للتنمية، وتناست أو تجاهلت المشكلة الكبيرة التي تعاني منها في الوقت الحالي، وهي مشكلة الديون الخارجية الناجمة إما عن طريق قيمة القروض المختلفة، أو نتيجة لسوء استخدام هذه القروض في تمويل المجالات الاستهلاكية بدلاً من المجالات الإنتاجية أو توظيفها

في قطاعات تبحث عن الربح السريع عوضًا عن الاهتمامات التنموية، أو في المجالات الإنتاجية المنخفضة العائد كما هو الحال في القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل تتمثل في الأعباء التي تتركها القروض على ميزان المدفوعات وعلى الميزانية العامة وميزانية التجارة الخارجية.

3- تطور القروض الخارجية

لرصد تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، يمكن من خلال الإحصائيات المتوفرة حول قيمة القروض الخارجية ومعدل نموها وفقًا لما يلي:

جدول رقم (28)
تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية
للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	قيمة القروض	معدل النمو (%)	القروض الخارجية كنسبة من GDP(%)
1994	40	-	-
1995	38	-5.0	1.2
1996	109	186.8	3.3
1997	148	35.7	3.9
1998	223	50.6	5.4
1999	293	31.3	8.7
2000	378	29.0	17.9
2001	827	118.7	31.8
2002	950	14.8	34.5
2003	1332	40.2	34.1
2004	1249	6.2	34.9
2005	1277	2.2	35.8
2006	1010	-20.9	32.2
2007	1010	0	27.5
2008	1010	0	23.8
2009	1087	7.6	20.7
2010	1043	-4.0	18.2

المصدر:

- **وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، أعداد مختلفة.**

- تشير بيانات الجدول رقم (28)، إلى أن القروض الخارجية تتجه نحو الزيادة رغم التباينات المختلفة التي تعكسها بيانات الجدول ما بين زيادة وانخفاض، حيث بلغت قيمة القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية 38 مليون دولار خلال العام 1995، ليصل إلى 293 مليون دولار عام 1999، وبمعدل تغير يصل إلى 59.8 % خلال الفترة (1995-1999).

وتجدر الإشارة أن هذا الحجم من القروض الخارجية يمثل ديونًا خارجية ضمن المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية[1].

- حيث أكد تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال متابعة تطورات الدين الخارجي خلال الفترة المذكورة (1995-1999) على تسارع نموه، فقد بلغت نسبة القروض من إجمالي المساعدات الدولية عام 1995 نحو 8.3%، زادت إلى 27.8% عام 1996 ووصلت إلى 52.3% عام 1999 [2]. وقد استخدم معظم هذه القروض في إقامة مشاريع بنية تحتية، حيث تم توجيه نحو 15.5% من إجمالي القروض إلى قطاع المياه والصرف الصحي، 13.3% للكهرباء، 5.2% طرق وإسكان، 4.3% للزراعة، 2.7% مناطق صناعية، بينما استخدم 14.1% من إجمالي القروض تحت بند مساعدات فنية[3].
- وكما يبدو من الجدول رقم(24)، فقد قفزت قيمة القروض من 378 مليون دولار عام 2000، ليصل 1043 مليون دولار عام 2010، بمعدل تغير خلال الفترة 225.1 (2000-2010)%، فيما كانت أعلى قيمة للقروض الخارجة المقدمة للسلطة الفلسطينية عام 2003، حيث بلغت قيمتها في هذا العام 1332مليون دولار بمعدل تغير 40.2%.

ثانيًا : المعونات والمساعدات الخارجية

ينظر للمعونات والمساعدات الخارجية على أنها نتاج لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمتد جذورها إلى خطة مارشال Marshall، والتي عن طريقها حولت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ ضخمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، وتعتبر المعونات والمساعدات الخارجية من أهم مصادر التمويل للدول النامية خاصة الدول المنخفضة الدخل.

ويمكن تعريف المعونات والمساعدات الخارجية بأنها المنح الرسمية والقروض الحكومية التي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدمًا، سواء كان ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه[4].

ومن أهم التعريفات للمعونات والمساعدات الخارجية تعريف لجنة المساعدات التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي عرفتها على أنها التدفقات المالية والمساعدات التقنية

1 . سمير أبو مدلله ومازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2013، ص276.
2 . سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، 2001، ص13.
3 . سلطة النقد الفلسطينية، نفس المرجع السابق، ص13.
4 . ليلى مصطفى البرادعي، إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر- قضايا إدارية، العدد 4، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000، ص د.

والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القروض فإنه يجب أن يكون مالا يقل عن 25 % من قيمة القروض عبارة عن منح، وتشمل تلك المساعدات أيضًا برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاءات من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونات العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها[1]. ولرصد تطور المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وأهميتها النسبية في الموازنة العامة الفلسطينية، يمكن من خلال الإحصائيات المتوفرة كما يبدو في الجدول رقم (29).

جدول رقم (29)
المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	المنح لدعم الموازنة الجارية	المساعدات الخارجية لدعم النفقات التطويرية	إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	معدل نمو المساعدات الخارجية (%)
1995	135	190	325	-
1996	84	160	244	-24.9
1997	36	345	381	56.1
1998	0	330	330	-13.4
1999	0	235	235	-28.8
2000	0	400	400	70.2
2001	550	215	765	91.3
2002	502	200	702	-8.2
2003	261	257	518	-26.2
2004	354	261	615	18.7
2005	349	287	636	3.4
2006	738	281	1019	60.2
2007	1012	310	1322	29.7
2008	1763	215	1978	49.6
2009	1355	47	1402	-29.1
2010	1147	131	1278	-8.8
الإجمالي	**8286**	**3864**	**12150**	**239.8**

المصدر

- **وزارة المالية، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي2011 ، رام الله، 2012، ص110.**

1 . جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 2010، ص5.

- تشير بيانات الجدول رقم (29) إلى أن المنح المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية تتجه نحو الزيادة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة المساعدات الخارجية 12150 مليون دولار وبمعدل تغير 239.8% خلال الفترة (1995-2010)، حيث تم توجيه 8286 مليون دولار لدعم الموازنة العامة الفلسطينية، وهو ما يمثل 68.2% من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، والجزء الباقي من المساعدات الخارجية تم توجيهه لدعم النفقات التطويرية والتي بلغت قيمتها 3864 مليون دولار وهو ما يمثل 31.8% من المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010).

ويرى الباحث أن المنح والمساعدات الخارجية قد تبدو مصدرًا مرغوبًا فيه في الاقتصاد الفلسطيني، نظرًا لأن الاقتصاد الفلسطيني قائم على المنح والمساعدات ولما تحويه من امتيازات تجعلها أفضل أشكال التمويل الخارجي، إلا أنها غير منتظمة، كما أنها تمنح على أساس قواعد غير واضحة وهي مسيسة في الغالب مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيعها، وقد تفقد بعض مزاياها إذا كانت مشروطة، مثال ذلك إلزام السلطة الفلسطينية بشراء سلع من الدولة المانحة أو توجيهها إلى مشروع معين، وقد يتعارض ذلك مع مصالح السلطة الفلسطينية وخاصة عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص، أوأن يكون المشروع المعين غير إنتاجي. مما يترتب عليها بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية، بمعنى البحث عن المساعدات بدلاً من القيام بالتنمية، وبالتالي قد يصبح اهتمام السلطة ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي وإنما إلى تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك وصولا إلى إحلال المنح والمساعدات محل تعبئة الموارد المحلية ومن ثم يتعمق الاندماج بدلا من الانفكاك وتزداد التبعية بدلا من الاعتماد على الذات.

ثالثًا : الاستثمار الأجنبي

إن للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة لاقتصادات البلدان النامية، بسبب عجز الادخار المحلي وقصوره عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المطلوب فضلا عما تتمتع به أغلب البلدان النامية من عوامل عديدة جاذبة.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي شكلين رئيسين وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر[1]:

1 . محمد مبارك حجير، مصدر سبق ذكره، ص281.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل اتجاه العديد من الدول نحو التحول للأخذ باقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً واسعًا للمنافسة والصراع بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا هامًا في دعم حركة الاندماج بين دول العالم، مما يعطي لهذا النوع من الاستثمارات أهمية كبرى خاصة في ظل العولمة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا(1).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر[2]. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) معيار دولي في هذا السياق حيث اشترطت أن لا تقل حصة المستثمر الأجنبي في رأس المال عن 10 % من إجمالي رأس المال.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين

لرصد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية، كان لا بد من الاستعانة بالبيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية مثل منظمة الأونكتاد وذلك خلال الفترة (1995-2008)، نظرًا لعدم توفر أرقام حول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية لدى هيئة الاستثمار الفلسطينية في تلك الفترة، حيث أثمر التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عن إصدار مسوح للاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2009، 2010، 2011.

وللتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية ومعدل نمورها بالأرقام والنسب المئوية خلال فترة الدراسة (1995-2010) يمكن من خلال بيانات الجدول رقم (30) .

1 . البنك الأهلي المصري، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2004، النشرة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 57، القاهرة، 2004، ص84.

2 . إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، 2005، ص710.

جدول رقم (30)
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية
للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
1995	122.6	-
1996	177.2	44.5
1997	160.0	-9.7
1998	218.2	36.4
1999	168.6	-22.7
2000	62.0	-63.2
2001	19.2	-69.0
2002	9.4	-51.0
2003	17.9	90.4
2004	48.9	173.2
2005	40.5	-17.2
2006	18.6	-54.1
2007	28.3	52.2
2008	240.5	749.8
2009	1586.1	559.5
2010	1378.3	-31.1
الإجمالي	**6296.3**	**1388**

المصدر

- **الأونكتاد– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير 2007، 2008، للفترة (1995-2008).**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، رام الله، ونشرت نتائجه، الأربعاء 13-10-2010.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية عام 2010، رام الله، ص16.**

- تشير بيانات الجدول رقم (30) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية بلغ 846.6 مليون دولار وبمعدل تغير 48.5% خلال الفترة (1995-1999) فقد بلغ 122.6 مليون دولار في العام 1995، وكانت أدنى قيمة للاستثمار الأجنبي في تلك الفترة، بينما كانت أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي في تلك الفترة عام 1998 حيث بلغت 218.2 مليون دولار وبمعدل تغير 36.4 %.
- أما خلال الفترة (2000-2005) انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية إلى 197.9 مليون دولار وبمعدل تغير 63.2 %، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي بشكل حاد عام 2000 ليصل إلى 62.0 مليون دولار ويعزى ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في ذلك العام وما ترتب عليها من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 9.4 مليون دولار عام 2002 وبمعدل تغير(51.0 %).

- بينما خلال الفترة (2006-2010)، قفز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير ليصل إلى 3251.8 مليون دولار بمعدل تغير 1276.3 %، ويعزى ذلك الارتفاع إلي ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي خلال عامي 2009، 2010، حيث بلغ 1586.1مليون دولار عام 2009 بمعدل تغير وصل إلى 559.5 %، وانخفض إلى 1378.3 مليون دولار عام 2010.

ويرى عدد من الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من القروض الخارجية، بالنسبة للبلدان المتلقية، كونه يستخدم بأكثر كفاية لخضوعه إلى حافز الربح الخاص ويساهم في إدخال التقنيات والخبرات الفنية والإدارية، ولا تترتب عليه أعباء تسديد الأقساط والفوائد، كما انه يساهم في زيادة حصيلة العملات الأجنبية للبلد المضيف إذا ما كانت حصيلة العملات الأجنبية المتأتية من قطاع التصدير المتركز فيه اكبر من حصيلة التحويلات إلى الخارج. الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات ذات اثر ايجابي في سد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها اغلب الاقتصادات النامية، إذا ما استطاعت البلدان النامية أن تنظم مجال الاستثمار الأجنبي لاسيما في تحقيق التنمية المتوازنة إقليميًا وباتجاه استثمار الموارد المحلية لأغراض التصدير.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل هذا النوع من الاستثمار بصورة عامة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء أسهم وسندات سواء كانت مصدرة من قبل الهيئات العامة أو الخاصة في الدول المضيفة. ولا يتميز هذا النوع بالسيطرة على المجال الذي يساهم فيه نظرًا إلى ضعف درجة المساهمة في مثل هذه المشروعات، كما ليس للمستثمر الحق في الإدارة.

كما يمكن للاستثمار الأجنبي غير المباشر أن يأخذ أشكالاً أخرى مثل القروض المقدمة للحكومة أو للشركات أو الأفراد في الدول المضيفة من قبل البنوك أو المؤسسات المصرفية الأجنبية، كما يأخذ شكل تراخيص الإنتاج أو التصنيع الممنوحة من قبل بعض الشركات الأجنبية إلى شركة محلية بموجب اتفاق مبرم بينهما ومقابل عوائد محددة[1].

وكخلاصة يمكن القول أنه وبسبب عدم كفاية الادخار المحلي لتحقيق آمال الدول النامية ومنها فلسطين في التنمية الاقتصادية، لذلك لجأت هذه الدول إلى الخارج بمعنى أنها اعتمدت على تمويلها من مصادر التمويل الخارجي.

1 . يحيى سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص67.

حيث تجدر الإشارة أن هناك فوارق كبيرة وفجوات ضخمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولا يوجد أي مجال للمقارنة بين هذه الدول، وبالتالي لكي تتمكن الدول النامية، من القضاء على المشاكل التي تعاني منها يجب اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي لما لها من أهمية في مجال التمويل وتحقيق التنمية، وبسبب ضخامة المشاريع التي تتطلبها هذه العملية، إلى جانب النقص الكبير في الادخار المحلي وعجزه عن تمويل الاستثمار المطلوب، كما أن الادخار المحلي يعتبر من الموارد الأساسية لعملية التنمية، لكن تبقى أهمية مصادر التمويل الخارجي عنصرًا هامًا في التنمية.

وفي ظل ذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى مصادر التمويل الخارجي، والتي تمثلت في القروض الخارجية أي التمويل غير المباشر إلى جانب التمويل المباشر، والمعونات والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي.

حيث تحدثنا عن القروض الخارجية باعتبارها المصدر الأول من مصادر التمويل الخارجي، والذي يعد من أهم مصادر التمويل، لكون الدول النامية ترى فيه نوع من الاستقلالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، إلى جانب عدم السماح للدول الأجنبية والشركات التدخل في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي للدولة.

ويأخذ هذا المصدر ثلاث صور، فقد يكون إما على شكل قروض حكومية أو قد يكون كقروض متعددة الأطراف أو قروض خاصة.

أما المصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجي فتمثل في المعونات والمساعدات الخارجية، والتي عادة ما تلجأ إليه الدول للتغلب ولو جزئيًا على نقص الادخار المحلي، واختلف الهدف من تقديم المعونات والمساعدات من أهداف اقتصادية واجتماعية إلى أهداف سياسية، وأخذت المعونات والمساعدات الخارجية أشكالاً مختلفة حسب طبيعتها.

بينما المصدر الثالث من مصادر التمويل الخارجي تمثل في الاستثمارات الأجنبية، والتي تنقسم إلى نوعين وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هامًا للتمويل، حيث يساهم في سد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي:

- فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية)
- فجوة التجارة الخارجية (فجوة النقد الأجنبي)
- الفجوة التكنولوجية
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة، إلى جانب الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات باعتباره أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث أنه يدر عائدًا بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين التي تتمثل عبئًا على ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على فجوة الموارد المحلية

تمهيد:

من خلال تشخيصنا لفجوة الموارد المحلية والخارجية في الفصل الثاني لاحظنا مدى العجز في الموارد الحقيقية لتمويل عملية التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة محل الدراسة 2010-1995، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة سالبة في الموارد المحلية والخارجية، مما تطلب اللجوء إلى تمويلها من مصادر التمويل غير الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما. حيث أن معدلات الادخار المحلي في الأراضي الفلسطينية منخفضة وسالبة في بعض سنوات الدراسة، بمعنى تمويل الفجوة من مصادر التمويل الداخلي غير كافي، وبالتالي كان الاعتماد على تمويلها من مصادر التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة، ترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية على العديد من القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية. ولمعرفة الآثار المترتبة على فجوة الموارد المحلية، يمكن توضيحها وفقًا لما يلي:-

أولاً : التأثير في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض المختلفة المتنازع عليها سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص،والدولة تقصد من تخصيص الموارد تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع[1].أما المقصود بالتأثير في تخصيص الموارد هو توزيع الموارد المتاحة نحو تمويل فجوة الموارد المحلية بدلاً من تخصيصها في زيادة حجم الاستثمارات أو البنى الأساسية وتخفيف وطأة البطالة فيها، بالإضافة إلى تخفيف حدة الفقر، ويعتبر تخصيص الموارد من المهام ذات الأولوية لأصحاب القرار السياسي، لما يمثل هذا التخصيص أهمية بالغة في سد الاحتياجات الضرورية للمجتمع بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة لعناصر الإنتاج، وبناء القطاعات الاقتصادية التي تخلق مصادر إنتاجية على المدى البعيد تكون بديلا للمساعدات الخارجية. ويتمثل التأثير في تخصيص الموارد في عدم كفاية الموازنة لتوزيعها على القطاعات بشكل متوازن وحسب احتياجات القطاعات نفسها، يترتب عليه تأثر القطاعات الخدمية الهامة، تأثر القطاعات الإنتاجية، وتأثر البنية التحتية.

1 . عادل حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص42.

1- تأثر القطاعات الخدمية الهامة

تتمثل القطاعات الخدمية الهامة في قطاعي التعليم والصحة، التي تأثرت من خلال تخصيص الموارد المتاحة نحو تمويل فجوة الموارد المحلية بدلاً من توجيهها لسد الاحتياجات الضرورية لهذه القطاعات، الأمر الذي انعكس سلبيًا على هذه القطاعات، بالإضافة لتعرض هذين القطاعين للأضرار والخسائر الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية، حيث أن قطاع التعليم تعرض لخسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة، جراء العدوان الإسرائيلي، فقد أدى العدوان والإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية، إلى عرقلة العملية التعليمية وتعطلها لفترات طويلة، بالإضافة لتعرض الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية للقصف والتدمير من قبل الجيش الإسرائيلي[1]، وأيضًا قطاع الصحة تعرض لأضرار كبيرة نجمت عن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة والمتكررة، بالإضافة إلى العجز المتواصل في ميزانية وزارة الصحة، وأن حوالي 40% من السكان بدون تأمين صحي، وغالبيتهم من الفقراء وعدم القدرة على تغطية نفقات علاجهم مما يؤدي بهم إلى الاعتلال الصحي والوفاة، بالإضافة إلى نقص في عدد المستشفيات والأسرّة والكادر الطبي المتخصص مما يؤدي إلى مصروفات كبيرة على صعيد التحويلات للخارج[2].

حيث تشير المؤشرات الاجتماعية بتأثر القطاعات الخدمية الهامة والمتمثلة في قطاعي التعليم والصحة، إذ أن أكثر من 60 % من الشعب الفلسطيني يعيش تحت خط الفقر وأن نسب البطالة تصل إلى 35 % من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية[3].

2- تأثر القطاعات الإنتاجية

تلعب القطاعات الإنتاجية دورًا محوريًا في أي عملية تنمية يراد تحقيقها في أي مجتمع، ولا يعد الاقتصاد الفلسطيني استثناءًا من هذه القاعدة، حيث تشكل القطاعات الإنتاجية في فلسطين المحرك الأساسي لأي عملية تنمية مستهدفة.

حيث أن تأثير تخصيص الموارد وتوجيه المساعدات والنفقات يؤدي إلى تدهور القطاعات الإنتاجية، والذي لا يكمن فقط في المبالغ الموزعة حسب النسب المخصصة على القطاعات الزراعية والصناعية، وإنما يكمن في أسلوبالإدارة لصرف تلك المبالغ التي تم توزيعها حسب الأولويات ومن أهمها القطاعين الزراعي والصناعي، وذلك لاعتماد احدهما على الآخر ولا يمكن الفصل بين التداخل

1 . باسم مكحول وآخرون، قطاع الخدمات ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2003، ص9.
2 . نصر عبد الكريم، خلفية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية، المنعقد في رام الله 2004 /4/15-14،رام الله، 2004، ص38.
3 . البنك الدولي، خمسة عشر شهرًا من الانتفاضة والإغلاقات وأزمة الاقتصاد الفلسطيني، مارس 2002، ص39.

والترابط الموجود بينهما. خاصة وأن توجيه المساعدات والنفقات توجه نحو تغطية وتضييق فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وتغطية العجز في الموازنة العامة بدلاً من توزيعها على القطاعات الإنتاجية مما يؤدي إلى تأثر هذه القطاعات.

ويرى الباحث أنه من الممكن تضييق فجوة الموارد المحلية والحد من تزايدها دون تأثر القطاعات الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة وذلك بإعادة هيكلة النفقات العامة لإيجاد توازن فعال ما بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة هيمنة الإنفاق الجاري على تركيبة النفقات العامة.

هذا يعني زيادة الحصة النسبية للنفقات التطويرية في مشاريع البنية التحتية والخدمات المساندة للنشاط الإنتاجي اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، وزيادة النفقات الاستثمارية في التعليم والصحة، الضرورية لتحسين معدلات التكوين الرأسمالي البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تأثر البنية التحتية

تلعب البنية التحتية دورًا أساسيًا في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيويًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية. ويمكن تعريف البنية التحتية في المجال الاقتصادي على أنها تشمل كافة الخدمات والمرافق التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والتجارية مثل شبكة الطرق وحركة النقل والموانئ والمعابر والمطارات، شبكات المياه والصرف الصحي وشبكة الكهرباء، بناء المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة، شبكة الاتصالات وخدمات الانترنت والتجارة الالكترونية، الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية والتجارية وتشريع القوانين والأنظمة الإدارية والمالية والقانونية[1].

عانت جميع مرافق البنية التحتية الفلسطينية بسبب الإهمال المتعمد منذ العام 1967 ولغاية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. وبالرغم من جمع سلطات الاحتلال لإيرادات الضرائب التي كانت تقدر بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، لم يتجاوز إنفاقها على البنية التحتية أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي[2]. ولقد كان للتطور الذي حصل في البنية التحتية للأراضي الفلسطينية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أثر إيجابي في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية، حيث بدأ عدد من الجهات الدولية المانحة وخصوصًا الاتحاد الأوروبي

1 . صلاح العودة ورزق السيد أحمد، دراسة حول البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، غرفة الصناعة والتجارة، رام الله، 2008، ص3.
2 . سمير عبد الله، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، رام الله، 2005، ص55.

والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة التنموية بقيادة حملة إعمار لمختلف مجالات البنية التحتية شملت البنية التحتية المادية كالطرق والطاقة والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة، كما شملت أيضًا الشق الاجتماعي للبنية التحتية من المدارس ومراكز التدريب والمنشآت الخاصة بالرعاية الصحية بمختلف أنواعها، ومرافق الرعاية الاجتماعية.

إلا أن وجود فجوة الموارد المحلية والخارجية في الأراضي الفلسطينية كان له أثار سلبية على البنية التحتية، من خلال تخصيص الموارد المتاحة نحو سد الفجوة بدلاً من تخصيصها نحو مشاريع البنية التحتية، وبالرغم من استثمار نحو 200 مليون دولار سنويًا في إنشاءات البنية التحتية خلال الفترة (1995-2010) [1]، إلا أن أوضاع البنية التحتية لم ترتق إلى المستوى المطلوب من حيث الكم والكيف، وهي ما تزال بحاجة لاستثمارات كبيرة لبلوغ مستوى الدول الأخرى في المنطقة. خاصة وأن البنية التحتية الفلسطينية كما أشرنا سابقًا أنها تعاني من نواقص وتشوهات كثيرة بسبب وجود الاحتلا وإهماله للبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية والتي استمرت منذ العام 1967.

ومن ناحية أخرى الفساد الذي واجهته سياسة الاستثمار والبنية التحتية والتنمية ككل كان له أثر في انخفاض حجم الاستثمار داخل فلسطين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لقد تأثرت البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية نتيجة لسياسات الاحتلال والتي كانت تستهدف بالأساس تدمير كل مقومات الحياة، حيث تم استهداف معظم البنى التحتية للشعب الفلسطيني واعتماد سياسات وإجراءات عقابية تهدف في الأساس إلى تدمير كل مقومات الصمود والبناء فكان الاستهداف المباشر لتدمير المقرات والمؤسسات والمصانع وقطع الطرق وتدمير مطار وميناء غزة وقصف محطة توليد الكهرباء، إلى جانب رفض تحويل الضرائب التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، إضافة إلى اعتماد سياسة التأخير في شحن البضائع بقصد إتلاف المنتجات الفلسطينية على الموانئ والمعابر الإسرائيلية الأمر الذي زاد من صعوبة صمود التجارة والاقتصاد الفلسطيني حيث أدى ذلك إلى إغلاق العديد من الاستثمارات الفلسطينية المحلية والأجنبية.

كما تأثرت مشاريع البنية التحتية من خلال تحول الكثير من الدول المانحة من الاستثمارات في البنى والخدمات التحتية إلى تقديم خدمات ومساعدات إنسانية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وسياسة الحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية التي تمارسها إسرائيل الأمر الذي أدى إلى تراجع وتوقف العمل في العديد من مشاريع البنية التحتية.

1 . سمير عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص55.

ثانيًا : استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل:

لقد أدت سياسات الاحتلال المعادية للتنمية الفلسطينية والتي ركزت على تقليص مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني وتحديد حجم الاستثمارات فيه، وفرض اتحاد جمركي أحادي الجانب على السوق الفلسطينية إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التحرر من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، فقدعملت إسرائيل على تكريس التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل طوال فترة الاحتلال وفي ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك بربط الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، ترتب عليه اعتماد الاقتصاد الفلسطيني اعتمادًا كليًا على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية، حيث هيمنت إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية بما فيها استيراد السلع الإستراتيجية، فقد تراوحت نسبة الواردات من إسرائيل بين 70%-85% من حجم الواردات الكلي خلال فترة الدراسة،في الوقت الذي يشكل فيه العجز التجاري مع إسرائيل حوالي 84%، وتحرم هذه التبعية القسرية الفلسطينيين من مصادر الواردات الأكثر قدرة على المنافسة ومن أسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من قابلية تأثر السوق الفلسطينية بالتدابير الأمنية والشروط الاقتصادية الإسرائيلية[1].

وقد أصبح العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وبخاصة مع إسرائيل، من أهم الاختلالات والتشوهات التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة أن معظم الواردات عبارة عن سلع وخدمات استهلاكية وليس سلع وخدمات وسيطة أو رأسمالية، كما أن تمويل هذا العجز كان يتم من خلال تصدير العمالة إلى إسرائيل، مما أدى هذا الوضع إلى التشوهات في سوق العمل، والتي استمرت وتفاقمت نتيجة زيادة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية في استيعاب أعداد كبيرة من قوى العاملة الفلسطينية، وعلى الرغم من التذبذب الناجم عن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية، فإن عدد العاملين داخل إسرائيل والمستوطنات تجاوز 100 ألف عامل ابتداء من العام 1998، ووصل إلى حوالي146 ألف عامل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000[2] (يمثلون أكثر من 22% من العدد الإجمالي للعاملين الفلسطينيين)، وقد انعكس ذلك على استمرار التشوهات في الأجور وفي أسعار السلع والخدمات وبالتالي على هيكل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يعني زيادة الاعتماد والتبعية لإسرائيل.

1 . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2012، ص12.
2 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، رام الله، 2011، ص19.

ومما عزز من التبعية الاقتصادية أيضًا، استمرار التسرب المالي نحو الخزينة الإسرائيلية من خلال الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون على المستوردات بواسطة تجار إسرائيليين أو مستحقات العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو ريع إصدار العملة الذي ظل يذهب إلى إسرائيل، ويشكل ما تحوله إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من مستحقات الضرائب جزءًا أساسيًا من الموازنة العامة للسلطة (حوالي 60%)[1]، مما يشجع إسرائيل على استخدامه بشكل مستمر في عملية الابتزاز السياسي التي تمارسه ضد السلطة الفلسطينية لتحقيق أهداف مختلفة.

ويري الباحث أن الفجوة في التجارة الخارجية عززت من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني، ووسعت نطاق التشوهات الهيكلية، ولقدأدّت هذه التشوهات بالمجمل إلى استمرارالتبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك فقد أدّت هذه التبعية إلى تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مستهلك للمنتجات الإسرائيلية، ومعتمد عليها بصورة كبيرة، وللتخلص من هذه التبعية يتطلّب انتهاج سياسات اقتصادية تنموية تسعى إلى توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، وانتهاج سياسات استثمارية تعزز من قدرة الإنتاج المحلي عبر تقديم حوافز ضريبية، وبخاصة في القطاعات التي تمتلك قدرة تنافسية، وحفزها على تحسين كفاءاتها وتوفير الدعم المشروط بتحسين جودتها وتعزيز تنافسيتها، وتهيئتها للانفتاح والاندماج في الاقتصادات الإقليمية والدولية، ويمكن أيضًا زيادة الإنتاج المحلي لإحلال الواردات بمنتجات محلية.

ثالثًا : ارتفاع معدلات البطالة:

إن وجود فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تراجع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، وانخفاض حجم الاستثمارات واستمرار الاحتلال في وضع معيقات أمام التنمية، قد تركت آثارها على معدلات البطالة، حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار في الأراضي الفلسطينية. حيث بلغ معدل البطالة في العام 2010، 23.7%[2]، ويعزى الارتفاع في معدلات البطالة إلى تركيبة المجتمع الفلسطيني الفتية، وزيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة بنسبة أعلى من الزيادة في عدد فرص العمل المستحدثة، مما ترك أكثر من ربع مليون شخص يبحثون عن عمل، الأمر الذي يضع السلطة الوطنية الفلسطينية أما تحدي لاستيعاب الاستمرار المتزايد في زيادة عرض قوى العمل.

1 . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد رقم 8، رام الله، 2001 ، ص127.

2 . صندوق النقد الدولي، الأداء والإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة، http://www.imf.org.

رابعًا : زيادة حجم الدين العام:

نتيجة لوجود فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، بالإضافة للسياسات التدميرية التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الدراسة (1995-2010)، وما مارسه من سياسات متعمدة لخنق الاقتصاد الفلسطيني بكافة الوسائل، وحجز الأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومصادرة بعضها، لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الاقتراض الخارجي والداخلي، لسد الفجوة في الموارد المحلية والخارجية والحد من تعاظمها، بالإضافة لتغطية العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، وذلك من أجل التخفيف من آثار تلك السياسات على صمود المواطن الفلسطيني في أرضه، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الدين العام في فلسطين والتي تعود نشأتها إلى العام 1995، حيث بلغ حجم الدين 83.3 مليون دولار وتسارع نموه خلال هذه الفترة ليصل إلى 300 مليون دولار في عام 1996، ثم ليصل إلى 615 مليون دولار عام 1999 [1]، وبمعدل تغير يصل إلى 636% خلال الفترة (1995-1999)، حيث اتسمت هذه الفترة من حياة السلطة الوطنية الفلسطينية بالكثير من تعارض الأولويات والتضارب بين مهام الوزارات والمؤسسات، كونها فترة نشأة لمؤسسات السلطة، فقد أدى تضخم حجم الإنفاق العام لمواجهة إقامة المؤسسات وتزايد أعداد الموظفين وتردي حالة البنى التحتية الموروثة عن الاحتلال، إلى تسارع حجم الدين أمام محدودية الموارد المحلية وضعفها إلا أن عملية الإقراض، وبناءًا على تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، كانت تفتقر إلى إستراتيجية واضحة تحكمها، إضافة إلى عدم توفر الإطار القانوني اللازم لها (قانون الدين العام)، الذي أُقر بعد ذلك بسنوات[2].

وللتعرف على تطور حجم الدين العام ومكوناته في فلسطين خلال الفترة (1995-2010)، من خلال الجدول رقم (31)، وفقًا لما يلي:

1 . محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ماس، رام الله، 2003، ص34.

2 . ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد8، مرجع سبق ذكره، ص151.

جدول رقم (31)
تطور حجم الدين العام ومكوناته في الأراضي الفلسطينية
للفترة (1995-2010)

(مليون $)

السنة	إجمالي الدين العام	معدل النمو (%)	الدين العام الخارجي	معدل النمو (%)	الدين العام الداخلي	معدل النمو (%)
1995	83	-	38	-	45	-
1996	300	261.4	109	186.8	191	324.4
1997	211	-29.6	148	35.7	63	-67.0
1998	309	46.4	223	50.6	86	26.7
1999	615	99.0	293	31.3	322	274.4
2000	795	29.3	378	29.0	418	29.8
2001	1190	49.4	827	118.7	363	12.9
2002	1090	-8.4	950	14.8	140	-61.4
2003	1236	13.4	1332	40.2	249	77.8
2004	1422	15.0	1249	6.2	412	65.4
2005	1602	12.7	1277	2.2	592	43.7
2006	1463	-6.8	1010	-20.9	483	-18.4
2007	1432	-4.0	1010	0	422	-12.6
2008	1544	7.8	1010	0	534	26.5
2009	1732	12.2	1087	7.6	645	20.7
2010	1883	8.7	1043	-4.0	840	30.2

المصدر:

- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، 2007، ص77.**
- **وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.**

- تشير بيانات الجدول (31) إلى زيادة حجم الدين العام فلسطين، حيث قفز حجم الدين العام من 83 مليون دولار عام 1995، ليصل إلى 1883 مليون دولار عام 2010، وبمعدل زيادة 506.5 %، وبلغ حجم الدين الإجمالي 16907 مليون دولار خلال الفترة محل الدراسة (1995-2010).

- وعلى صعيد الدين الخارجي فقد بلغ حجم الدين الخارجي 38 مليون دولار عام 1995، ليصل إلى 1043 مليون دولار عام 2010، وبمعدل زيادة 498.2 %، وبلغ حجم الدين الخارجي الإجمالي 11984 مليون دولار خلال الفترة (1995-2010).

- أما على صعيد الدين الداخلي فقد بلغ حجم الدين الداخلي 45 مليون دولار عام 1995، ليصل إلى 840 مليون دولار عام 2010، وبمعدل زيادة 773.1 %، وبلغ حجم الدين الداخلي الإجمالي 5805 مليون دولار خلال الفترة (1995-2010).

وبصفة عامة ، تشهد المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني تراجعًا كلما تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية، ويترتب على ذلك عادة زيادة في عجز الموازنة وارتفاع في حجم الدين خاصة الداخلي لمواجهة حالة الطوارئ التي تخلفها هذه الاعتداءات.

ويبدو أن زيادة رصيد الدين العام بهذا الحجم الكبير، بالإضافة إلى ضعف الموارد المحلية وتزايد حجم النفقات نتيجة حالات الطوارئ، قد نتج عن الوقوع في الحلقة المفرغة، إذ من المعلوم أن زيادة حجم الدين يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وخاصة الفوائد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وفي ظل عدم تطور الإيرادات العامة بنفس النسبة، فإن العجز في الموازنة العامة سيزداد ليؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاقتراض، وهكذا تظهر الحلقة المفرغة لاستمرار زيادة حجم الدين[1].

وفقًا لما سبق يرى الباحث أن اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الاقتراض الخارجي والداخلي، لسد الفجوة في الموارد المحلية والخارجية، بالإضافة لتغطية العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الدين العام، حيث احتل الدين الخارجي النسبة الأكبر من حجم الدين، وبلغت هذه النسبة في المتوسط 66.3% سنويًا، أي أن حوالي ثلثي الدين هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية وإقليمية، كما يعتبر الدين الداخلي هو الأخطر والأكثر عبئًا بسبب طبيعته وشروطه، نظرًا لان الدين الداخلي يتم الحصول عليه من البنوك المحلية ولفترات قصيرة وفوائد عالية، وتصل نسبة أعباءه من عبئ الدين العام إلى 92% من العبء الكلي. وبالتالي لابد وأن تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام، تشمل منهجية واضحة للاقتراض وبما يتلاءم مع القدرات المالية المتوقعة، وذلك لزيادة فعالية وكفاءة إدارة الدين العام، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقروض الخارجية لتمويل الفجوة، حيث أن القروض الخارجية عادةً تكون ذات شروط ميسرة وبنسب فوائد منخفضة.

خامسًا : الأثر على تعبئة المدخرات المحلية:

يكمن أثر القروض الخارجية على تعبئة المدخرات المحلية باعتبار أن الأعباء الناجمة من خدمة الدين المتمثلة في مدفوعات الدين تستقطع جزءًا من الدخل في صورة تسربات لا يستفيد منها

1 . سمير أبو مدللة ومازن العجلة، مرجع سبق ذكره، ص278.

هذا الدخل القومي بل تعتبر جزءاً من استهلاك الدخل وبالتالي يضغط هذا العبء على المدخرات الإجمالية ويحرم أهم عنصر من عناصر الاقتصاد ألاّ وهو الاستثمار من الاستفادة منه.

لذلك أصبح الاقتصاديين يصفون الدول النامية ككل وهو ما ينطبق على الاقتصاد الفلسطيني بأنها اقتصاديات مصدرة لرؤوس الأموال من خلال انسياب الأموال التي حصلت عليها في شكل مدفوعات تفوق أصل المبلغ للخارج سواء على شكل قروض خارجية أو حتى عوائد للاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي سيؤثر على الادخارات وبالتالي على الاستثمارات، وهذه الظاهرة أطلق عليها مصطلح النقل العكسي للموارد أو صافي الموارد المحولة والتي بالتأكيد ستحرم الاقتصاد من مجاراة النمو والتطور[1].

حيث أنه من الضروري الربط بين مسألة الادخار والحصول على الأموال لاستثمارها (الاقتراض) من جهة وسعر الفائدة على تلك الأموال من جهة أخرى، فالحصول على القرض الخارجي المصحوب بأسعار فائدة عالية سيضعف من الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency Of Capital "MEC"، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال وهذا يتعارض مع مقتضيات التنمية للدول عامة، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة من الناحيتين النظرية والعملية ستؤدي لتنمية المدخرات المحلية، بمعنى أن الادخار سيتأثر باتجاه ايجابي تارة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة لكنه في نفس الوقت سيرفع من قدرة الدول على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها للخارج وسيؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي، لكن درجة التأثير تعتمد بالدرجة الأولى على أيهما يتغير أكثر الكفاية الحدية أم سعر الفائدة وحينها يتم قياس أثره على الاقتصاد[2].

سادسًا : المساهمة في زيادة العجز في ميزان المدفوعات:

إن وجود فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة (1995-2010)، فقد بلغ حجم فجوة التجارة الخارجية (العجز في الميزان التجاري) 3384.0 وكانت سالبه نتيجة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات، بالإضافة إلى عجز الهيكل الاقتصادي الفلسطيني وضعف السياسات الاقتصادية، وأيضًا تأثير الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أثر بالسلب على ميزان المدفوعات الفلسطيني وساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات خاصة في ظل ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات إلى الأسواق الخارجية.

1 . رمزي زكي، الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1998، ص164-165.
2 . رمزي زكي ، مشكلة الادخار، الدار القومية للنشر ، القاهرة، 1966، ص120-121.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات التي ينفذها ضد الاقتصاد من خلال تصدير المنتجات إلى الأسواق الخارجية، إضافة إلى حجز أموال المقاصة.

ويرى الباحث أن العجز في ميزان المدفوعات يستمر ويتطور من عام لآخر بسبب زيادة أعداد السكان وزيادة الاحتياجات اليومية الأمر الذي يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات وكثير من السلع المستوردة من الأسواق الخارجية، وفي المقابل الصادرات لا تنمو بنفس المعدل.

ولعلاج العجز المتزايد في الحساب الجاري الفلسطيني يمكن بزيادة التدفقات المالية إلى الداخل من خلال تشجيع الاستثمارات وزيادة المنح والمساعدات وذلك في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالمطلوب هو خفض الوردات وزيادة الصادرات، حتى يتزن الميزان التجاري، لأن اتزان الميزان التجاري يؤدي إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع

آليات معالجة قصورفجـوة المـوارد المحليـة

- المبحث الأول: الإطـار التنموي العـام
- المبحث الثاني: الخطوط الرئيسية لإستراتيجية تمويل فجـوة المـوارد المحليـة بالاعتمـاد علـى الذات

المقدمة

استعرضنا في الفصول السابقة الأبعاد الرئيسية لموضوع فجوة الموارد المحلية والخارجية، سواء على صعيد قياس حجم الفجوة وتطورها خلال فترة الدراسة ومعدلات نموها، أو على صعيد تتبع وتحليل أسباب وجود فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بالتشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

لذلك وجدنا أن وجود الفجوة وتطورها وعلاقاتها مرتبط بهذه التشوهات وبالمعوقات الناجمة عن تاريخ طويل من التبعية والممارسات الإسرائيلية المتواصلة التي أضعفت القطاعات الإنتاجية وقدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار في إطار السياق الطبيعي للتطور الاقتصادي، من هنا تبين عند الحديث عن مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية أن مصادر التمويل الداخلي غير قادرة على تمويل الفجوة ذاتيًا، الأمر الذي تطلب اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي من خلال القروض والمساعدات الخارجية بأشكالها المختلفة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

إن الارتباط الوثيق بين التشوهات التي اشرنا إليها أعلاه وبين وجود فجوة الموارد يؤكد على ضرورة النظر إلى آليات معالجة طويلة الأجل، فمن الواضح أن أسباب وجود الفجوة وتطورها مرتبط بمشكلات اقتصادية قد تراكمت خلال عقود طويلة من التبعية وعدم الاستقلال، وهي ترتبط بروابط أمامية وخلفية بمفاصل الاختلالات الهيكلية التي تشكل معا البنية العامة للاقتصاد الفلسطيني.

وعليه، فان التدخلات المطلوبة في الأجل القصير لا تعدو التوصية بالمحافظة على مصادر التمويل المحلية وأهمها المساعدات الخارجية مع ضرورة إدارتها واستغلالها بكفاءة إدارية واقتصادية وتخصيصها بما يتلاءم مع أولويات التنمية ومدى أهمية القطاعات الاقتصادية التي تستوعب هذه المساعدات. ومما يعزز من أهمية هذا التوجه أن المساعدات شكلت ومازالت المصدر الرئيسي لتمويل فجوة الموارد، وبل حتى المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا الأمر يتناقض مع فقه الضرورة المتعلق بنفاذ مفعول وتعظيم الموارد الذاتية المحلية.

في إطار ذلك من الممكن استخدام بعض أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لزيادة مستوى الدخل الحقيقي للأفراد من خلال سياسات ضريبية محابية للفقراء، ومحاولة السيطرة على معدلات تضخم مستقرة لتلافي انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي سوف يساهم في زيادة مستوى الادخار القومي. وقد يساعد في ذلك أيضا، تدخلات مدروسة من سلطة النقد لتشجيع الجهاز المصرفي على تقديم حوافز وتسهيلات لصغار المدخرين، واستثمار ودائع العملاء داخل الاقتصاد الوطني.

ورغم أهمية المقترحات السابقة كتدخلات مطلوبة في الأجل القصير، فان آليات المعالجة الفاعلة والتي تستهدف معالجة الأسباب الجوهرية لفجوة الموارد، تحتاج لمدى زمني طويل ومن خلال إطار تنموي شامل يتزامن فيه بلورة سياسات اقتصادية فاعلة، مع قطاعات إنتاجية قوية، واستراتيجيات داعمة للمنتج الوطني تصديرا واستهلاكا محليا. وهو ما يستعرضه كلا المبحثين في هذا الفصل.

المبحث الأول

الإطار التنموي العام

تمهيد:

أشارت الدراسة في الفصول السابقة إلى مجموعة من التشوهات الهيكلية التي ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية التعامل معها، والتي تتعلق بالتشوهات الجغرافية، الناجمة عن الاستيلاء على الموارد الفلسطينية (الأرض والمياه والثروة المعدنية) وإنشاء المستعمرات الاستيطانية في المواقع الإستراتيجية وبين التجمعات السكانية الفلسطينية لمنع نموها وتنميتها، ولتجزئة الأراضي الفلسطينية، وتقطيع أوصالها جغرافيًا وديموغرفيًا، للحيلولة دون إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

بالإضافة إلى التشوهات التي تتعلق بالخلل البنيوي للاقتصاد الفلسطيني الناجم عن فصل نمو الدخل عن نمو الناتج المحلي، وزيادة الاعتماد على الخارج في تكوين الدخل (المنح والمساعدات الدولية)، وزيادة الاعتماد في تلبية الاستهلاك على الواردات، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، والخلل في هياكل الأسعار و الأجور وفك ارتباطها بقوى العرض والطلب داخل الاقتصاد المحلي، والخلل في هيكل التجارة الخارجية وتعميق التفاوت بين الصادرات والواردات واتجاهاتها وتركزها جغرافيًا مع إسرائيل وعبرها، والخلل في البنى التحتية الفلسطينية وربطها بإسرائيل.

وقد تسببت تلك التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، عبر الإخلال بتوازناته الداخلية، وتعميق فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، حيث أن إصلاح تلك التشوهات يحتاج إلى إستراتيجية وسياسات وخطط عمل جادة ورشيدة تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، و تكون " خريطة طريق" اقتصادية، لتعزيز القدرة الذاتية الفلسطينية والتخلص من الإرث الاستعماري الذي خلفه الاحتلال، واستعادة التوازن الداخلي والقدرة على النمو المستدام وتحضير الاقتصاد الفلسطيني لمرحلة بناء الدولة.

تتطلب الإستراتيجية آليات تنفيذ تبدأ بوضع الأهداف لحصر الموارد في ضوء تقييم الوضع الراهن، ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم وهادف من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مؤسسي وقانوني، يتحقق باستخدام الوسائل والسياسات الاقتصادية المختلفة.

أولاً : الأهداف الإستراتيجية العامة:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية العامة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والوصول إلى إستراتيجية مناسبة لعلاج فجوة الموارد المحلية.وقد وجد الباحث ضرورة تقسيم الأهداف الإستراتيجية العامة إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل الدولة (الأجل القصير)، ومرحلة ما بعد الدولة (الأجل الطويل)، وذلك بسبب التباين في البيئة السياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني خلال هاتين المرحلتين، حيث يرزح هذا الاقتصاد في الأجل القصير تحت نير الاحتلال ويعاني من سياسات الحصار والإغلاق ومن محاولات التصفية والتهجير، بينما في مرحلة ما بعد الدولة نفترض ظروف سياسية أفضل وأكثر استقرارًا بالإضافة إلى السيطرة على الموارد والمعابر وحرية اتخاذ القرارات. وفيما يلي تحديدنا للأهداف في كل من المرحلتين:

1- الأهداف الإستراتيجية في مرحلة الانقسام:

الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية، معالجة المرحلة الراهنة، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومساعدته على التشبث بأرضه وحقوقه، وإنهاء حالة الانقسام، وإلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتتمثل الأهداف الرئيسية لتلك المرحلة فيما يلي[1]:

- إنهاء حالة الانقسام، باعتبار أن استمرار حالة الانقسام في حد ذاته أمرًا غير محمودًا من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحمل آثارًا سلبية عديدة ، ولا يمكن نجاح أي حل سياسي في ظل وجود الانقسام مما يتوجب إتمام ملف المصالحة والإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

- إصلاح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة العدوان الإسرائيلي والحصار والإغلاق للتخفيف عن كاهل المواطنين وتوفير الحد الأدنى لاحتياجاتهم، ويشمل ذلك بشكل أساسي إصلاح الأضرار في البنية التحتية وخاصة التي تقدم الخدمات الأساسية، إضافة إلى إصلاح الأضرار التي أصابت الممتلكات الخاصة وتعويض المتضررين.
- تطوير قدرات الشعب الفلسطيني الذاتية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

---

1 . تم الاستعانة في صياغة الأهداف بالمصادر الآتية :-
- محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، 2003، ص75-76.
- سمير عبد الله، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، رام الله، 2005، ص49.
- الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2006، ص4.

- تخفيض وطأة البطالة، والتخفيف من حدة الفقر، ووقف هجرة الأيدي العاملة، وخصوصًا الكفاءات الإدارية والفنية التي ستكون فلسطين بحاجة ماسة لها لبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري في مرحلة بناء الدولة.
- الاهتمام بالبرامج الخاصة بتطوير رأس المال البشري، وتعزيز رأس المال الاجتماعي الذي تراجع وتآكل بشدة الحصار وآثاره القاسية.
- الحفاظ على البنى الاقتصادية والمؤسسية وحمايتها من التفكك والانهيار من خلال برامج الإصلاح والتطوير التي نوقشت في خطط التنمية وبرامج الحكومة وتفعيلها وتنفيذ بنودها.
- تقليص التبعية لإسرائيل، وبخاصة في مجالات العمل والتجارة وتوفير السلع الأساسية من مواد غذائية وملبس ومأوى.

يدرك الباحث إن تكريس انفصال قطاع غزة اقتصاديًا وسياسيًا عن جناحه الرئيسي في الضفة الغربية إنما يصب في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره المستفيد الأول من حالة الانقسام، بل هي الغاية الأساسية لإسرائيل التي تستهدف التبديد السياسي للفلسطينيين، كما أن سياسات الاحتلال التوسعية وإقامة المستوطنات والجدار وعزل المدن والقرى وإجراءات الإغلاق والحصار وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية ...الخ، كل هذه المعطيات تشكل عوائق موضوعية أمام التخطيط لسياسات تنموية شاملة ومستدامة، فإستراتيجية الشمول والاستدامة تتضمنان سلفًا الاستقلال والسيادة كخطوة أساسية لإدارة الموارد البشرية والاقتصادية بعقلانية ورشاده، إلا أن عناصر أخرى في الأجل القصير توفر الإمكانات لتحسين الأداء الاقتصادي بقرار اقتصادي وطني فلسطيني بحت ومنها:

- التقليص التدريجي للاعتماد على العون الخارجي باعتباره لم يلعب دوراً حقيقيًا في تحفيز الاستثمارات الخاصة، وبالتالي النمو الاقتصادي.
- إعادة النظر الجدية في السياسة المالية القائمة كالضرائب غير المباشرة والجمارك كأدوات للتحكم بالأداء الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك إجراء تقييم موضوعي لسياسات السلطة التي حفزت ثقافة الاستهلاك والاستدانة والقروض البنكية، حيث أن التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية في السنوات الأخيرة خاصة لقطاعات التجارة ومضاربات السوق المالي والعقارات والأراضي، وهذه قطاعات لا يمكن اعتبارها مرتبطة بالتنمية بشكل مباشر على حساب القطاعات الإنتاجية وقطاعات الصحة والتعليم.

2- الأهداف الإستراتيجية في مرحلة ما بعد الدولة (الأجل الطويل):

تهدف هذه الإستراتيجية إلى وضع الأسس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقضي على الاختلالات الهيكلية وتعمل على رفع مستوى دخل الفرد وتحقيق مستوى رفاهية ملائم للمواطن الفلسطيني. وهي إستراتيجية طويلة الأجل قد تمتد إلى عقود، بحكم طبيعة العملية التنموية نفسها، حيث أن إصلاح التشوهات ليس أمرًا سهلاً ويحتاج إلى انجازات متراكمة تصل في النهاية لغايتها. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية في[1]:-

- وضع خطة واضحة وفعالة تهدف إلى إزالة التشوهات والاختلالات الهيكلية الناشئة عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي، حيث يعاد صياغة هذه العلاقة وفقًا لمصلحة الاقتصاد الفلسطيني.
- إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتنويع علاقاته مع دول الجوار ودول العالم الأخرى، حيث يكون الاقتصاد الفلسطيني قادر على تنفيذ إستراتيجياته التجارية بحرية وحسب برامجه التنموية.
- استكمال إعادة بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أسس مهنية لبناء دولة قانون ومؤسسات، وإعادة تأهيل البنية التحتية.
- تطوير المناخ الاستثماري المناسب لإطلاق مبادرة القطاع الخاص خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية.
- مواصلة تطوير رأس المال البشري بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية التي تنادي ببناء اقتصاد فلسطيني يقوم على قاعدة معرفية قوية.
- تطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا الحديثة لتلبي خيارات الشعب الفلسطيني في الحفاظ على وجود وحضور اقتصادي قوي، ولعب دور ايجابي واحتلال مكانه مرموقة إقليميًا ودوليًا بعد قيام دولته المستقلة.

لاشك أن متطلبات التنمية في الأجل الطويل كثيرة ومتشابكة وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتحتاج إلى تضافر جهود كافة التراكيب المجتمعية، ومما سبق يمثل مقترحات لخطوط عريضة تحتاج لإثراء وتطوير.

1 . تم الاستعانة في صياغة الأهداف من المصادر الآتية :-
- سمير عبد الله، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص50.
- محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص73.
- مازن العجلة، مستقبل التنمية في ظل الحصار، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد29، غزة، 2011، ص22.

حيث أن الانتقال من مرحلة الأجل القصير إلى الأجل الطويل يتطلب تخطيطًا اقتصاديًا واجتماعيًا يقوم على الاستثمار الأمثل لموارده البشرية والاقتصادية المتاحة والممكنة من أجل تلبية حاجات الناس الملحة والمتنوعة والمتنامية. ومثل هذا الأمر يحتاج إلى سياسات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) جديدة ومؤسسة على دعم المشاريع الاقتصادية المنتجة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والقطع مع الدعم والتسهيلات الائتمانية والضريبية والقانونية للقطاعات الهادفة إلى تحقيق أرباح سريعة كأسواق المضاربة والاتصالات والعقارات، كون هذه الأخيرة لا تضيف قيمًا إنتاجية حقيقية وجديدة للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص الفجوة في الموارد المحلية.

ثانيًا: السياسات الاقتصادية العامة

تتمثل أهم السياسات والإجراءات الاقتصادية العامة في أربعة جوانب رئيسية، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي[1]:

- تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
- تطوير رأس المال البشري من خلال مواصلة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية.
- تنويع العلاقات الخارجية من خلال وضع حد لعلاقة التبعية الاقتصادية لإسرائيل وتقوية الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي.

حيث أن السياسات الاقتصادية سوف تسهم بتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير رأس المال البشري في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، من خلال معالجة أو تقليص التشوهات التي تعاني منها هياكل الإنتاج، وتحسين أداء القطاع العام، بما في ذلك إجراء الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية، وبخاصة البيئة القانونية التي تشجع على المنافسة، واستكمال بناء المؤسسات الداعمة للاستثمار، وإعادة تأهيل البنى التحتية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع . وسوف يسهم ذلك بدوره في تصحيح التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني[2].

1 . محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص116.
2 . محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص123-124.

ثالثًا: دور القطاعات الإنتاجية في عملية التنمية

اقترنت عملية التنمية والتقدم الاقتصادي في ذهن المواطن العادي في بلدان العالم الثالث بالتصنيع، وهناك أسباب جوهرية لهذا الانطباع. فقد عملت السياسات الاستعمارية في معظم البلدان المستعمرة على منع التطور الطبيعي نحو التصنيع، حتى يبقى اقتصاد المستعمرات منتجًا للمواد الخام التي يصدرها للمراكز الصناعية الأوروبية، ومستوردًا للسلع الأوروبية الصناعية[1]. حيث أن التصنيع يقوم بتصحيح العلاقة بين الموارد وإزالة التشوهات والاختلالات ما بين القطاعات الإنتاجية، من خلال حفز القطاعات الأخرى (كالزراعة) واستخدام منتجاتها كمدخلات واستيعاب العمالة الفائضة فيها، الأمر الذي يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج، مما يترتب عنه تصحيح آخر في بنية التجارة الخارجية عند ولوج المنتجات الصناعية حيز التصدير، وبذلك تتنوع مصادر الإيرادات لصادرات الدولة من العملات الأجنبية، وتكون أقل عرضة للصدمات الخارجية، وبذلك أيضا تتقلص فجوة التجارة الخارجية وتزداد الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الموجهة للقطاعات الإنتاجية، وتزداد قدرة الاقتصاد بعد إقامة الترابط القطاعي وإضعاف تبعية القطاعات الاقتصادية للخارج، بعد أن وجدت ما تكملها داخليا، وعندها تكون فجوة الموارد المحلية والخارجية قد انحسرت واقتربت من عملية التنمية.

وتجدر الإشارة أن الطريق السليم إلى التنمية هو البدء بالتصنيع، في الوقت الذي تركز فيه الجهود لمساعدة القطاع الزراعي على استعمال طرق وأساليب حديثة متطورة، تعمل على زيادة إنتاجية العامل فيه.

ولقد أثبتت التجارب التنموية الناجحة أن الإستراتيجية المناسبة للتصنيع تمر بثلاث مراحل[2]:

- مرحلة إحلال الواردات.
- مرحل إحلال التصدير.
- مرحلة التصنيع المتقدم.

وتلخيصًا لما سبق، فقد قدم الباحث إطارًا تنمويًا عامًا، كرؤية مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني:

- تضمنت الرؤية الأهداف الإستراتيجية لمرحلة الانقسام لمعالجة المرحلة الراهنة، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومساعدته على التشبث بأرضه وحقوقه، وإلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية لمرحلة ما بعد الدولة (الأجل الطويل)، يفترض فيها الباحث إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذات اقتصاد عصري يشكل فيه رأس المال البشري

1 . فضل مصطفى النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، رام الله، 2003، ص31.
2 . لمزيد من التفاصيل حول طبيعة كل مرحلة من مراحل التصنيع أنظر :
فضل مصطفى النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، المرجع السابق، ص34-40.

ثروته الرئيسية ومحرك نموه، اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالإنتاجية والجودة لإنتاج منتجات تعتمد على قوة العمل وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وبناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة في الأجل البعيد.

- ❖ تضمنت الرؤية التنموية ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية العامة وإجراءات تنفيذها، بهدف تصحيح التشوهات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وبالتالي وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة.
- ❖ وأخيرًا تضمنت الرؤية السياسات الخاصة التي يجب إتباعها لدعم القطاعات الإنتاجية كونها سوف تسهم بتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير رأس المال البشري في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية من خلال معالجة أو تقليص التشوهات التي تعاني منها هياكل الإنتاج، وتحسين أداء القطاع العام، بما في ذلك إجراء الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية، وبخاصة البيئة القانونية التي تشجع على المنافسة، واستكمال بناء المؤسسات الداعمة للاستثمار، وإعادة تأهيل البنى التحتية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع. وبالتالي تقليص فجوة الموارد المحلية والحد من تعاظمها.

المبحث الثاني

الخطوط الرئيسية لإستراتيجية تمويل فجوة الموارد بالاعتماد على الذات

تمهيد:

إن المعالجة الجذرية لمشكلة فجوة الموارد المحلية لا يمكن أن تتم إلا في ظل دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتمتلك الصلاحيات لاتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، وتسيطر على الموارد والحدود والمعابر.

وكما هو واضح من خلال الدراسة، فإن قصور الادخار القومي، وعدم قدرته على تغطية الاستثمار الإجمالي قد ولد فجوة عميقة في الموارد المحلية، تعد من التحديات الرئيسية التي تواجه تطور الاقتصاد الفلسطيني، التي تتطلب سياسات وآليات مناسبة لسد الفجوة عبر تعبئة مصادر التمويل الداخلي وتعزيزها بالقدرات الذاتية، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي إلى الحد الأدنى الممكن، وبحيث تكون عنصرًا مساعدًا ومكملاً.

وتكمن الخطوة الرئيسية الأولى لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني في التخلص من التشوهات والاختلالات التي يعاني منها هذا الاقتصاد، والتي تراكمت خلال العقود الماضية، وإن معالجة التشوهات تعني أولاً التخلص من إرث الاحتلال، وهي عملية شاقة وصعبة وطويلة وتحتاج إلى تفكيك كل الهياكل والمصالح التي تكونت أثناء فترة الاحتلال الطويلة، بالإضافة إلى توجيه كل الجهود نحو تشجيع النشاط الاقتصادي باستعمال أدوات السياسة الاقتصادية التي تشجع على الادخار والاستثمار.

أولاً : الهدف العام

إن الهدف العام والرئيسي لتلك الإستراتيجية يتمثل في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني للتخلص من فجوة الموارد بالاعتماد على الذات، أي تعظيمها تعظيمًا أمثلاً، يسمح بالاستخدام الاقتصادي الأكثر رشاده لكافة الموارد المتاحة والممكنة.

ثانيًا : السياسات الاقتصادية:

ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي لتلك الإستراتيجية لمعالجة فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية، فإنه يمكن إتباع سياسات اقتصادية تتمثل عناصرها فيما يلي:-

1- إدارة الطلب من خلال:-

أ- ترشيد الإنفاق الحكومي

وذلك من خلال الضغط على المصروفات الحكومية الجارية، وخاصة في المجالات التي لا يترتب عنها آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضروري لذوي الدخول المحدودة، أو خفض كفاءة المشاريع الإنتاجية.

ب- خفض العجز في الموازنة العامة.

وذلك من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه، لكن نظرًا لمحدودية قدرة الحكومة لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وذلك نتيجة لارتفاع فاتورة الأجور والرواتب وفاتورة النفقات التحويلية، وصافي الإقراض من ناحية، ولتجنب تخفيض النفقات التطويرية من ناحية أخرى، فإن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال انتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض يجعله صفرًا في الموازنة العامة.

ت- إصلاح النظام الضريبي.

وذلك باعتماد إستراتيجية قائمة على توليد الإيرادات الحكومية المبنية على الضرائب المباشرة (العقارات، الدخول الشخصية، والثروة).

ث- تقييد استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي.

2- التحكم في السياسة النقدية من خلال:

أ- قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع البنوك تسهيل وتوسيع الأوعية الادخارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار بمبالغ تتناسب مع دخولهم، ووضع سياسات لجذب أكبر قدر من المدخرات.

ب- العمل على استغلال الودائع داخل فلسطين، حيث أن معظم الودائع الآن تستثمر خارج البلاد.

ت- نفاذ مفعول تسهيلات ائتمانية تحفز القطاعات الإنتاجية في مواجهة الاقتصاد الرمزي، وذلك بكبح جماح الانفصال القائم بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي (أي التوظيفات غير المبررة وفقًا لفقه المرابحة وأسواق المضاربة وشركات الاتصالات والعقارات).

ومن الممكن بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أن يتم إنشاء بنك مركزي فلسطيني، وإصدار عملة وطنية، ومما يؤدي إلى استخدام البنك المركزي الفلسطيني أدوات السياسة النقدية المعروفة لزيادة حجم المدخرات، والاستفادة منها في تمويل الفجوة بدلاً من استغلالها في الخارج.

3- إدارة العرض من خلال :-

أ- تنظيم الإنتاج وإعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية.

ب- ضرورة توفر سياسة اقتصادية (مالية ونقدية) تشجع القطاع الخاص على زيادة استثماراته.

إن عدم توفر أدوات السياسة العامة إلا بقدر محدود يضع السلطة الفلسطينية في وضع غير مواتي إلى حد بعيد في التصدي للتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، أو في وضع أولوياتها الإصلاحية، أو حتى محاولة إخراج الاقتصاد من حالة التراجع المستمر. فالمالية العامة صغيرة للغاية وميزانية السلطة تعاني من عجز مزمن، ومما يزيد من ضعف الجهود الإنمائية التي تبذلها السلطة الفلسطينية تدني قدرتها المؤسسية، حيث لا تزال الوزارات تكابد من أجل تجاوز حالة التآكل التدريجي لاختصاصاتها منذ الانتفاضة. ويشكل عدم توفر الأمن عنصرًا آخر يحوَل اهتمام السلطة بعيدًا عن الجهود الإنمائية ويوجهه نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ونحو الإدارة المستمرة اللازمة.

يضاف إلى هذه القيود تحكم إسرائيل بتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات، وحجزها متى شاءت كسياسة عقابية وابتزازية في إطار الحصار الشامل، مما يفاقم عجز الموازنة، ويمنع السلطة من تنفيذ خططها المالية والتنموية.

ثالثًا: دور القطاع الخاص في التنمية

لعب القطاع الخاص الفلسطيني وما زال دوراً هامًا لا يستهان به في الاقتصاد الفلسطيني في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية تمثلت بالأساس بسياسات الاحتلال المعادية للتنمية، حيث مارست

سلطات الاحتلال منذ البدايات سياسة مدروسة لإعاقة وتعطيل نهوض القطاع الخاص، من خلال الإجراءات الإدارية المعقدة للتراخيص لكل خطوة من خطوات الاستثمار والإنتاج والتجارة.

وواقع الأمر أن سياسة الإلحاق والدمج الاحتلالية الإسرائيلية هذه سارت في منحنيين أولهما أنها كيفت السياسات الاقتصادية الفلسطينية بما فيها الادخار والاستثمار وبشكل مباشر لسياسات السوق الإسرائيلي، ثانيهما أن الإدارة المباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية الفلسطينية من قبل المحتلين ترتب عليها عدم نشوء قاعدة اجتماعية فلسطينية يُعتد بها لصالح الاحتلال الإسرائيلي. وعليه، فإن الاستغلال الإسرائيلي المباشر للخيرات والثروات الفلسطينية أوقعها في تناقض تناحري مع شرائح الشعب الفلسطيني مجتمعة وإن كان هذا التناقض يتباين بين شريحة طبقية وأخرى.

بعد نشوء السلطة الفلسطينية في العام 1994، أعلنت عن التزامها باقتصاد السوق وبالدور الريادي للقطاع الخاص، وبدأت بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لإرساء دعائم بيئة تنافسية. وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حركة استثمارات خاصة نشطة، بما في ذلك من قبل المستثمرين الفلسطينيين العائدين من الخارج. وبرز في ذلك بشكل خاص في تطور القطاع المالي، تمثل في نشأت البنوك وشركات التأمين والسوق المالي، وظهور العديد من الشركات الاستثمارية القابضة، والفنادق السياحية، والصناعات الجديدة، بالإضافة إلى قيادة القطاع الخاص التطوير في قطاع الاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية وغيرها. مما زاد من حيوية القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية، إلا أن القطاع الخاص واجه مجموعة من التحديات، تمثلت في ممارسات الاحتلال، الذي عمل على تهميش الاقتصاد الفلسطيني من إغلاق منافذ التنقل والتجارة الداخلية والخارجية وحركة رأس المال، وخدمات البنية التحتية.

كما أن الإطار القانوني الفلسطيني تعرض إلى مجموعة من العوائق الذاتية والموضوعية التي تحد من قدرته على تعزيز دور القطاع الخاص بالتنمية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ضعف أداء المؤسسات القانونية، وبطء عمل السلطة التشريعية.
- التسهيلات ومصادر التمويل من البنوك كانت متدنية ولا تمثل أكثر من (35%) من الودائع، وبالتالي اعتمدت الاستثمارات الفلسطينية في القطاع الخاص على الادخار الشخصي.
- ضعف البنية التحتية، وصعوبات التشغيل والاعتماد على العائلة في إدارة المؤسسة وحتى التشغيل وهي الصبغة الغالبة، مما حد من قدرة مؤسسات القطاع الخاص على استقطاب القدرات الفنية والإدارية.
- المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية وتأثيره على إنتاجية العامل ومستوى جودة المنتج وعدم مواكبة التكنولوجيا التي تمر بقفزات سريعة.

وحتى يمكن للقطاع الخاص الفلسطيني أن يلعب دورهالمناط به في التنمية الاقتصادية، فلا بد من توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتوفير هذه البيئة يقع على عاتق السلطة الفلسطينية والدول والهيئات المانحة، بالإضافة للمسؤولية الواقعة على عاتق القطاع الخاص، ونوجز ذلك في التالي:

1- دور السلطة الفلسطينية:

يمكن إجمال مسؤوليات السلطة الفلسطينية لتمكين القطاع الخاص من لعب دور نشط من خلال:-

- توفير الأمن والحماية للممتلكات، إذ أن استقطاب الاستثمارات لا يمكن أن يتم في بيئة يسودها الانفلات الأمني.
- سن القوانين والتشريعات القادرة على حل النزاعات التجارية في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء.
- العمل على وجود نظام نقل واتصالات، يضمن تدفق السلع وبأقل التكاليف داخلياً وخارجياً.
- العمل على وجود نظام تعليم وتأهيل قوي يساعد في الإبداع لدى القوى العاملة، ويأخذ بالاعتبار احتياجات القطاع الخاص.
- زيادة قدرة البنوك على تأمين التسهيلات والتمويل وتطوير الخدمات المالية.
- العمل على استقطاب استثمارات الفلسطينيين في الشتات لدعم مسيرة التنمية.
- إيجاد آليات لتطوير استفادة القطاع الخاص من الاتفاقات التجارية التي وقعتها السلطة مع الدول العربية والإسلامية، والتفضيل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

2- دور الدول والهيئات المانحة:-

- بناء شبكة أمان للقطاع الخاص في مواجهة المخاطر السياسية، والترويج للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.
- تقديم الدعم المالي لمؤسسات القطاع الخاص (اتحاد الصناعات، جمعيات رجال الأعمال، الغرف التجارية)، وبما يمكنها من تقديم الخدمات لأعضائها كتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- رصد الموارد المالية لتطوير البنية التحتية، طرق، وموانئ، ومطارات، ومياه، لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات.

أما المطلوب من القطاع الخاص للعب دور كمحرك للتنمية:-

- تحمل القطاع الخاص المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة والصحة، كنوع من المسؤولية الاجتماعية لما لهذه القضايا من أثر على التنمية البشرية، وعدم ممارسة النشاطات التي تلحق الضرر بالمستويين الاقتصادي والسياسي.

- الالتزام بنبذ التجارة غير الشرعية والتهرب الضريبي وغيرها، وإنتاج السلع والخدمات المطابقة لمقاييس الجودة سواء للسوق المحلي أو الخارجي، وتجنب استيراد البضائع والخدمات غير المطابقة للمواصفات.
- المشاركة في تعديل وصياغة القوانين الاقتصادية التي لها علاقة بالنواحي الاقتصادية، والطلب من السلطة تعديلها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وأخيراًيمكن القول أن القطاع الخاص نما في ظل الممارسات الإسرائيلية المخالفة للشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك استطاع التكييف مع المتغيرات، وتشكل خبرته المكتسبة إمكانية أن يلعب دوراً حيويًا في التنمية البشرية، واستغلال الفرص الاستثمارية في شتى مجالات الاستثمار السياحية والصناعية والزراعية وفي مجالات التكنولوجيا الحديثة أيضًا.

ويرى الباحث أنتوفير البيئة المشار إليها من قبل السلطة والمانحين والقطاع الخاص نفسه بحاجة ماسة إلى تعديلات جوهرية بجانب تغول الاحتلال الإسرائيلي، فإن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عجزت عن توفير الشروط الملائمة لتنسيق وثيق بين أطراف التنمية الثلاث السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وترافق هذا لانصياع السلطة والقطاع الخاص لروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين الداعية إلى سياسات تقشفية وتحرير كامل للقطاعات الاقتصادية لاقتصاد لا يزال يرزح للاحتلال، وعليه، فقد كانت النتائج: ارتفاع الميل للاستيراد، والنمو المفرط في الواردات لدرجة جعلت الميزان التجاري في عجز مزمن، وإلغاء الدعم للسلع التموينية الضرورية، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية، وارتفاع نفقات المعيشة، وتزايد التفاوت في توزيع وإعادة توزيع الدخل، وزيادة الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وبالمحصلة زيادة التبعية والارتهان للخارج.

رابعًا : دور القطاعات الإنتاجية:

تتمثل القطاعات الإنتاجية بشكل أساسي في قطاعي الزراعة والصناعة، حيث أثبتت تجارب الدول الناجحة أن دور الزراعة مكمل لدور الصناعة. وأن للزراعة دورًا تاريخيًا وأساسيًا في عملية التصنيع. فمن ناحية العرض تقوم الزراعة بتوفير المواد والمدخلات للصناعة، كما تقوم بتقديم العمال للصناعة، ومن ناحية الطلب فإن القطاع الزراعي يقوم باستيعاب السلع الصناعية الجديدة[1]، والناحيتان لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ازدادت الإنتاجية الزراعية عبر تقدم تكنولوجي ورأسمالي في الزراعة، وزيادة الإنتاجية، أي السير قدمًا في الإصلاح والاستصلاح الزراعي.

1 . فضل مصطفى النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، المرجع السابق، ص32-33.

وبالنسبة للوضع الفلسطيني هناك استمرار في إهمال الزراعة، حيث كان اهتمام السلطة بشكل عام منصبًا على الخدمات والسياحة والتجارة، إذ أشار تقرير للأونكتاد[1]، أن القطاع الزراعي لم يحصل إلا على نسبة 1%، من الدعم المقدم من الجهات المانحة ومن مخصصات ميزانية السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة. وتحتم الظروف الحالية الاهتمام بالزراعة لأهميتها القصوى في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى أن قطاع الزراعة يعتبر القطاع الوحيد المؤهل الذي يمكن أن يقوم بمهمتين : توفير الغذاء الأساسي الكافي، واستيعاب الأيدي العاملة.

وبالنسبة للصناعة، فلم يحظ هذا القطاع أيضًا، باهتمام كافٍ من السلطة الوطنية الفلسطينية، فلم يتم تبني سياسات تعمل عل تشجيع الاستثمار الصناعي، وتوفير الحوافز الضرورية، بل إن السياسات التجارية والمالية التي اتبعتها السلطة، أسهمت في تراجع القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي، وعليه فإن الاهتمام بالقطاع الصناعي يكمن في التوجه لإنتاج بعض السلع التي تستورد من إسرائيل، وأهمها السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية البسيطة التي تنتجها إسرائيل خصيصًا لتصديرها للأسواق الفلسطينية، وعندما يتحقق إقامة الدولة والانتهاء من الاحتلال بشكل نهائي، فمن المهم أن يتمكن القطاع الصناعي من إنتاج أدوات البناء وبعض السلع الضرورية لإعادة الإعمار والبناء، والاهتمام كذلك بالصناعة التكنولوجية والبرمجيات.

خامسًا: دور التجارة الخارجية

أسس اتفاق باريس لنظام تجاري ملحق بإسرائيل، فالنظام التجاري الإسرائيلي ينطبق على التجارة الفلسطينية باستثناء واردات محدودة من مصر والأردن، وهيكل التعريفات الإسرائيلية ينطبق على الواردات الفلسطينية ومن بلدان ثالثة، وإسرائيل تُحصَل نيابة عن السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة والتعريفات الجمركية على الواردات من بلدان ثالثة.

وهذا الوضع يعزز القول من أن الإستراتيجية الموجودة تسير على أسلوب تنمية قائمة على التجارة بدلاً من تجارة قائمة على التنمية، فبدلا من سياسة إنمائية تهدف إلى تحرير التجارة، يكون المطلوب هو سياسات تجارية وصناعية تعالج التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، والتي تسمح للتجارة بأن تساهم في تحقيق الرؤية التنموية.

يعتقد الباحث أن هناك مهمة أساسية تقع على كاهل الدولة الفلسطينية المنشودة تجاه الاتحاد الجمركي القائم مع إسرائيل، وهو عمليًا اتحاد اقتصادي لصالح الاحتلال الإسرائيلي وبامتياز، وهي فك الارتباط التجاري والمالي والنقدي الشامل وإعادة إرساء العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على مبادئ الندية والتكافؤ، وعلى أساس معاملة تجارية غير تمييزية ونظام جمركي مستقل في الميزان التجاري.

1 . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف سبتمبر 2012، ص14.

وكخلاصة لما سبق، تعتبر إستراتيجية تمويل فجوة الموارد بالاعتماد على الذات بمثابة خارطة طريق اقتصادية طويلة الأجل، للتخلص من فجوة الموارد المحلية من خلال تضافر وجهود شركاء التنمية الثلاث، السلطة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لقيادة النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، في ظل إتباع سياسات اقتصادية حكيمة ورشيدة، وهذا يعتمد على زيادة استثمارات القطاع الخاص لتمكين السلطة الفلسطينية من توسيع الوعاء الضريبي، وإيجاد فرص العمل، وتخفيض اعتمادها على المساعدات من الجهات المانحة سعيًا للاعتماد على الذات، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو نمط استهلاكي تقشفي، والحد من استيراد الكماليات، وتحفيز الادخار والاستثمار في الاقتصاد المحلي، وبخاصة الإنتاج المحلي بما يعزز القدرة الإنتاجية والاستيعابية/ التشغيلية/ الفلسطينية، وتوجيه الاقتصاد نحو جذب الاستثمارات الفلسطينية في الخارج والاستفادة منها واستغلالها في تمويل الفجوة بدلاً من استثمارها في الخارج.

تضمنت الإستراتيجية الدور الرئيسي للقطاعات الإنتاجية، في قيادة ودفع عملية التنمية من خلال دور قطاع الزراعة في تعزيز القدرة الذاتية عبر توفير الغذاء الأساسي، واستيعاب اليد العاملة، وتقليص الاعتماد المعيشي على الخارج، أما دور قطاع الصناعة تمثل في تركيز السياسات الصناعية على التوجه الإحلالي، وبخاصة لإنتاج بعض السلع الاستهلاكية البسيطة التي تستورد من إسرائيل، وأهمها السلع الغذائية والدوائية والسلع الاستهلاكية التي تنتجها إسرائيل خصيصًا للأسواق الفلسطينية.

وأخيرًا دور التجارة الخارجية في عملية التنمية، بهدف تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية والهيمنة للاقتصاد الإسرائيلي، وتنويع علاقاته الاقتصادية والتجارية وتطويرها، وبخاصة مع الأسواق العربية المجاورة، وتطوير علاقاته مع بقية دول العالم، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية.

وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه الإستراتيجية أكثر قدرة من غيرها على معالجة فجوة الموارد المحلية، كما أنها تجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتـائج

في ضوء دراستنا لجوانب فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المتبعة لمعالجة هذه الفجوة والحد من تعاظمها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في فلسطين يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لتغطية الاستثمار الإجمالي مما ولد فجوة الموارد المحلية خلال فترة الدراسة، والتي بلغت عام 2010، 15 % من الناتج المحلي الإجمالي.
2. تطورت فجوة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة بسبب العجز المستمر والمتزايد في الميزان التجاري السلعي، حيث بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 59.07%، عام 2010.
3. ساهم في تعزيز فجوة الموارد ضعف واختلال هيكل إنتاج الاقتصاد الفلسطيني الذي تجسد في النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ احتل قطاع الخدمات أكبر مساهمة نسبية فيه.
4. تأثرت فجوة الموارد سلبا بسبب زيادة حجم الاستهلاك الكلي " النهائي" عن حجم الناتج المحلي في الاقتصاد الفلسطيني (127% من الناتج المحلي عام 2010).
5. ضعف مصادر التمويل الداخلي (الادخار الاختياري، الادخار الإجباري، حصيلة الصادرات) وعدم قدرتها على تغطية فجوة الموارد المحلية، نتيجة مجموعة من العوامل مثل انخفاض متوسط دخل الفرد ، ضعف الوعي المصرفي، عجز الموازنة العامة والميزان التجاري
6. أدى ضعف مصادر التمويل الداخلي إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (القروض، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر) لتغطية وسد فجوة الموارد المحلية، الأمر الذي ساهم في ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل الرئيسي المؤثر في النمو الاقتصادي.
7. أثرت فجوة الموارد المحلية والخارجية سلبيًا في تخصيص الموارد إذ وجهت المنح والمساعدات لسد العجز في الموارد المحلية والخارجية بالإضافة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الهامة وكذلك مشاريع البنية التحتية.
8. ساهمت علاقة التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي، في ظل اتفاقية باريس المنظمة لهذه العلاقة، في تطور فجوة الموارد المحلية.

9. أدى وجود فجوة الموارد المحلية وتطورها إلى إضعاف قدرة الحكومة على زيادة حجم الإنفاق العام وخاصة على القطاعات الإنتاجية وزاد كذلك حجم الدين العام وقد ترك ذلك آثارًا سلبية أدت إلى زيادة معدلات البطالة.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية، والتي قد تسهم في معالجة فجوة الموارد المحلية، وتعمل على الحد من تزايدها، وهي:

1. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة من خلال إعادة هيكلة النفقات العامة لإيجاد توازن فعال ما بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة هيمنة الإنفاق الجاري على تركيبة النفقات العامة.

   هذا يعني زيادة الحصة النسبية للنفقات التطويرية في مشاريع البنية التحتية، والخدمات المساندة للنشاط الإنتاجي السلعي اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، وزيادة النفقات الاستثمارية في التعليم والصحة، الضرورية لتحسين معدلات التكوين الرأسمالي البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تطوير القطاع العام ورفع كفاءته إلى المستوى الذي يجعله قادرًا على استخدام الموارد الاقتصادية استخدامًا أمثل بحيث يحقق عائدًا اقتصاديًا لتمويل عملية التنمية.
3. العمل على معالجة اختلال هيكل الإنتاج باتجاه زيادة المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعة والصناعة.
4. ضرورة توجيه الاستثمارات الحكومية نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في توظيف قوى العمل مع إعطاء أهمية أكبر لسياسات التعليم والتدريب الفني والتقني والتوظيف.
5. تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه، وذلك بانتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض يجعله صفرًا في الموازنة العامة.
6. زيادة الحصة النسبية لمصادر التمويل الداخلي والتقليل التدريجي للاعتماد على المعونات الخارجية لتمويل النفقات التطويرية والتخلص النهائي من اعتماد الموازنة الجارية على المنح، وتحسين كفاءة تخصيص (توظيف) المساعدات والمنح الخارجية، وزيادة فاعليتها بحيث تؤدي إلى زيادة فرص العمل المنتج وزيادة الإنتاج الحقيقي، بدلاً من أن تعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.

7. تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تشجيع قاعدة الإنتاج الموجه للتصدير، وحصر المستوردات على ما هو ضروري (السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية) مع فرض رسوم وضرائب على السلع غير الضرورية (الكمالية) والبحث عن أسواق تصدير جديدة.
8. إتباع سياسة تحويل الإنفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة إلى السلع التي يتوافر لها بديل محلي.
9. استخدام بعض أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لزيادة مستوى الدخل الحقيقي للأفراد من خلال سياسات ضريبية محابية للفقراء.
10. محاولة السيطرة على معدلات تضخم مستقرة لتلافي انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي سوف يساهم في زيادة مستوى الادخار القومي.
11. تشجيع الجهاز المصرفي على تقديم حوافز وتسهيلات للمدخرين، واستثمار ودائع العملاء داخل الاقتصاد الوطني.
12. الالتزام بإستراتيجية تمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على الذات باعتبار أن هذه الإستراتيجية أكثر قدرة من غيرها على معالجة فجوة الموارد المحلية، كما أنها تجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل.

المراجـع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
2. أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، بستان المعرفة للنشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2004
3. باسم مكحول وآخرون، قطاع الخدمات ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله، 2003.
4. باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، رام الله، 2000.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. جميس جوراتي وريجارد استروب، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1988.
7. حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1987.
8. حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
9. حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
10. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.
11. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضةالعربية،1980.
12. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، 1987.
13. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
14. رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1985.
15. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978.
16. رمزي زكي، انفجار الموازنة، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.
17. رمضان الشراح ومحروس محسن، الاستثمار– النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

18. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلى، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980.
19. سمير عبد الله، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، رام الله، 2005.
20. سيد عاشور أحمد، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008.
21. ضياءمجيد، النظريةالاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي،الإسكندرية، 2004.
22. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.
23. عادل حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
24. عبد الحميد محمد القاضي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979.
25. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1979.
26. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
27. عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
28. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
29. عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1990.
30. عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، السعودية، 1984.
31. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
32. عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
33. عدنان حسين يونس،التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
34. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
35. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980.
36. عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، ماس، رام الله،2001.
37. فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

38. فضل مصطفى النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، رام الله، 2003.
39. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
40. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
41. ليلى مصطفى البرادعي، قضايا إدارية– إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر، العدد 4، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000.
42. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
43. محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
44. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.
45. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1994.
46. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999.
47. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
48. محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريصة،مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1986.
49. محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
50. محمد عجمية وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
51. محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، 2003.
52. محمود الجعفري وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية البدائل والخيارات المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، 2002.
53. محمود الجعفري وناصر العارضة، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، 2002.
54. معين محمد رجب،مبادئ الاقتصاد الكلي،جمعية الاقتصاديين الفلسطينية بقطاع غزة، الطبعة الثالثة، 2009.

55. منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979.
56. نصر عطياني، الحسابات القومية الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، 2010.
57. يحيى غني النجار وآخرون، التنمية الاقتصاديةنظرياتمشاكل مبادئ سياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.

ثانيًا: رسائل الماجستير والدكتوراه

1. حمودي على، الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2005.
2. سامي وافي، تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات، رسالة ماجستير، 2005.
3. صباح لقمه، تحديد العلاقة بين الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000.
4. صبحيه دخل الله، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.
5. عبد الله بلعيدي، التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة
6. عبير محمد جاسم الحسيني ، العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة للمدة 1980–1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1999
7. علي إبراهيم بخيت، فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.
8. علي عبد الغني مهرة، الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 1996.
9. عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
10. غدير الجمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

11. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005.
12. محمد سحنون، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003.
13. محمد عبد الغفار أبوقشوة، دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، دراسة خاصة عن مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1985.
14. محمد نصار، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
15. نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
16. يحيى سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

ثالثاً : التقارير

1. الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2006.
2. الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012.
3. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2010.
4. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2011.
5. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف سبتمبر 2012.
6. البنك الأهلي المصري، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2004، النشرة الاقتصادية، العدد 4، المجلد 57، القاهرة، 2004.
7. البنك الدولي، خمسة عشر شهرًا من الانتفاضة والإغلاقات وأزمة الاقتصاد الفلسطيني، مارس 2002.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، رام الله،2010.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة -2000) (1994، رام الله، 2003.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة-2005) (2000، رام الله،2008.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة-2007) (2004، رام الله، 2009.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007)، مارس2010.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة(2009,2008)، رام الله، 2011.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة(2011,2010)، رام الله، 2012.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين، كانون ثاني–كانون أول 1998، رام الله، 2000.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2007.
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2010,2009، رام الله، 2011.
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، رام الله، 2011.
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي10،2009.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الإحصائي، للأعوام،2008 – 1999.المحافظات الفلسطينية 1997-2007، رام الله، 2009.

21. الغرفة التجارية بالقاهرة، وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1998.
22. جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 2010.
23. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، رام الله، 2004.
24. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، 2008.
25. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، رام الله، 2010.
26. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، رام الله، 2011.
27. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، رام الله، 2012.
28. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
29. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون،المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 8، 2000.
30. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد خاص، 1994-2000.
31. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد رقم 8، رام الله، 2001.
32. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد11، رام الله، 2004.
33. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 16، رام الله،2008.
34. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد23، رام الله، 2010.
35. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25، رام الله، 2011

رابعًا: أبحاث ومؤتمرات

1. إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، 2005.
2. جاردنر إدوارد، مطلوب مزيد من الوظائف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.
3. جميل الجالودي، البطالة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسة العلوم الإنسانية الاجتماعية، المجلد7، العدد4،1991.
4. جون اولر،القدرة الاستيعابية، المفهوم والمحددات، مجلة النفط والتنمية، العدد 1، أيلول، 1982.
5. سامية قطوش، معضلة الفقر آثارها ومظاهرها، بحث محكم ، جامعة الجزائر، الجزائر،2011.
6. سعد محمد عثمان وآخرون، آلية عمل نموذج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 37، تشرين الثاني، عام 2001.
7. سمير أبو مدلله وسمير الشريف، العمالة الفلسطينية من 1994-2010 واقع وآفاق، ، ابريل2011.
8. سمير أبو مدلله ومازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،2013.
9. صلاح العودة ورزق السيد أحمد، دراسة حول البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، غرفة الصناعة والتجارة، رام الله، 2008.
10. عبد الله محمد الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 12-13 نوفمبر، 2007.
11. فريد جواد الدليمي وآخرون، مؤشرات في التعبئة ومعطيات الدفاع والأمن الوطني، مجلة النفط والتنمية، العدد5، بغداد، 1984.
12. ماجد حسني صبيح، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد23، 2011.
13. مازن العجلة، مستقبل التنمية في ظل الحصار، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد29، غزة، 2011.
14. محمد خالد المهايني، سياسة إدارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية المجلد 15، عدد 2، دمشق، 1999.

15. نسيم أبو جامع، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، هولندا، 2010.
16. نصر عبد الكريم، خلفية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية، المنعقد في رام الله 2004 /15/4-14، رام الله، 2004.
17. نفاح زكريا وآخرون، محددات الادخار والاستثمار دراسة قياسية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جامعة بشار، دمشق،2011.
18. وحيد عامر، الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 14، الأردن،2004.

خامسًا: المواقع الالكترونية

1. البنك الدولي، أفاق الاقتصاد الفلسطيني، نيويورك، 2010، http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications

2. صندوق النقد الدولي، الأداء والإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة، http://www.imf.org
3. وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.

سادسًا: المراجع باللغة الانجليزية

1- Thirl Wall A.P, Growth and Development, Third Edition,Macmillan, London,1983
2- Cairncross K. , Factors in Economic Development, George Allen & Unwin, LTP,London. 1962.
3- Chenery H. , William J . K. Substation in Planing Models , in H Chenery (cd) , Studies in Development Planning, Harvard University Press, 1971.
4- Lewis A. W., Development Planning , New york
5- Kindle Berger C., Foreign Trade and the National Economy , Yale university press London , 1963.
6- Chenery B. Hollis, and Nicolas, G. Carter, Foreign Assistance and Development Performance American Economic Review , LXIII , 1973.
7- Baran P. , The Political Economy of Growth, Monthly Review Press , New york 1957.